جامعة اليرموك
قسم العلوم السياسية
الاقتصاد السياسي الدولي

التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في الدول العربية

حالة (الاردن،السعودية،مصر،تونس)

2005-1995

The Economic Development And Political Stability

Case(Jordan, saudi Arabia, Egypt ,Tunisia).

اعداد

محمد جادالله محمود الدلقموني

اشراف

الاستاذ الدكتور نظام محمود بركات

حقل التخصص الاقتصاد السياسي الدولي

2012/1/16

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في الدول العربية

حالة (الاردن والسعودية ومصر وتونس)

2005-1995

اعداد

محمد جادالله محمود الدلقموني

حقل التخصص: الاقتصاد السياسي الدولي

بكالوريوس علوم سياسية، جامعة اليرموك، 2003م

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستيرفي تخصص الاقتصاد السياسي الدولي في جامعة اليرموك، اربد –الاردن

وافق عليها

الاستاذ الدكتور نظام محمود بركات ---------- مشرفا ورئيسا

استاذ دكتور في العلوم السياسية، جامعة اليرموك.

الدكتور خالد مفضي الدباس---------- عضوا

استاذ مساعد في العلوم السياسية ، جامعة اليرموك.

الدكتور محمود احمد علي ---------- عضوا

استاذ مشارك في التنمية الاقتصادية ، جامعة العلوم التطبيقية.

2012/1/16

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاهداء

الى من نذرا عمرهما في اداء رسالة ....

صبغاها من اوراق الصبر ....

وطرزاها في ظلال الدهر....

على سراج الامل .....

بلا فتور او كلل.....

رسالة تعلم العطاء كيف يكون.....

وتعلم الوفاء كيف يكون.....

اليكما امي وابي اهدي هذه الرسالة.....

وشتان ما بين رسالة ورسالة.....

فجزاكما الله عنا خير الجزاء وامد في عمركما بالصالحات....

والى سندي في حياتي ..... اخي....

والى زهرات بيتنا ..... اخواتي...

اليكم جميعا اهدي هذا العمل.....

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

شكر وتقدير

بعد حمد الله وشكره الذي اعانني بالصبر وسدد خطانا نحو انجاز هذا العمل ، اتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى الاستاذ الدكتور نظام بركات على قبوله الاشراف على هذه الرسالة لما كان لعلمه الزاخر وتوجيهاته القيمية الاثر الكبير في اخراج هذا العمل بحلته التي بين ايديكم، والشكر الموصول كذلك لأساتذتي في قسم العلوم السياسية على رعايتهم واهتمامهم الذي غمرونا به طيلة فترة الدراسة.

كما اتقدم بالشكر والعرفان للاساتذة اعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الرسالة وابداء ملاحظاتهم التي سيكون لها دور بارز في اتمام العمل.

كما واتقدم بجزيل العرفان والامتنان لطلبة برنامج الاقتصاد السياسي الدولي على متابعتهم لي خلال اعداد الرسالة واخص بالذكر زيد المقبل ، بلال الخوالدة، راكز العراعره، منجد القاضي، ايمان سويركي، هند غرير، والصديق خالد مهداوي، والشكر الموصول ايضا للسيدين عبدالله بركات وسامر دلقموني على متابعتهم الحثيثة وانتظار انجاز هذا العمل .

لهم جميعا كل الشكر والعرفان.....

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المحتويات	د
قائمة الجداول	و
الملخص	ح
المقدمة	١
أهمية الدراسة	١
مشكلة الدراسة	٢
حدود الدراسة	٢
فرضية الدراسة	٤
منهجية الدراسة	٥
الدراسات السابقة	٦
الفصل الاول : التنمية الاقتصادية	١٠
المبحث الاول: في مفهوم التنمية ومفهوم التخلف	١١
المطلب الاول: تعريف التنمية	١١
المطلب الثاني: المفاهيم الحديثة للتنمية	١٥
المبحث الثاني: التنمية والتخلف	٢٣
المطلب الاول: مفهوم التخلف الاقتصادي	٢٣
المطلب الثاني: تفسير ظاهرة التخلف الاقتصادي	٢٤
المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي	٣٤
المطلب الاول: مفهوم التنمية الاقتصادية	٣٤
المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية	٣٨
المطلب الثالث: مستلزمات التنمية الاقتصادية	٤٧
المطلب الرابع: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية	٥٠
المبحث الرابع: مؤشرات التنمية الاقتصادية	٥٣
الفصل الثاني: الاستقرار السياسي	٦٠
المبحث الاول: مفهوم الاستقرار السياسي	٦١
المطلب الاول: تعريف الاستقرار السياسي	٦١
المطلب الثاني:شروط تحقيق الاستقرار السياسي	٦٤
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للعنف السياسي	٦٩
المبحث الثاني: اسباب عدم الاستقرار في الدول العربية	٧١
المبحث الثالث: التعريف الاجرائي للاستقرار السياسي	٧٧
المطلب الاول: مؤشرات العنف السياسي	٧٩
المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار المؤسسي (الحكومي)	٨٤
الفصل الثالث: التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي	٨٧
المبحث الاول: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي	٨٨
المطلب الاول:العلاقة النظرية بين التنمية الاقتصادية الاستقرار السياسي	٨٩

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المطلب الثاني: قياس وتحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية في دول عينة الدراسة	٩١
المبحث الثاني: قياس وتحليل مؤشرات الاستقرار السياسي في دول عينة الدراسة	١٠٦
المبحث الثالث: العلاقة الاحصائية بين مؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشرات الاستقرار السياسي في دول عينة الدراسة	١١٩
المطلب الاول :العلاقة الارتباطية بين مؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشرات الاستقرار السياسي في دول عينة الدراسة	١٢٠
المطلب الثاني: العلاقة الارتباطية الكلية بين مؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشرات الاستقرار السياسي في دول عينة الدراسة	١٢٨
الخلاصة	١٣٨
النتائج	١٤٠
التوصيات	١٤١
قائمة المراجع	١٤٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	مؤشرات الاستقرار / عدم الاستقرار السياسي	٧٧
٢	مؤشرات الاستقرار/ عدم الاستقرار السياسي التي ستعتمد في الدراسة	٨٦
٣	حجم الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار) ومعدل نموه	٩٢
٤	نسبة النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في دول عينة الدراسة (%)	٩٥
٥	متوسط العمر المتوقع عند الولادة في دول عينة الدراسة (بالسنوات)	٩٧
٦	نسبة محو الامية لدى البالغين في دول عينة الدراسة (%)	١٠٠
٧	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي معادل بالقوة الشرائية في دول عينة الدراسة	١٠٣
٨	تطور مؤشر التنمية البشرية في دول عينة الدراسة وترتيبها حسب دليل التنمية البشرية	١٠٤
٩	ترتيب الدول العربية المدروسة في مؤشرات التنمية الاقتصادية	١٠٥
١٠	مجموع تكرارات مؤشرات الاستقرار/ عدم الاستقرار السياسي في عينة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٠٥)	١٠٦
١١	ترتيب الدول في عدم الاستقرار السياسي	١٠٧
١٢	التكرار السنوي لمؤشر التغيرات والتعديلات الوزارية في دول عينة الدراسة	١٠٨
١٣	التكرار السنوي لمؤشر الاعتقالات السياسية في دول عينة الدراسة	١١٠
١٤	التكرارات السنوية لمؤشر احكام واوامر الاعدام في دول عينة الدراسة	١١٣
١٥	التكرارات السنوية لمؤشر المظاهرات في دول عينة الدراسة	١١٤
١٦	التكرارات السنوية لمؤشر الاغتيالات السياسية ومحاولات الاغتيال في دول عينة الدراسة	١١٦
١٧	التكرار السنوي لمؤشر الاضرابات في دول عينة الدراسة	١١٧
١٨	العلاقة الارتباطية بين مؤشرات الدراسة في المملكة الاردنية الهاشمية	١٢٠
١٩	العلاقة الارتباطية بين مؤشرات الدراسة في المملكة العربية السعودية	١٢٢
٢٠	العلاقة الارتباطية بين مؤشرات الدراسة في مصر	١٢٤

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٢١	العلاقة الارتباطية بين مؤشرات الدراسة في تونس	١٢٦
٢٢	معامل ارتباط بيرسون بين مؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشرات الاستقرار السياسي في دول عينة الدراسة	١٢٨
٢٣	العلاقة بين التنمية الاقتصادية و الاستقرار السياسي	١٣٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملخص

الدلقموني، محمد جادالله ، التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في الدول العربية، رسالة ماجستير- جامعة اليرموك، ٢٠١١ – اشراف أ.د (نظام محمود بركات).

هدفت هذه الدراسة الى معرفة اثر التنمية الاقتصادية (كمتغير مستقل) على الاستقرار السياسي في اربع دول عربية ، هي الاردن والسعودية ومصر وتونس كميدان للدراسة والتطبيق خلال الفترة الزمنية ١٩٩٥-٢٠٠٥.

وقد استخدم الباحث مجموعة من المناهج في تحليل متغيرات الدراسة ، وهي المنهج الوصفي في اطار الحديث عن التنمية الاقتصادية واهدافها ومستلزماتها كما وينسحب ذلك على الاستقرار السياسي والتعريف به وتحديد العوامل المؤثرة فيه على الصعيد العربي. وكذلك منهج تحليل النظم القائم على فكرة المدخلات القادمة على شكل مطالب من بيئة النظام الداخلية والخارجية ، ودور ذلك في تشكيل قرارات وسياسات النظام (المخرجات) من خلال التغذية الراجعة التي تمكن النظم من التكييف ، واستخدم الباحث المنهج المقارن للمقارنة بين الدول المدروسة بخصوص معدلات التنمية الاقتصادية ودرجة الاستقرار السياسي ، وكذلك المنهج الاحصائي للكشف عن وجود او عدم وجود علاقة ارتباط بين متغيري الدراسة.

وقد ارتكزت الدراسة على فرضية اساسية مفادها ان هناك علاقة سلبية عكسية بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي اي كلما انخفضت معدلات التنمية الاقتصادية زادت درجة عدم الاستقرار السياسي، وقد اظهر التحليل الاحصائي باستخدام معامل ارتباط بيرسون عدم وجود علاقة ارتباط بين مجمل مؤشرات التنمية الاقتصادية ومجمل مؤشرات الاستقرار السياسي وهذه النتائج لا تتوافق مع فرضية الباحث من وجود تأثير لمؤشرات التنمية الاقتصادية الكلية على مؤشرات الاستقرار السياسي الكلية في الدول العربية المدروسة ، وانما تتطلب العلاقة وجود متغيرات وسيطة تحكمها كالفقر والبطالة وطبيعة النظام السياسي ومستوى التجانس القومي في المجتمع قد تلعب دورا في التاثير على مستويات الاستقرار السياسي في الدول العربية المدروسة وهي متغيرات لم يتطرق لها الباحث في الدراسة.

الكلمات المفتاحية ، التنمية الاقتصادية ، مؤشرات التنمية الاقتصادية ، الاستقرار السياسي ، مؤشرات الاستقرار السياسي ، الدول العربية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المقدمة

احتل موضوع التنمية الاقتصادية سلم اولويات حكومات العالم الثالث واصبح الشغل الشاغل لها ، بعد حصول اغلبها على الاستقلال السياسي وذلك في اطار سعيها للتخلص من التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة التي ظلت ردحا من الزمن، ورغبة منها في رفع المستوى المعيشي للسكان خاصة بعد الزيادة السكانية الكبيرة في تلك البلدان ، بالاضافة الى تحقيق نموا اقتصاديا تعتمد فيه على ذاتها.

وعلى اثر ذلك ظهر ما يعرف باقتصاد التنمية الذي يهتم بدراسة مشكلات التخلف والتنمية في البلدان المتخلفة ، والتنظير لمشكلات التخلف الاقتصادي وبناء النماذج والاستراتيجيات والسياسات العامة التي تساعد البلدان الفقيرة على تحقيق التنمية، وعلى ذلك اصبحت التنمية الاقتصادية تحتل اهتماما واسعا وكبيرا لا من قبل المتخصصين في العلوم الاقتصادية وحسب ، بل من كافة الاوساط الرسمية والشعبية وعلى المستويات المحلية والدولية ، لما لهذه التنمية من انعكاسات كبرى واثر بين على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان والتي تنعكس على استقرار المجتمعات ونظمها السياسية.

ولما كان الاستقرار السياسي يمثل احد الاهداف الذي تسعى النظم السياسية لتحقيقه عبر مجموعة من الادوات والاليات ومن ضمنها التنمية الاقتصادية عبر زيادة دخول الافراد وخلق فرص العمل ، لذلك كان لا بد من البحث عن شكل العلاقة التي تحكم هذين المتغيرين (التنمية والاستقرار) ، فما هي التنمية الاقتصادية وما اهم اهدافها؟ وكيف يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية ؟ وماذا نقصد بالاستقرار السياسي وكيف يمكن قياسه؟ وما هو شكل العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي؟ ومن اجل ذلك كانت هذه الدراسة.

اهمية الدراسة

تتضح اهمية الدراسة من خلال تسليطها الضوء على موضوع التنمية الاقتصادية في الدول العربية باعتباره موضوعا حيويا اكتسب اهمية لدى حكومات تلك البلدان ، كما وتبرز اهمية الدراسة من كونها محاولة لرصد طبيعة العلاقة ما بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في دول عينة الدراسة من خلال تتبع التغير في معدلات كلا المتغيرين ودرجة الارتباط بينها، هذا بالاضافة الى سعي الدراسة الى اظهار التباين في مؤشرات التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في الدول المدروسة .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مشكلة الدراسة واسئلتها

تقوم هذه الدراسة على بحث موضوع التنمية الاقتصادية واثرها على الاستقرار السياسي في الدول العربية، وبناءا على ذلك تقوم المشكلة البحثية على التساؤلات التالية:

1- ماذا نقصد بالتنمية الاقتصادية وما هي ابرز النظريات المفسرة لحدوثها؟

2- ما هي مؤشرات التنمية الاقتصادية ، وهل حققت الدول العربية نتائج ايجابية بناءا عليها؟

3- ماذا نعني بالاستقرار السياسي ،وما هي ابرز مؤشراته؟

4- ما هي العوامل المؤثرة على الاستقرار السياسي في الدول العربية؟

5- اختبار العلاقة الارتباطية بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي.

حدود الدراسة

- **التحديد الزماني**

ستتناول الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من 1995-2005 وذلك للاسباب التالية:

1. في عام 1995 ظهرت منظمة التجارة العالمية والتي تعد احد أذرع العولمة الاقتصادية وانضوت تحت لوائها معظم الدول العربية ، وما رافق ذلك من حديث عن اثر هذه المنظمة على اقتصاديات البلدان النامية ومن بينها الدول العربية.
2. تبلور ظاهرة العولمة وبروز فكرة الاسواق المفتوحة وسيطرة الفكر الاقتصادي الراسمالي الذي اخذت به معظم دول العالم (ومن بينها الدول العربية)، مما ساهم في حدوث الكثير من التغيرات الهيكلية في البنية الاقتصادية للدول.
3. حدوث الكثير من الازمات والاضطرابات التي عانت منها المنطقة العربية في هذه الفترة، مثل الانتفاضة الفلسطينية الثانية واحتلال العراق والتي كان لها اثر كبير على الاستقرار السياسي في المنطقة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

4. اعطاء فترة زمنية كافية لدراسة المؤشرات بطريقة علمية منظمة مما يضفي على المؤشرات كفاية وصدقية اكثر في التحليل ، كما ان عملية التنمية الاقتصادية لا تحدث في فترة زمنية قصيرة والحكم عليها يتطلب النظر الى فترة زمنية طويلة نسبيا.

- **التحديد المكاني**

تختص الدراسة بالتعرف على اثر التنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي في الدول العربية وبالتالي تشكل الدول العربية البعد الجغرافي للدراسة ، وسيتم اخذ عينة تتكون من اربع دول عربية تتوزع مناصفة بين قارتي اسيا وافريقيا، اثنتان اسيويتان هما الاردن والسعودية واثنتان افريقيتان هما مصر وتونس ، تم اختيارهما وفقا لمعايير اقتصادية وسياسية وجغرافية والتي يمكن توضيحها على النحو الاتي:

1. **البعد السياسي**:

من اجل تحديد هذا البعد في اختيار عينة الدراسة تم اللجوء الى تقارير منظمة freedom house وهي منظمة تقوم بقياس الديمقراطية سنويا في اكثر من 192 دولة ، وتقيس ذلك ضمن بعدين (الحريات المدنية والحقوق السياسية) ، ويمنح التقرير الصادر عن هذه المنظمة معدل (1) لاكثر الدول احتراما للحريات ومعدل(7) لاسوأ الدول تعاملا مع الحريات.

ويقسم التقرير الدول الى ثلاث مجموعات هي:

- الدول الحرة : وهي التي يتراوح مؤشرها بين 1-2,5 .
- الدول الحرة جزئيا: وهي التي يتراوح مؤشرها بين 3-5.
- الدول غير الحره: وهي التي يتراوح مؤشرها بين 5,5 – 7.

وبناء على تقرير المنظمة (مؤشر الحرية freedom in the world) تم اختيار دول العينة :

- دول غير حرة: وتشمل السعودية وتونس ومصر حيث حصلت على درجة 7 .
- دول حرة جزئيا: وتشمل الاردن وحصلت على درجة 5.[1]

[1] - www.freedom house.org/ aploachs/fiv/fiwa/seres.xls.2005.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2- البعد الجغرافي:

من خلال هذا البعد تم اختيار عينة الدراسة لدول تشمل مختلف اقاليم الوطن العربي وعلى ان تمثل قارتي اسيا وافريقيا على النحو الاتي:

- بلاد الشام- الاردن (قارة آسيا).
- بلاد الخليج العربي- السعودية (قارة آسيا).
- بلاد حوض النيل- مصر (قارة افريقيا).
- بلاد المغرب العربي- تونس (قارة افريقيا).

3- بعد نظام الحكم

تتوزع أنظمة الحكم العربية في الغالب ما بين الانظمة الملكية والجمهورية وبناءا على ذلك تم اختيار العينة على النحو الاتي:

- دول ذات انظمة ملكية وهي الاردن والسعودية.
- دول ذات انظمة جمهورية وهي مصر وتونس.

فرضية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضية اساسية تفترض ان هناك علاقة بين التنمية الاقتصادية (المتغير المستقل) والاستقرار السياسي (المتغير التابع) واتجاه هذه العلاقة انها عكسية سالبة.

وعلى ذلك تكون الفرضية على النحو الاتي:

كلما انخفضت درجة التنمية الاقتصادية (مؤشراتها) في الدولة كلما زادت درجة عدم الاستقرار السياسي (مؤشراته).

وبالتالي فان هذه الدراسة تسعى الى اختبار هذه الفرضية للتأكد من صحتها واثباتها او نفيها واثبات عكسها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

منهجيةُ الدراسةُ

في سبيل تحليل موضوع الدراسة وتشعباته سيعتمد الباحث على اسلوب التكامل العلمي في المناهج وذلك على النحو الاتي:

1. المنهج الوصفي

وذلك في اطار الحديث عن التنمية الاقتصادية واهدافها وابعادها ، وينسحب ذلك على الاستقرار السياسي والتعريف به وتحديد العوامل المؤثرة فيه على الصعيد العربي.

2. منهج تحليل النظم

على اعتبار ان الدراسة تقوم على بحث موضوعي الاستقرار السياسي للنظم السياسية والتنمية الاقتصادية سيكون هذا المنهج اكثر المناهج الملائمة لموضوع الدراسة ، حيث يقوم المنهج والذي قدمه ديفيد ايستون على دور المؤثرات النابعة من بيئة النظام الداخلية والخارجية (المدخلات) في تشكيل قرارات النظام السياسي (المخرجات) ، من خلال التغذية الراجعة التي تمكنه من الاستجابة والتكيف مع البيئة الداخلية والخارجية له للوصول الى درجة الاعتماد المتبادل بما يكفل في النهاية بقاء النظام واستمراره وهو هدف اي نظام سياسي.[1]

3. المنهج المقارن

وذلك من اجل المقارنة بين دول عينة الدراسة للتعرف على درجة الخلاف او الاتفاق فيما بينها بخصوص معدلات التنمية الاقتصادية ودرجات الاستقرار السياسي.

4. المنهج الاحصائي

تتطلب الدراسة استخدام المنهج الاحصائي من اجل تجميع النسب والارقام والاحصائيات المتعلقة بمتغيري الدراسة للخروج بنتيجة والكشف عن وجود او عدم وجود علاقة ارتباط ما بين المتغيرين.

[1]- المنوفي ، كمال، نظريات النظم السياسية، الكويت، وكالة المطبوعات، 1985، ص96.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الدراسات السابقة

- فيما يخص العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار/ عدم الاستقرار السياسي وجدت بعض الدراسات التي ربطت بين المتغيرين وذلك على النحو التالي:

(1) - انتهت بعض الدراسات الى وجود علاقة عكسية سلبية بين التنمية الاقتصادية والاستقرار/ عدم الاستقرار السياسي، اي انه كلما زادت درجة التنمية الاقتصادية انخفض معدل عدم الاستقرار والعنف السياسي والعكس صحيح.

وفي هذا الاطار اكدت الدراسات على ان العنف السياسي وعدم الاستقرار السياسي يتزايد بصفة عامة في بلدان العالم الثالث التي تعاني مشكلات التخلف ، بعكس الدول التي تمكنت من تحقيق معدلات من التنمية والتي سمحت باشباع الحاجات الاساسية لمواطنيها وتطلعاتهم المتجددة، وطورت مجموعة من الميكانزمات المؤسسية التي من شانها ضبط الصراعات الاجتماعية وتسويتها .

وقد خلص كل من فوغلمان وفلانغن في دراستهما عن انماط العنف السياسي من منظور تاريخي مقارن (patterns of political violence in comparative historical perspective) والتي اجريت على 60 دوله من (1800-1960) الى تاكيد العلاقة العكسية بين التنمية الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي ، اذ يتزايد معدل العنف في الدول ذات المستوى التنموي المنخفض ويتجه الى التناقص مع ارتفاع معدل النمو والتنمية.[1]

(2)- انتهت دراسات اخرى الى وجود علاقة طردية ايجابية بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي .

فقد اكد اولسن في دراسته النمو السريع كقوة مزعزعة للاستقرار (Rapid growth as a Destablizing forceان النمو الاقتصادي السريع يؤدي الى زيادة عدم الاستقرار السياسي (زيادة معدل العنف السياسي) ، ذلك لان النمو الاقتصادي يؤثر في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للافراد والجماعات في المجتمع ، اذ يستفيد من هذا التغيير البعض بينما يتضرر

[1]- لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال

- L.M Terrell," Social Stress ,Political Instability and Level of Efforts " journal of conflicts resolution,vol 15, 1971,p329-346.

- William H Flanging andEdion Fogilman," patterns of political violence in comparative historical perspective, comparative politics, 1970, p1-20.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

آخرون ويكون كل من المتضررين والمستفيدين مصدرا لعدم الاستقرار السياسي فالمتضررون سيركزون على ضرورة دفع المظالم عنهم واستعادة اوضاعهم السابقة ، ومع مرور الوقت يطالب الذين

استفادوا اقتصاديا بمزيد من المشاركة في السلطة بشكل يتماشى مع اوضاعهم الاقتصادية الجديدة ، واذا كانت قدرة النظام السياسي على الاستجابة لمطالب المجموعتين ضعيفة فان ذلك قد يدفعهم الى الانخراط في اعمال العنف لتحدي النظام القائم.[1]

(3)- وقد خلصت بعض الدراسات الى عدم وجود علاقة جوهرية بين التنمية الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي والعنف السياسي فهي علاقة ضعيفة وغير حتمية .

- وفيما يتعلق بالاستقرار السياسي وجدت بعض الدراسات التي عملت على قياس الظاهرة وربطها بمتغيرات أخرى على النحو الاتي:

(1)- دراسة سلامة رضوان الرجوب بعنوان " الاستثمار الاجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الاردن 2005. سعى الباحث الى تبيان شكل العلاقة ما بين الاستثمار المباشر والاستقرار السياسي في الدول العربية خلال الفترة الممتدة 1990-2002 ، وقد خلص الباحث من خلال دراسته الى مجموعة من النتائج كان اهمها ان العلاقة الارتباطية بين الاستثمار الاجنبي والاستقرار السياسي ليست ذات طبيعة واحدة من حيث اتجاهها ودرجتها ، فهي يمكن ان تكون ايجابية او سلبية قوية او متوسطة او ضعيفة تبعا لاختلاف المجتمعات من حيث ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، مما يعني ان الاستثمار الاجنبي وتحت ظروف معينة قد يؤدي الى تعزيز الاستقرار السياسي كما وقد يؤدي الى تدهوره في ظروف اخرى.

(2)- دراسة عبير عقيل السرور بعنوان " الطبقة الوسطى واثرها على الاستقرار السياسي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، الاردن 2005.

---

[1] لمزيد من التفاصيل انظر

- Mancour Olson" Rapid growth as a Destablizing force ' in Jason L Finkle and Richard Gable" political Development and social change" New York 1966, p551-568.
- G.W Mertx, Economic and History in the study of Rebellions, the Arggentine case, in GarrY Brever and Ronalnd Brunner, political development and change , a policy approach, New yourk,1975.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سعت الباحثة الى اختبار العلاقة ما بين الطبقة الوسطى والاستقرار السياسي ، حيث قامت الباحثة بدراسة الاثر المتبادل بين المتغيرين على عينة شملت 15 دولة قسمتها وفقا لتصنيف التنمية البشرية خلال الفترة 1990- 2002 ، وتوصلت الباحثة الى مجموعة من النتائج كان اهمها ان هناك تباين بين الدول التي درستها في مؤشرات الاستقرار السياسي ، ويعود ذلك الى لاسباب لا علاقة لها بحجم الطبقة الوسطى مثل الاضرابات واحداث العنف وكثرة التغيير الوزاري ، كما توصلت الباحثة الى انه لا توجد علاقة بين مؤشرات الطبقة الوسطى ومؤشرات الاستقرار السياسي في الدول المدروسة ، حيث ان كثيرا من دول العينة التي درستها تزايدت فيها الطبقة الوسطى وتعاني من ضعف الاستقرار السياسي ودول اخرى تناقصت فيها الطبقة الوسطى ولكنها تتمتع بالاستقرار السياسي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الاول

التنمية الاقتصادية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الاول

التنمية الاقتصادية

لقد احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانيه مكانة مرموقة بين الدراسات الاقتصادية وبدأ يستحوذ على اهتمام الدارسين والباحثين الاقتصاديين وحتى السياسين في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء وكذلك على مستوى المنظمات الدولية والاقليمية المتخصصة ، وظهرت العديد من الكتابات والتحليلات التي اختصت بدراسة اوضاع التنمية والتخلف الاقتصادي من جوانبها المختلفة.

وفي اعقاب الحرب العالمية الثانية برزت جملة من الاسباب والعوامل التي ادت الى تعزيز الاهتمام بمسألة التنمية وكان من اهمها:

1- الرخاء الاقتصادي الذي تحقق في البلدان الصناعية المتقدمة.
2- حصول معظم بلدان العالم النامي على استقلالها السياسي وبداية الاهتمام بمشاريع التنمية والتطوير.
3- التقدم الكبير الذي احرزته البلدان الاشتراكية في حينه وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي ودول اوروبا الاشتراكية والذي شكل عاملا مشجعا لقضايا التنمية في البلدان النامية.
4- شيوع فكرة التنمية على المستوى الدولي وظهور منظمات دولية متخصصة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الامر الذي عزز مساعي التعاون الدولي في مجال التنمية.

ولما كانت التنمية عملية نسبية تختلف سماتها وشروطها من بلد لآخر كان من الطبيعي ان تبرز اختلافات فيما بين الكتاب في تحديد مفهوم التنمية ، لذا فقد تعددت التعاريف التي تناولت المفهوم فكل ينظر لها بمنظاره الخاص واصبح هناك خلط ما بين المصطلحات واستخدمت بعض المفاهيم كمترادفات مثل النمو Growth ، والتنمية Development، والتطوير expansion والتحديث modernisation ، ولذا تصبح نقطة البداية المنطقية والسليمة لفهم ابعاد اي ظاهرة او لوضع أية نظرية هو تناول المفاهيم الأساسية التي تشير الى الظاهرة موضوع البحث ، والتي يمكن التعبير عنها من خلال التعاريف التي تدل الباحثين على الظاهره المشار اليها بالمفهوم ، ولقد تطور مفهوم التنمية عبر الزمن وتوسعت مضامينه وتعددت ابعاده ولتغطية هذا الموضوع من جوانبه المختلفة سوف نتناول في هذا الفصل المواضيع التالية:

مفهوم التنمية ومفهوم التخلف ،مفهوم التنمية الاقتصادية نظريات التنمية الاقتصادية ،مستلزمات التنمية الاقتصادية واهدافها، ومؤشرات التنمية الاقتصادية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الاول

في مفهوم التنمية ومفهوم التخلف

المطلب الاول: تعريف التنمية

اولا تطور مفهوم التنمية

لقد مر مفهوم التنمية بمراحل متعدده من التطور والتعديل بدءا من الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا ، واستمر هذا التطور بناءا على المستجدات وتطور حاجات المجتمعات وبتطور مقاييس التنمية .

فبعد الحرب العالمية الثانية والتي شكلت نقطة انطلاق واهتمام الباحثين بموضوع التنمية ونتيجة للاهتمام الكبير ببرامج المساعدات الفنية والمالية التي قدمت الى المانيا الغربية واليابان ،وطرح مشروع مارشال لمساعدة اوروبا الغربية في اعادة ما دمرته الحرب [1]. كان جوهر التنمية يعتمد على الجانب الاقتصادي والتركيز على النمو السريع للدخل واصبح مؤشرنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يستخدم بكثرة للتعبير عن التنمية ، لانه يأخذ قدرة المجتمع على زيادة الانتاج بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان وان معدل نمو الدخل الحقيقي يقيس بشكل عام التحسن في مستوى المعيشة .[2]

ونتيجة للتأثر بهذه النظرة في تلك الفترة ذهب البعض الى اعطاء تحديد كمي للزيادة السنوية المطلوبة للناتج القومي الاجمالي فعرفوا التنمية على انها الحالة التي يصبح فيها الاقتصاد القومي قادرا على توليد زيادات متواصلة في الناتج المحلي الاجمالي بمعدل يتراوح ما بين 5-7% سنويا .[3]

لكن هذه النظرة الاقتصادية البحتة وجهت اليها انتقادات كثيرة على اعتبار انها نظرة احادية للتنمية وانها تمثل مفهوما جزئيا لا يعبر عن التقدم الاقتصادي بشكل صحيح ، بحيث اصبح هناك تمييز بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة ، بحيث يعبر الاول عن البعد

---

[1]- قبلان، بشار محمود ، اثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسيه، حالة الاردن ، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة اليرموك، الاردن،2005، ص48.

[2] - القريشي ، مدحت ، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات ، الاردن ، دار وائل للنشر، ط1، 2007، ص 125.

[3] - العيسوي، ابراهيم ، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنميه ومؤشراتها ، القاهرة ، دار الشروق ، ط1، 2000، ص 13.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاقتصادي الكلي بينما يشير الثاني الى التنميةُ بالمفهوم الشامل للنواحي الاجتماعيةُ والسياسيةُ والبيئية بالاضافة الى النواحي الاقتصادية والادارية.

وبناءا على ذلك وخلال عقد الستينات من القرن الماضي شهد مفهوم التنمية تطورا وتغيرا جديدا فقد كشفت التجارب العملية في البلدان النامية في تلك الفترة قصور مفهوم التنمية التقليدي الذي يركز على الجانب الاقتصادي بسبب استمرار مشاكل الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل ، كما ان النمو الاقتصادي السريع الذي حصل في بعض البلدان لم يساعدها على تحسين وضعها في النظام الاقتصادي العالمي ، ومن جهة اخرى استطاعت بلدان نامية لم تحقق سوى معدلات متوسطة من النمو في الدخل ان تحقق تقدما لا بأس به في عدد من المجالات المتصلة باشباع الحاجات الاساسية.

ولهذا وجد العديد من الاقتصاديين بان التغيير الكمي في الناتج القومي الاجمالي لا يعبر بالضرورة عن التغيرات في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي توصلوا الى نتيجة مؤداها انه لكي تتحقق التنمية لا بد من الدمج بين التغيرات الهيكلية الى جانب التغيير الكمي،وهكذا تحول مفهوم التنمية من النمو الاقتصادي فحسب الى الحد من التفاوت في الدخل وتحقيق العدالة في توزيعه وازالة الفقر واشباع الحاجات الاساسية الى جانب النمو الاقتصادي.[1]

وقد دفع كل ذلك عدد من الاقتصاديين وصانعي السياسات الى التخلي عن التركيز على نمو الناتج القومي والتوجه الى معالجة الفقر والبطالة ، ولذلك وفي سبعينات القرن الماضي تمت اعادة تعريف التنمية ليركز المفهوم الجديد على ازالة الفقر والبطالة وتوزيع الدخل ،وصاحب ذلك ادراك العديد من الجهات والمؤسسات المعنية بقضية التنمية بان التنمية ليست قضية اقتصادية فحسب بل انها مرتبطة بالافكار السياسية وشكل الحكومة ودور الجماهير في المجتمع ، فالبنك الدولي مثلا والذي كان يركز على النمو الاقتصادي كهدف للتنمية غير موقفه وبدأ ينظر للتنمية نظرة اوسع حيث اكد في تقريره عن التنمية في العالم عام 1991 ان تحدي التنمية يعني تحسين نوعية الحياة والتي تتضمن اكثر من مجرد ارتفاع الدخل لتشمل ايضا تعليما افضل ومستوى اعلى من الصحة وفقرا اقل وبيئة انظف وتكافؤ الفرص وحياة ثقافية اغنى.[2]

[1] - القريشي ،مدحت، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات ، ص125.
[2] - البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1991، ص49.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

كذلك منظمة العمل الدولية تبنت استراتيجية الوفاء باحتياجات الانسان الاساسية واكدت على عدم كفاية توزيع الدخل بين الطبقات والفئات الاجتماعية بل التركيز على تحسين نصيب الاغلبية الفقيرة وتوفير السلع والخدمات لهم، غير ان هذه النظرة قوبلت بالتهجم من قبل البلدان

النامية على اعتبار انها تعني تنمية من الدرجة الثانية والاهتمام بها سيحرم هذه البلدان من اللحاق بركب البلدان الصناعية المتقدمة وبالتالي لم يجد مفهوم الحاجات الاساسية اهتماما كافيا.[1] وبرزت خلال عقدي الثمانينات والتسعينات تطورات عدة على مفهوم التنمية فقد ظهر مفهوم التنمية البشرية والتنمية المستدامة والتنمية المستقلة والتي سنتعرض لها في المطلب الثالث.

ثانيا : ماذا نعني بمفهوم التنمية

ان التنمية عملية نسبية تختلف في شروطها وخصائصها من بلد لآخر ونتيجة لذلك اختلف الكتاب والباحثون في تعريفها تبعا لوجهة نظركل منهم ، فبعضهم ركز على الجانب الاقتصادي فقط والبعض الاخر اضاف له التغيرات الهيكلية في بنية المجتمعات الاقتصادية والاجتماعية والبعض الآخر اضاف لهذه التغيرات بعدا انسانيا على اعتبار ان الانسان هو محور عملية التنمية ، لذلك كان لزاما ان نعرض لبعض التعريفات التي قدمت لمفهوم التنمية حتى نستطيع تكوين فكرة شاملة وموضوعية عنه.

ففي عام 1986 اقرت الامم المتحده اعلان الحق في التنمية الذي عرف التنمية على انها (عملية متكاملة ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان على اساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل لفوائدها الناجمة عنها).[2]

وبذلك أكد هذا الاعلان على ان الانسان هوالموضوع الرئيسي للتنمية وينبغي ان يكون المشارك النشط فيها والمستفيد منها ايضا، بالإضافة الى تأكيده على ان من واجب الدول وضع السياسات الإنمائية الهادفة الى تحسين رفاهية الأفراد على اساس المشاركة في انجازها وتوزيع فوائدها الناجمة عنها.

---

[1] - العيسوي، ابراهيم ، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها ، ص18.

[2] - اعلان الحق في التنمية، جامعة مينيسوتا، مكتبة حقوق الانسان، على شبكة الانترنت 2010 /3/15، www.hlibrar.ngo.ru\arabic.html

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما تعرف التنمية على انها (عملية تغيير اجتماعي مخطط يقوم بها الانسان للانتقال بالمجتمع من وضع الى وضع افضل ، وبما يتفق مع احتياجاته وامكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية). [1]

وتعرف التنمية ايضا بانها (العملية التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الامة والمساهمة في تقدمها باقصى قدر مستطاع). [2]

وتعرف ايضا بانها (عملية مخططة وشاملة ترتكز على احداث عملية تغير اجتماعي واقتصادي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، وتسعى لإقامة نظام جتماعي جديد يمكن من خلاله اشباع الحاجات الاساسية للافراد وتحقيق الرفاهية لابناء المجتمع، والعمل على إزالة العقبات والمعوقات التي تقف حائلا دون تحقيق التنمية الاقتصادية ومعالجة المشكلات والسلبيات التي قد تصاحبها). [3]

من التعريفات السابقة نجد انه لا يوجد تحديد دقيق لمفهوم التنمية ، وان كانت ادبيات التنمية قد اجمعت على ان مفهوم التنمية هو مفهوم التغيير الذي يشمل الانسان والمجتمع والدولة ، ويشمل جميع مناحي الحياة وجوانبها المختلفة ونقل المجتمع من صورة الى صورة اخرى افضل، مع القول ان عملية التنمية تنهض على بعد اقتصادي يركز على نماء الثروة والدخل في المجتمع ، يصاحبه تطور في المعرفة وارتقاء في السلوكيات وتحسين نوعية الحياة على البعد الاجتماعي.

وبالتالي فان التنمية تسعى من وراء هذه التغييرات زيادة قدرة المجتمع على الاستفادة من طاقاته وموارده المتاحة (البشرية والمادية) من اجل التغلب على المعوقات التي تقف عثرة امام تحقيق التنمية.

وعلى ذلك يمكننا القول ان التنمية هي عملية احداث مجموعة من التغييرات المخططة التي تستهدف اكساب المجتمع القدرة على النمو الذاتي ، بشكل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل افراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع الذاتية على الاستجابة للحاجات الاساسية لافراد المجتمع التي تكفل زيادة درجة اشباع تلك الحاجات ، عن طريق الاستثمار الافضل لموارد المجتمع دون اغفال مشاركة المجتمع للدولة لتحقيق هدف ذلك الاستثمار وحسن توزيع عوائده.

[1] - الجوهري، عبد الهادي، قاموس علم الاجتماع ، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1983، ص 74.

[2]- United Nations, Social Progress Through Economic Development,New Yor,1985,p8.

[3] - حسن، عبد الباسط محمد، التنمية الاجتماعية ، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية ، ط1، 1999، ص40.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المطلب الثاني

المفاهيم الحديثة للتنمية

لقد شهد مفهوم التنمية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي تطورات عدة من حيث المضامين والابعاد ولم يعد قاصرا على الجانب الاقتصادي فحسب ، بل اصبح له بعدا اجتماعيا وانسانيا كما سبقت الاشارة ، واصبحت الادبيات المختلفة تشير الى مفاهيم ذات ابعاد ومضامين جديدة كمفهوم التنمية البشرية الانسانية ومفهوم التنمية المستدامة ومفهوم التنمية المستقلة وغيرها وفي هذا المطلب سنقوم بتوضيح المقصود بهذه المفاهيم وذلك على النحو الاتي :

اولا: مفهوم التنمية البشرية Human Development Concept

ظهر هذا المفهوم في تقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الامم المتحدة الانمائي منذ عام 1991 ، حيث يعتبر الانسان جوهر التنمية وان التنمية يجب ان تستجيب بالاضافة للمتطلبات الاقتصادية الى المتطلبات الاجتماعية والسياسية ايضا .[1] ووفقا لهذه الرؤية تعرف التنمية البشرية في تقارير التنمية البشرية بانها عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس وهذه الخيارات هي : [2]

أ- العيش حياة طويلة وصحية.

ب- الحصول على المعارف.

ج- الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب.

وعلى ذلك تنطوي عملية التنمية على مجموعة من الدلالات نذكر منها: [3]

1- ان الخيارات الانسانية المتعددة التي يشير اليها المفهوم السابق تتعزز حينما يتم اكساب الناس القدرات واتاحة الفرصة لهم لاستخدامها، بمعنى ان توسيع الخيارات الانسانية يرتبط بموضوعين هما القدرات والفعاليات الانسانية من جانب والفرص المتاحة للناس

[1] - القريشي ،مدحت، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات ، ص127.
[2] - تقرير التنمية الانسانية العربية ، خلق الفرص للاجيال القادمة ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، عام 2000، ص 13.
[3] - المرجع السابق ، ص 13.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من جانب اخر، فالفعاليات الانسانية تشير الى الامور التي يقوم بها او يتمتع بها الانسان كالتمتع بالتغذية الجيدة او الحياة المديدة او المساهمة والمشاركة باعمال المجتمع.

وتوسيع خيارات الانسان يعني تكريس وتعزيز قدراته ويتحقق ذلك من خلال تنمية الموارد البشرية كالصحة والتغذية والتعليم، غير انه لا يمكن استخدام القدرات ان لم تتوفر الفرص لذلك كالمشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية ، فيجب على افراد المجتمع ان يشاركوا في مختلف عمليات صنع القرار وتنفيذ القرارات ومراقبتها وتعديلها حينما يكون ذلك ضروريا .

2- ينظر للنمو الاقتصادي على انه وسيلة هامة لتحقيق التنمية ولكنه ليس هدفا نهائيا لها.

فبناءا على التعريف السابق للتنمية البشرية نجد ان الدخل هو احد الخيارات الانسانية ولكنه ليس الخيار الوحيد، وان هدف التنمية هو ان يتمتع الناس بحياة طويلة وصحية وخلاقة.

فالمفاهيم السابقة على مفهوم التنمية البشرية اولت اهتماما كبيرا بالنمو الاقتصادي ،على اساس ان النمو سيعود في النهاية بالفائدة على الجميع، ولكن التنمية البشرية قدمت نظرة اوسع واشمل من ذلك بكثير، فهي توضح ان النمو الاقتصادي امر حيوي ، فما من مجتمع استطاع ان يراعي رفاهية افراده على المدى الطويل بدون استمرارية في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولكن النمو الاقتصادي بحد ذاته لا يكفي اذ يجب ان يترجم الى تحسينات في حياة الناس ، فليس النمو الاقتصادي غاية التنمية البشرية بل انه فقط احدى وسائل التنمية الهامة ، وهكذا ترتبط التنمية ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي فالناس يساهمون في النمو ويساهم النمو في رفاهية الانسان.[1]

[1] - تقرير التنمية البشرية، برنامج الامم المحدة الانمائي، نيويورك، 1992، ص12.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانيا :مفهوم التنمية البشرية المستدامة Sustainable Development Concept

ظهر مفهوم التنمية المستدامة نتيجة الخوف من تدهور البيئة الناتج عن اسلوب التنمية القائم على التنامي السريع لوتيرة الانتاج دون اعتبار للاثار السلبية التي يخلفها ذلك على الانسان و الموارد الطبيعية و البيئة.[1]

ولقد برز هذا المفهوم بعد ظهور مجموعة من الظواهر خلال سبعينات وثمانينات القرن المنصرم ، ادت الى مراجعة كل النظريات القائمة والمؤسسة لعملية التنمية بناءا على البعد المادي فقط ، حيث ادت ازمة النفط في السبعينات الى لفت النظر لخطورة الاستغلال المفرط للثروات الطبيعية وتلوث المياه ، والى زيادة الوعي بما ينجم عن ذلك من كوارث طبيعية واخطار بيئية ، بالاضافة الى فشل السياسات التنموية التي اتبعتها اغلب بلدان العالم الثالث والتي ادت الى زيادات هائلة في الدين الخارجي وتراجع الانتاجية ، كما كان لعولمة الاقتصاد وللتنامي المضطرد لليبرالية الاثر الكبير في تعميق الفروقات داخل المجتمع الواحد وبين المجتمعات الدولية، وفي اضعاف سلطة الدولة وتعطيل آليات مراقبة الشركات الخاصة التي تهدف الى جمع الارباح على حساب حياة المجتمعات البشرية.[2]

وقد ظهر مفهوم التنمية البشرية المستدامة نتيجة للتوليف بين منهجين :

أ- منهج استراتيجية التنمية البشرية التي ظهرت في تقارير التنمية البشرية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي.القائم على اساس تشكيل وتكوين القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة وزيادة المعرفة لدى الافراد، وكذلك ضرورة انتفاع الافراد بقدراتهم المكتسبة اما في تحقيق الاهداف الانتاجية المرغوبة او في تنمية القدرات الثقافية والتمتع بالحقوق السياسية والاجتماعية.

ب- منهج التنمية المستدامة الذي وضعه المهتمون بشؤون البيئة واعتمده مؤتمر الامم المتحده المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو عام 1992.والذي يقوم على اساس ان هدف التنمية ليس تحقيق نموا اقتصاديا فقط ولكن لا بد من الاهتمام

[1] - حمزة، نبيلة ، التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية، حالة البلدان العربية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا(الاسكوا)، الامم المتحدة، نيويورك،1999، ص8.
[2] - المرجع السابق، ص6.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بتوزيع فوائد النمو توزيعا عادلا ، بالإضافة الى ضرورة المحافظة على البيئة واعطاء العنصر البشري دورا اساسيا في عمليات التنمية باعتباره اداة وهدف عمليات التنمية.

وتركز التنمية المستدامة على المواءمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية بفعل تزايد اعداد السكان مقابل تناقص كبير بالموارد الطبيعية، لذلك فان الهدف المنشود هو الوصول الى معدل ثابت للنمو السكاني على مستوى العالم لمنع استنزاف الموارد الطبيعية وزيادة تلوث البيئة.[1]

فاذا كان المراد بالتنمية هو توسيع الخيارات امام الناس ، فينبغي ان يحقق ذلك ليس فقط للجيل الحالي بل للاجيال المقبلة وينبغي ان يكون ذلك قابلا للاستمرار، ويأتي اعظم خطر يهدد التنمية الاقتصادية والبشرية القابلة للاستمرار من الزيادة الكبيرة في معدلات الفقر واستنزاف البيئة اللذان يهددان الجيل الحاضر والاجيال القادمة. [2]

ولكن مع التأكيد على ان الدعوة للتنمية القابلة للاستمرار ليست مجرد دعوة لحماية البيئة ، ولكنها تعني مفهوما جديدا للنمو الاقتصادي مفهوما يوفر العدل والفرصة لجميع سكان العالم وليس فقط للفقراء دون المزيد من تدمير مصادر العالم البيئية المحدودة، وعلى ذلك تعرف التنمية البشرية المستدامة بانها (التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون الحد من امكانية تلبية احتياجات اجيال المستقبل عن طريق الاستخدام الامثل وبشكل منصف للموارد الطبيعية)[3]

الجوانب الاساسية للتنمية المستدامة

تعتمد التنمية المستدامة على عدة جوانب رئيسية يمكن ايضاحها على النحو التالي:[4]

- تنمية المهارات والقدرات البشرية فالعنصر البشري هو القادر على استمرار عمليات التنمية ولذلك فان الانفاق على تنمية القوى البشرية يعتبر اهم عناصر التنمية.
- عدالة توزيع فوائد النمو ويتطلب ذلك ضرورة تدخل الدولة لايجاد آليات تؤدي الى اعادة توزيع الثروة والدخل مما يساهم في تخفيف حدة الفقر.

---

[1] - القريشي ،مدحت، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات ،مرجع سابق، ص128.
[2] - تقرير التنمية البشرية، برنامج الامم المحدة الانمائي، نيويورك، 1992،ص17.
[3] - المرجع السابق، ص17.
[4]- ناصف، ايمان عطية، مبادىء الاقتصاد الكلي، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ط2، 2008.ص 381.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- تطوير الأطر المؤسسية بما يضمن حسن الادارة والمحاسبة والمشاركة في اتخاذ القرارات .
- الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية بما يضمن مصلحة الاجيال القادمة، فالكثير من الدول يسرف في استغلال موارده الطبيعية معتمدا على الخبرة الاجنبية والمساعدات والقروض الخارجية اكثر من اعتماده على الجهد البشري ، ويترتب على هذا الوضع حالة تنموية هشة تتعرض لصدمات عديدة مع تغير ظروف الاقتصاد العالمي بالاضافة الى تعرضها لمشاكل بيئية متعددة بسبب الافراط في استخدام الموارد.
- الاهتمام بالوسائل الحديثة التي تؤدي الى اكتساب العلم والتكنولوجيا وتطويرهما لاغراض التصنيع ورفع كفاءة العنصر البشري وهذه الوسائل ترتبط بالنشاط الذهني (البرمجيات ونظم المعلومات) ، فلا يمكن لاي مجتمع ان يحقق تقدما مستمرا بدون هذه الوسائل مهما زاد حجم استثماره.

- **ثالثا:مفهوم التنمية المستقلة Independent Development Concept**

برز هذا المفهوم نتيجة للتفكير في ايجاد استراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات وذلك كرد فعل على محاولات البلدان الراسمالية المتقدمة لفرض سيطرتها على البلدان النامية ، ويعتبر بول باران في كتابه الشهير الاقتصاد السياسي للتنمية اول من دعا الى تحقيق التنمية المستقلة اذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي واستغلاله افضل استغلال ممكن وتعتمد استراتجية التنمية المستقلة على مدى قدرة بلد من البلدان على اتخاذ قرارات مستقلة في مجال التصرف بموارده وصياغة السياسات الاقتصادية على ضوء ذلك . [1]

وعادة ما تتحدد هذه القدرة بعاملين رئيسيين هما:

أ- الامكانات البشرية والطبيعية والمادية والتقنية المتوفرة للدولة.

ب- نوعية السياسات المتبعة ومدى فعاليتها في الوصول للنتائج المستهدفة.

وتستهدف التنمية المستقلة تحقيق التكامل بين القطاعين الانتاجيين الرئيسين وهما الزراعة والصناعة، والى زيادة المشاركة الجماهيرية في عملية التنمية على جميع المستويات، وتعزيز التعاون مع الدول النامية التي تشترك في اهدافها العامة (القضاء على الفقر والتخلف) ، وبهذا

[1] - باران، بول، الاقتصاد السياسي للتنمية ، ترجمة احمد فؤاد بلبع، دار الكتاب العربي للنشر، 1967، ص104.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تتحول هذه الاستراتيجية الى الاعتماد الجماعي على الذات الذي يساعد على توسيع الانتاج الاقتصادي للبلدان الصغيرة.

وهناك جملة من الشروط اللازمة لإنجاز التنمية المستقلة:

أ- ضرورة تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد الوطني مع وضع حدود للتدخل، تضمن نجاح التنمية وتحقيقها للاستقلال وتكوين القدرات الذاتية للافراد واستغلال الموارد المحلية دون الاعتماد على الخارج الا بحدود.

ب- السيطرة على الفائض الاقتصاي بشكل فاعل وتوجيه استخدامه لما يؤدي الى تحقيق اهداف التنمية مع الاخذ بالحسبان ان للسياسات التي تضعها الدولة دورا رئيسيا في ذلك.

ج- التوجه نحو الداخل عند رسم السياسات الاقتصادية من اجل اشباع الحاجات الاساسية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وتغيير نمط الاستهلاك. [1]

رابعا: التنمية السياسية Political Development

يعد مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة التي استخدمت في الادبيات السياسية بداية الستينات من القرن الماضي، حيث اطلقه البعض لوصف عملية بناء الامة و الدولة التي تحررت ونالت استقلالها من الحكم الاستعماري، وظهر كحقل منفرد يسعى الى تحقيق نقلة نوعية لتطوير الدول غير الاوروبية من خلال تطوير النموذج الغربي للتنمية السياسية المبني على اساس الديمقراطية الراسمالية الليبرالية ، وهو النموذج الذي ادى الى نجاح الدول الاوروبية في بناء وتطوير انظمتها الديمقراطية ومؤسساتها السياسية واحزابها وايجاد القنوات المتعددة لاستيعاب المشاركة السياسية. [2]

وتعرف التنمية السياسية بانها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب ، تهدف الى ايجاد نظم تعددية تحقق النمو الاقتصادي والمنافسة السياسية والمشاركة الانتخابية ، على قاعدة ترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة. [3]

[1] - باران، بول، الاقتصاد السياسي للتنمية ، ص170.
[2] - الزيات، عبد الحليم، التنمية السياسية ، دراسة في الاجتماع السياسي ، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ،ط1، 2002، ص 20.
[3] - عطية، احمد، القاموس السياسي ، دار النهضة للنشر، القاهرة، ط3، 1998، ص548.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

اما صموئيل هنتنغتون فانه يرى التنمية السياسية – مرادفة عنده للتحديث السياسي- بانها عملية متعددة الوجوه وتتضمن جملة من التغيرات في كل جوانب الحياة ، وان المجال المناسب للتحديث والتنمية هي الديمقراطية والعلمانية والمشاركة والتحضر ، وكذلك توسيع معرفة الانسان ببيئته لتحسين مستوى الصحة.[1]

وقد وضع هنتنغتون ثلاثة ابعاد للتنمية السياسية هي:[2]

أ- ترشيد السلطة: بمعنى تحقيق سيادة القانون على جميع الفئات والطبقات، بغض النظر عن اختلافاتها العرقية والمذهبية والطائفية ، وبهذا تصطبغ السلطة بطابع علماني وتنفصل السلطة عن شخصية الحاكم، وبالتالي يصبح الحكم من خلال مؤسسات دستورية.

ب- تباين الوظائف السياسية: بمعنى عدم احتكار السلطة والفصل بين السلطات وتعدد الاحزاب وجماعات المصالح، وهذا يعني تعددية المؤسسات الدستورية والقانونية التي يتم من خلالها اتخاذ وتقييم القرارات السياسية.

ت- المشاركة السياسية: يقصد بها ان تصدر القرارات العليا تعبيرا عن الاجماع الشعبي واجتماع الجماهير لتدبر امورها بالشكل الديمقراطي.

من جهة اخرى يرى لوسيان باي بان عملية التنمية السياسية تنطوي بصورة اساسية على عدة ازمات، يتطلب معالجتها كلها في المجتمع لكي يصبح دولة قائمة على اساس الامة ، ويؤكد على ان الاستقرار للنظام السياسي يتوقف على طريقة معالجته لتلك الازمات، وهذا يتطلب بالنسبة للدول النامية القضاء على الولاءات الضيقة وحل مشكلة التوزيع ، وزج الجماهير في العمل السياسي على صعيد الدولة ورفع الوعي الثقافي السياسي لها.[3]

وهذه الازمات هي:

أ- أزمة الهوية: يقصد بذلك ان الولاء السياسي للفرد داخل الكثير من البلدان النامية يتجه الى جماعته العرقية او الاولية دون الولاء لحكومته المركزية المعبرة عن الدولة ككل، وهذا يعني ان الهويات الفرعية داخل العديد من بلدان العالم الثالث لها الغلبة على الهوية القومية.

---

[1] -Samuel Huntington, Political order in Changing Societes , New Heaven,1976,p32.

2- Samuel Huntington, IBID,P45.

[3] - Pye , Lucian, Aspects of Political Development , Boston, Little Brown and Company,1966, pp 47-48.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ب- أزمةُ المشاركةُ: تشير الى تدني معدلات مشاركةُ الجماهير في الحياة السياسية ، وتشمل المشاركة السياسية مجموعة التصرفات التي من خلالها تنقل الجماهير مطالبها الى الصفوة الحاكمة، وكذلك تلك التي تدعم بها الجماهير الصفوة واختيار القيادات السياسية وعمليات التمثيل البرلماني.

ج- أزمة التغلغل: هي عدم قدرة الحكومات المركزية على التواجد الفعال في مختلف ارجاء الاقليم الذي يناط بها ممارسة سلطاتها فوقه، وتتشابك هذه الازمة مع ازمة الشرعية والهوية، فالتشابك مع ازمة الشرعية يرجع الى قوة قدرة الحكومة على التغلغل ويتناسب طرديا مع ما تتمتع به من تأييد شعبي، والتشابك مع ازمة الهوية يرجع الى ضعف قدرة الحكومة على التغلغل في مناطق وجود الجماعات العرقية الرافضة للاندماج في المجتمع ، وذلك لقناعتها بان هذا المجتمع لا يعبر عن هويتها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الثاني

التنمية والتخلف

لقد اصبحت دراسة التخلف الاقتصادي وتحليل المشاكل التي تواجهها التنمية الاقتصادية الحلقة المركزية في دراسات وابحاث المختصين في العلوم الاقتصادية والعلوم الاخرى، ذلك لشمول حالة التخلف لعدد كبير من اقطار العالم تضم اكثر من ثلثي سكانه وان كثرة عدد هذه الاقطار التي تعيش حالة التخلف وضخامة عدد سكانها ادى الى اعطاء وزن اكبر لمشكلات التخلف على كافة المستويات.وكل ذلك دفع الى تلمس السبل والوسائل التي تحقق التنمية للخروج من التخلف، على اعتبار ان ذلك يتصل بالقسم الاكبر من السكان ومن اجل ذلك عمد العديد من الكتاب والمحللين في قضايا التنمية الى تحديد العوامل التي يرونها سببا للتخلف ، والاثار الناجمة عن ذلك ومحاولة وضع تصورات وحلول للتخلص من تلك الحالة .

المطلب الاول

مفهوم التخلف الاقتصادي

على الرغم من تعدد التعريفات التي قدمت للتخلف الاقتصادي الا ان التعريف الشائع للتخلف هو الذي يشير الى عدم الاستغلال السليم لموارد المجتمع المادية والبشرية ، بما ينعكس على انخفاض مستوى المعيشة بشكل عام ، وهذا الامر يشير الى مجموعة من الاوضاع غير الملائمة التي تشترك فيها البلاد المتخلفة وبدرجة اكثر او اقل ، منها انخفاض مستوى الدخل السنوي بالنسبة للفرد بالمقارنة مع البلاد المتقدمة اقتصاديا، كما انه في ظل التخلف يقوم الاقتصاد الوطني بانتاج المواد الاولية وكذلك التخلف في اساليب وادوات الانتاج، كما تتصف البلدان المتخلفة بعدم توفر المقادير الكافية من راس المال المطلوب لعمليات التنمية وافتقار التوازن السليم بين حجم السكان من جهة والموارد المادية المتاحة من جهة اخرى. [1]

اما الفكر الاقتصادي الحديث يرى ان التخلف ليس ظاهرة اقتصادية فقط ولكنه ظاهرة متعددة الابعاد ، فهي تحتوي على جوانب اقتصادية واجتماعية وانسانية، فالتخلف يعني الفقر والبطالة وعدم المساواة ، فهو يشير الى مجموعة من الاوضاع غير الملائمة التي يعيشها جانب كبير من افراد المجتمع المتخلف تتمثل في سوء التغذية والسكن غير الملائم وسوء الحالة التعليمية والمرض والوفاة في سن مبكرة.[2]

---

[1] - البراوي، راشد، الموسوعة الاقتصادية، القاهرة ، دار النهضة المصرية ،ط1، 1987، ص166.

[2] - عجمية، محمد عبد العزيز، عطية، ايمان، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقيه ،جامعة الاسكندريه، ط1،2000، ،ص10

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وللتخلص من حالة التخلف يتطلب ذلك تخفيض درجة الفقر والبطالة و عدم المساواة بين الافراد، فاذا تم تخفيض هذه المظاهر مجتمعة تكون الدولة في طريقها لتحقيق التنمية ، اما اذا تفاقمت مشكلة او اكثر تظل الدولة تعاني من حالة التخلف حتى لو تضاعف نصيب الفرد فيها من الدخل.

المطلب الثاني

تفسير ظاهرة التخلف الاقتصادي

جرى تفسير حالة التخلف الاقتصادي استنادا الى وجهات نظر متعدده تبعا لوجهة نظر الكاتب من جهة والزاوية التي ينظر اليها في الاساس الذي تكمن خلفه هذه الحالة من جهة اخرى، فيرى البعض ان اساس التخلف يكمن في وجود عوامل جغرافية وطبيعية غير ملائمة بينما يرى البعض الاخر ان التخلف الاقتصادي يرجع الى حالة التخلف الثقافي والاجتماعي الذي يسود الدول المتخلفة ، في حين يرجعه اخرون الى التأثيرات السلبية التي افرزتها العلاقات الدولية، وفيما يلي عرض لاهم النظريات المفسرة للتخلف الاقتصادي.

اولا: نظرية الحلقات المفرغة للفقر

تقوم هذه النظرية على استخدام منطق السببية الدائري في الربط بين مظاهر التخلف ، ومؤدى هذه الفكرة ان هناك مجموعة من القوى او العوامل التي ترتبط مع بعضها وتتفاعل بطريقة دائرية ، من شأنها ابقاء الدول المتخلفة في تخلف مستمر، بحيث ان كل عامل يؤدي الى اخر والى ثالث ورابع او اكثر بحيث تنتهي آخر العوامل بالتسليم والعودة الى العامل الاول المسبب للظاهره.[1]

وابرز هذه الحلقات المفرغة هي الفقر ، ووفقا لهذه الرؤية فان الدول المتخلفة تسودها العديد من هذه الحلقات بحيث تبقى اقتصاديات الدول المتخلفة حبيسة لها لا تستطيع الخروج منها، وهذا هو سر استمرار ظاهرة التخلف فيها، على اعتبار ان الفقر يؤدي الى انخفاض دخل الفرد الذي يقود الى انخفاض مستويات التغذية ، وهذا يؤدي بدوره الى انخفاض المستوى الصحي ثم الى

[1]- عمرو، محي الدين ، التخلف والتنمية ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1975، ص155.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

انخفاض مستوى الكفاءة الانتاجية، مما يؤدي الى انخفاض مستوى الدخل وبالتالي الفقر ، وهكذا تبقى الدول المتخلفة حبيسة لهذه الحلقة.[1]

وقد عجزت هذه النظرية من ان تقدم تفسيرا مقنعا للتخلف وبقيت تعاني من نقطة ضعف اساسية تتلخص في كونها لا تكشف عن الظروف التاريخية التي انبثقت منها الحلقة المفرغة ولا عن الاسباب الجوهرية والحاسمة في تشكيل الظاهرة، وهنا يطرح تساؤل جوهري مفاده كيف نجحت البلدان المتقدمة الحالية في التغلب على هذه الظاهرة الطبيعية ؟ وكيف استطاعت التغلب على الحلقة المفرغة للفقر؟ وكان الجواب من انصار هذه النظرية انه للقضاء على هذه الحلقة لا بد من معونة خارجية تتمثل بتدفق الراسمال الاجنبي والمساعدات والتكنولوجيا ، ولكن مع ذلك حصلت دول العالم الثالث على مبالغ كبيرة على شكل رساميل وتكنولوجيا ولكنها ما زالت الى اليوم تعيش في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة [2] بالاضافة الى ما ينطوي عليه هذا الطرح من نفس استعماري يؤدي الى تعميق تبعية الدول النامية الى المتقدمة وتكبيلها بالمزيد من الديون وبالتالي تعميق حالة التخلف فيها.

ثانيا: نظرية المراحل الاقتصادية

حاولت هذه النظرية التي قدمها والت روستو ان ترجع التخلف الاقتصادي الى اكثر من عامل وليس للعامل الاقتصادي فقط ، وحاول ان يصور حال وتطور كل المجتمعات في الماضي والحاضر كمرحلة او جزء معين من عملية تطورية واحدة ومتسقة.

وقد حاول روستو ان يتبع الاسلوب التاريخي للتعرف على المراحل المتشابهة التي يمر بها اقتصاد كل مجتمع، حتى مع اختلاف الحقيقة التاريخية لكل مرحلة بالنسبة لكل مجتمع، وقد قسم روستو المراحل التي تمر بها المجتمعات الى خمسة وهي:

أ- مرحلة المجتمع التقليدي:

تتصف هذه المرحلة بانخفاض انتاجية الفرد وهيمنة القطاع الزراعي المتخلف على باقي القطاعات الاخرى وعدم توفر التكنولوجيا الحديثة ، كما تتسم بسيادة النظام الطبقي الاقطاعي وانتشار القيم المعوقة للنمو ، وللمجتمع بنية هرمية تتمركز السلطة السياسية فيها بأيدي ملاك

[1]- الخضري ، سعيد ، اقتصاديات التخلف والتطوير ، بورسعيد ،دار الجلاء الحديثة ،ط١،١٩٨٥، ص٢٠٩.
[2]- سنتش، توماس، الاقتصاد السياسي للتخلف، نقد نظريات التخلف، ترجمة فالح عبد الجبار، بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٩، ص١٠٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاراضي او تتجسد في سلطة مركزية يدعمها الجيش ، ويرى روستو ان المجتمع لن يتجاوز هذه المرحلة ما لم تحدث تغيرات جذرية في البناء الاقتصادي والاجتماعي والنظام السياسي.[1]

ب- مرحلة التهيؤ للانطلاق:

في هذه المرحلة يشهد المجتمع عدة امور منها انتشار التعليم ولو بين طبقات محدودة ، وما تلبث ان تظهر البنوك والمؤسسات ويزداد الاستثمار، ثم يتسع نطاق حجم التجارة الخارجية والداخلية وتظهر مشروعات صناعية في اماكن متفرقة.

وفي هذه المرحلة يرى روستو ضرورة توفر مجموعة من الظروف الاقتصادية السياسية والاجتماعية في المجتمع حتى يكون معدا للانطلاق ، منها تحول رؤوس الاموال الى الاستثمارات في النشاطات الاقتصادية ذات الطابع العام، ونمو معايير لتقييم الافراد طبقا لاعمالهم وانجازاتهم لا لانتماءاتهم وطبقاتهم ، كما انه يتحتم في هذه المرحلة ايضا ان تحدث زيادة سريعة في مجال الانتاج الزراعي والصناعة الاستخراجية وان تظهر طبقة واعية او قيادة جديدة تؤمن بالتغيير .[2] ويعتقد روستو ان المجتمعات النامية هي اما في مرحلة المجتمع التقليدي او في مرحلة التهيؤ للانطلاق .

ج- مرحلة الانطلاق :

وهي المرحلة التي يتم فيها القضاء على القوى والعقبات التي تقف في طريق التنمية ، بحيث تأخذ القوى الدافعة للتقدم الاقتصادي بالانتشار في المجتمع ، وتحدث عملية البدء في الانطلاق بحدوث دافع قوي معين قد يأخذ شكل الثورة السياسية تؤثر في البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي القائم في المجتمع، وخلال هذه المرحلة ايضا يزداد معدل الاستثمار ومعدل الادخار الى حوالي ١٠% من الدخل القومي ، كما يتم التوسع في صناعات جديدة وتطرأ زيادة ملحوظة في نسبة العاملين في النشاطات الصناعية.[3]

د- مرحلة الاتجاه نحو النضج:

يتصف المجتمع في هذه المرحلة بارتفاع معدل الاستثمارات حيث يتراوح ما بين ١٠-٢٠% من الدخل القومي متجاوزة بكثير معدل الزيادة السكانية، وتحدث تغيرات جوهرية في القطاعات

[1] - Rostow.W, The Stage of Economic History, Cambridge University, 1960,p4.
[2]- Rostow.W, IBID.p5.
[3] - Rostow.W, IBID, p7.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الاقتصادية حيث تتناقص اهمية بعض القطاعات وتظهر قطاعات جديده تكون ذات اهمية في زيادة الانتاج وتنوع الصناعات الحديثة .

ه- مرحلة الاستهلاك الوفير:

تتميز هذه المرحلة بزيادة الانتاج وتنوعه في انتاج السلع الاستهلاكية المعمرة ، وتزداد قدرة المواطنين الشرائية ، ويقبل الافراد على استهلاك السلع الكمالية ويتحقق الرفاه الاجتماعي فينعم الافراد بمزيد من الخدمات الصحية والتعليمية ويتجه الافراد في العمل نحو قطاع الخدمات.

وعلى الرغم من تلك التصورات التي قدمها روستو للمجتمعات والمراحل التي تمر بها في انتقالها من حالة التخلف الى التقدم ، الا انه لم يستطع ان يضع تفسيرا لواقع التخلف الذي تعيشه المجتمعات، وهل هو ظاهرة تاريخية ام نابع من مكونات ذاتية داخل اقتصادياتها وكيف يمكن معالجة تلك المكونات .

ولعل اخطر ما تثيره هذه النظرية هو تصوير حالة التخلف التي تعيشها الدول المتخلفة على انها مرحلة تاريخية لا بد ان تمر بها، وانها ايضا لا بد ان تنتهي منها وتنتقل الى التقدم من خلال مراحل النمو المختلفة ، ولا شك ان في ذلك تبسيط مخل للامور، فحالة التخلف حالة موقوتة بظروفها المادية والموضوعية واذا لم تعمل الدول المتخلفة على ازالة هذه الظروف والعمل على تغييرها بخلق ظروف مختلفة تساعد على تحقيق النمو ، فمن الممكن ان تبقى هذه الدول حبيسة تخلفها ان لم يتعمق اكثر فاكثر.[1]

ثالثا: الحتمية الجغرافية

يطلق عليها (المدرسة البيئية) وقد ارسى قواعدها فريدرك راتزل في اواخر القرن ١٩ حيث راى ان للبيئة اثر كبير في حياة الانسان، فهو يخضع لسلطانها ويتحدد بناءا عليها نظم حياته الاجتماعية والاقتصادية.

ويرى انصار هذا الاتجاه ان المناخ الملائم يهيء اساسا لتقدم بعض الدول في حين ان المناخ غير الملائم لا يهيء مثل هذا الاساس، اي ان المناخ الحار الذي يسود معظم بلدان العالم الثالث هو مناخ غير ملائم لا يساعد على العمل والنشاط والتقدم .

[1] - الخضري، سعيد، اقتصاديات التخلف والتطوير، ص ٢٣٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي سبيل تبرير وجهة النظر هذه رأى كل من (الورانس هارسن و ايف لاكوست) ان المناخ المعتدل يساعد على الحركة والنشاط وبالتالي زيادة اسهام الفرد في بذل الجهود الانتاجية وتحقيق التقدم ، بعكس المناخ الحار الذي يؤدي الى الخمول وضعف النشاط وبالتالي التقليل من اسهام الفرد في بذل الجهود الانتاجية والنتيجة هي المساعدة على استمرار حالة التخلف.[1] كما انهم يرون ان المناطق الحارة تساعد على انتشار الكثير من الامراض المتوطنة، الامر الذي يحد من نشاط الفرد ويضعف قابليته للمساهمة في الانتاج، كما ان هذه البيئة ملائمة لانتشار الافات والحشرات التي تعرض المحاصيل الزراعية للكثير من الامراض وبالتالي التقليل من الانتاجية الغذائية وحصول الفقر والتخلف، وفي المقابل فان المناطق المعتدلة لا تساعد على انتشار تلك الامراض وبالتالي فان انتاجية الفرد لا تتأثر سلبا بذلك.[2]

كما اعتبرت هذه الرؤية ان توفر الموارد والثروات الطبيعية يعتبر سببا للتقدم وعدم توفرها سببا للتخلف، الا ان هذا الاعتبار رفض للكثير من الانتقادات التي وجهت اليه، على اساس ان هناك الكثير من البلدان التي تعتبر من اغنى البلدان بالموارد الطبيعية والثروات تعتبر من الدول المتخلفة، وذلك بسبب عدم استغلالها لهذه الموارد او لسوء الاستغلال او لعدم الاستفادة بالشكل الكفؤ من مردودات هذه الموارد، كما هو حال بعض الدول النفطية ، في المقابل هناك العديد من البلدان التي تعتبر بالقياس النسبي تفتقر الى الموارد والثروات الطبيعية ولكنها تعد الان في عداد الدول المتقدمة كما هو حال اليابان.[3]

رابعا الحتمية الثقافية:

طبقا لهذه النظرية التي تفسر التخلف بالعامل الثقافي نجد ان القيم الاجتماعية والثقافية المتحجرة التي تحكم سلوك الافراد في المجتمعات المتخلفة لم تسمح بظهور دافع قوي للانجاز لدى الافراد، الذي يعزى اليه وجود طبقة المنظمين (المقاولين) التي قادت النمو الصناعي في البلدان المتقدمة.[4]

وعلى هذا الاساس رأت النظرية ان سبب تخلف المجتمعات يعود في الاساس الى المؤسسات الاجتماعية وطرق التفكير والعادات السائدة في تلك المجتمعات ، اي في البنية العقلية

---

[1]- الدقس، محمد عبد المولى ، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق ، دار المجدلاوي، عمان، ١٩٨٧، ط١، ص١٣٠.
[2]- المرجع السابق،ص ١٣١.
[3]- لاكوست، ايف،جغرافية التخلف، ترجمة عبد الرحمن حميزه، بيروت، دار الحقيقة للنشر،١٩٧٣ ،ص٢٥.
[4]- بدوي، هناء حافظ ، التنمية الاجتماعية، رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، سوريا، دار المعرفة الجامعية، ط١، ٢٠٠٠، ص٢١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والاجتماعية للسكان ، والى غياب او عدم كفاية النزوع الى التجديد وضعف انضباط العمل، كما ان هذه النظرية وصفت سكان الدول المتخلفة بالكسل وشخصيتهم النمطية بغير الخلاقة والتسلطية، وانها تتصف بهاتين الصفتين بسبب وجود خصائص المجتمع التقليدي الذي تسيطر عليه التقاليد والبناء الاجتماعي المستند الى الامكانات المكتسبة، وبالتالي فان وجود صورة المجتمع التقليدي والشخصية غير الخلاقة سينجم عنها مجتمعات فاشلة ومتخلفة .

كما ترى النظرية بان انتشار بعض القيم والعادات التي لا تشجع على عمل المراة خارج اطار المنزل مثلا وتعرقل مشاركتها في التشاطات الاقتصادية تؤدي الى حرمان المجتمع من مشاركة نصف افراده في العمليات الانتاجية ، بالاضافة الى تحمل اعباء اعالتهم وبالتالي نقص في الادخار والاستثمار وما الى ذلك، كما ان انتشار حالة الامية وانخفاض المستويات التعليمية المرتبطة بانخفاض المستويات الثقافية للافراد تؤدي الى انخفاض كفاءة الافراد الانتاجية وضعف قدراتهم على تعلم طرق الانتاج الحديثة الامر الذي ينعكس وبشكل واضح على انتاجية المجتمع ككل.[1]

خامسا: التفسير الماركسي ونظرية التبعية

يرى اصحاب الفكر الماركسي ان الاستعمار هو السبب الكامن وراء ظاهرة التخلف في البلدان النامية ، ويدافعون عن رايهم بالقول ان التخلف ارتبط بفكرة التقسيم الدولي للعمل بحيث برز نوع من التكامل في الاحتياجات بين البلدان المستعمِره وبين البلدان المستعمَره ، على اساس ان الاولى تحتاج الى المواد الاولية والاسواق لتصريف انتاجها المتنامي، في حين ان الثانية تحتاج الى المنتجات الصناعية وتصريف المواد الخام .[2]

وامام هذا الواقع بتزايد فائض المنتجات وازدياد بؤس العمال وانخفاض اجورهم ، يبدأ النظام الراسمالي في محاولة منه لتخفيف ازمات الانتاج هذه بالبحث عن اسواق للتصدير حتى لا تتناقص مستويات ارباحهم ، ومن هنا تبدأ الراسمالية الاستعمارية بالضغط على البلدان الفقيرة لتقبل فائض الانتاج الراسمالي ، وبذلك اصبحت التجارة الخارجية مع البلدان المتخلفة طوق نجاة للنظام الراسمالي ومانعا له من الانهيار.

[1]- خلف، فليح حسن، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، ص٩١.
[2]- الرداوي، تيسير، التنمية الاقتصادية ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، ١٩٨٦، ص ١٣٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويعبر لينين عن ذلك بقوله ان " الاستعمار هو المرحلة الاخيرة للراسمالية المحتكرة التي تسيطر عليها الاحتكارت ورؤوس الاموال الضخمة وعندها ينقسم العالم الى احتكارات تسيطر على المناطق المتخلفة وتقسمها فيما بينها، وانه كلما زاد حرج موقف البلاد الراسمالية امام ازمات تزايد الانتاج وعدم تصريفه والاختلالات الداخلية كلما شدد من قبضته على مناطق النفوذ في المستعمرات والبلاد التابعة ، فهي المنفذ الطبيعي لمنتجاته وهي المجال لاستثمار رؤوس امواله المتراكمة والمصدر الوفير لليد العاملة التي تحتاجها والمواد الخام بثمن رخيص، وهي اخيرا مظهر من مظاهر القوة والسيطرة السياسية ".[1]

وبناءا على الفكر الماركسي هذا ظهرت مدرسة التبعية في اميركا اللاتينية التي رأت ان اسباب التخلف يرجع الى اعتماد دول اميركا اللاتينية على سياسة تصدير المواد الاولية مقابل استيراد المواد المصنعة، وهذا النمط اثر سلبا عليها وجعلها تابعة للدول الصناعية ، وجاءت هذه النظرية كرد فعل على النظريات الغربية التي اكدت على ان سبب التخلف يكمن داخل هذه الدول.

وكان راؤول بربيش اول من استخدم تعبير المركز والمحيط، والتي قصد بها ان العالم يتكون من مركز(مجموعة من الدول تتمتع ببيئة صناعية وتكنولوجية متقدمة وهي مركز النشاط الصناعي والتي ترسم السياسات والاهداف الاقتصادية العالمية حسب مصالحها) ، ومن محيط (مجموعة دول تتميز بمجتمع متخلف صناعيا ويقدم مواده الاولية بسعر رخيص وهو في حالة تبعية لدول المركز على كافة المستويات) وعلى ذلك يرى بربيش ان وظيفة دول المحيط هي تصدير المود الاولية للمركز، وللمركز وظيفة احتكار المواد المصنعة وتقديمها للمحيط باسعار باهظة ، وان هذه العملية تتم على نحو دائري متجدد تعمل على تكريس وتجدد التخلف في المحيط.[2]

وقد اكد اندريه فرانك على هذا القول حينما راى ان علاقة المركز بالمحيط تتسم بالاستغلال بحيث تحصل دول المركز على الفائض الاقتصادي في الوقت الذي تحرم فيه دول المحيط من التمتع بهذا الفائض ، كما ذكر ان دول المركز لم تكن في السابق دولا متخلفة كما هو الوضع الحالي لدول الاطراف ولكنها كانت دولا غير متطورة ، ونتيجة لتوسيع وسيطرة النظام

[1]-V,Lenin,Imperialism The Hignest Of Captalism, Handbok of Maxism, 1970, p94.
[2]- Prebisch,R.The Economic Development In Latin America,1966,p25.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الراسمالي الدولي فقد حققت دول المركز التطور في حين بليت دول الاطراف بظروف التخلف.[1]

اما سمير امين فقد بدأ تحليلاته للامبريالية والتخلف بتفسير قوانين حركة الراسمالية ، معتبرا ان الراسمالية هي عملية لتركيز راس المال كما اراد ان يبرهن ان البناء المتأصل في النسق الرأسمالي العالمي يعارض تحديث العالم الثالث، وبالتالي يصبح من المحتم زيادة تخلفها.

ولقد نظر الى البلدان الراسمالية المركزية بانها تتجه نحو استثمار رؤوس اموالها في جميع فروع الانتاج ، وبذلك يتعاظم حجم الشركات ويصبح الجزء المعد للتصدير اكبر شيئا فشيئا ومن ثم تزداد حصة التجارة الخارجية ويتسع السوق، اما في بلدان الاطراف فان انتاج المنشآت يكون معدا للتصدير للمركز تبعا لما تفرضه عليها وحسب ما تحتاجه من مواد، ومن ثم فان العلاقات القائمة بين المراكز والاطراف تلعب فيها المراكز الدور الفعال وتفتح لنفسها اسواق الاطراف.[2]

اما بول باران فهو من اشهر الاقتصاديين السياسين الذين تناولوا طبيعة التخلف واسبابه، حيث اوضح ان استغلال العالم الثالث ما زال مستمرا حتى بعد نهاية الحكم الاستعماري، كما اكد على ان البناءات الاقتصادية للاطراف تقوم على اسس راسخة لتدعيم احتكار رأس المال القائم في المراكز حتى بعد منح الاستقلال الرسمي ، ويعني ذلك ان الاستقلال السياسي للاطراف يتجه نحو الزيف نظرا لعدم وجوده بالفعل ، اذ ان جماعة الحكم الجديد تندمج مع جماعات الحكم القديم وينتج عنها مزيج من طبقات تساعد مصالح الامبريالية وتستخدم قوتها لكبح الحركات الشعبية التي تسعى لتحقيق تحرر وطني واجتماعي.[3]

سادسا : التخلف السياسي والتنمية

ربط الكثيرون بين طبيعة النظام السياسي من حيث مدى ديمقراطيته او استبداده من جهة وبين التنمية او التخلف من جهة اخرى، وبناءا على ذلك جعل البعض وخصوصا في اوساط الدول المتقدمة مسألة الديمقراطية وممارستها في مقدمة الاعتبارات والشروط التي تنتمي على اساسها دولة ما الى مجموعة الدول المتقدمة.

---

[1] -Andre frank,'Captalism and Underdevelopment in Latin America,'New York Monthly Review press 1969,p102.

[2] -امين، سمير، التراكم على الصعيد العالمي ، ترجمة حسن قبيس، بيروت، دار ابن خلدون،ط١، ١٩٨١، ص٢٤٦.

[3] - باران، بول، الاقتصاد السياسي للتنمية ، ترجمة احمد فؤاد بلبع، دار الكتاب العربي النشر، ١٩٦٧، ص٧٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويقرر هؤلاء بان ابرز الاسباب في تأخر الكثير من الدول وتخلفها في جميع الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية انما يعود لكون المجتمعات في تلك الدول تعيش تحت انظمة من الحكم تتناقض مع النظام الديمقراطي او مع الديمقراطية بمفهومها العام، وتعتبر ان تلك الانظمة التسلطية لا تشكل مانعا لحركة النمو والتقدم فقط ، بل انها ايضا تنفي وتبطل واحدا من اهم العناصر التي يجب ان تتوفر في مجتمع الدول المتقدمة.[1]

وتنبع اهمية ذلك القول ان الاطار الديمقراطي للنظام السياسي يهيء المناخ للنشاط الاستثماري ويشجع روح الابتكار ، ويخلق من الشفافية ما يمكن معه اجراء تخصيص اكثر فعالية للموارد، وان الديمقراطية هي التي تحشد القوى الاجتماعية والاقتصادية في اتجاه التنمية.[2]

فالمجتمعات المتخلفة تعاني حالة من التخلف السياسي والذي يتمثل في ضعف المشاركة في اتخاذ القرارات وتنفيذها، سواء من قبل الافراد او مؤسسات المجتمع المدني، بالاضافة الى تقييد الحريات الاساسية للمواطنين مما يؤدي الى افساد البيئة السياسية والاجتماعية ، وكذلك ضعف التكامل الوطني وفقدان الشرعية للنظام الحاكم، الامر الذي يؤدي بدوره الى بروز حالة من عدم الرضا الشعبي على القرارات والبرامج التنموية وبالتالي احباط جهود التنمية وتراجع النمو الاقتصادي وبالتالي تعاظم حالة التخلف .[3] ولما كان التخلف السياسي يمثل عقبة اساسية في سبيل تحقيق التنمية ولما كانت التنمية السياسية مطلب اساسي للتنمية الاقتصادية _ كما رأى لوسيان باي _ برزت الحاجة في البلدان النامية الى التنمية السياسية ويكون من ضمن الاليات لتحقيق ذلك هو تحفيز المشاركة في كل الامور ذات الصلة بحياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، لأن من اول شروط تحقيق التنمية مشاركة كافة ابناء المجتمع في الخيارات المتاحة وشعورهم بان لهم دورا ورأيا وحضورا في هذه المسالة ، وان هذه المشاركة تشكل القوة الداعمة والمساندة للقرارات والجبهة المدافعة عنها، ولأن الافراد مشاركين بها فانهم بالتالي مهيأوون لتحمل ما ينتج عنها من التزامات او عواقب او اعباء ، الى جانب تطلعهم لتحقيق ما يترتب على تلك القرارات من منافع وفوائد.

---

[1] - بركات احمد قائد، التخلف لماذا؟والتقدم لم لا؟ ، دمشق، دار الفكر للنشر، ط١، ١٩٨٨، ص١٤.

[2] - سليم، محمد السيد، مسعد، نيفين عبد المنعم، العلاقة بين التنمية والديمقراطية في اسيا ، مركز الدراسات الاسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص٥.

[3] - هيجوت، ريتشارد ، نظرية التنمية السياسية ، ترجمة حمدي عبد الرحمن، عمان ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، ،ط١، ٢٠٠١، ص٢٣٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فالمشاركة في اتخاذ القرارات تجعل الفرد اكثر وعيا وادراكا بحقيقة قضايا مجتمعه الذي يعيش فيه، واشتراكه في البحث عن حلول لها وابداء الرأي فيما يقترح من قرارات بشأنها، ثم الاسهام على مستويات مختلفة في صنع القرار النهائي ومتابعة تنفيذه ، هذا الامر يجعل الفرد يمارس دوره في صنع المستقبل وبشعور كامل بالمسؤولية وبهذا النوع من الوعي لا بد ان تسير التنمية في اتجاه الوفاء بالاحتياجات الاساسية للافراد، وبالتالي تأتي المشاركة في اتخاذ القرارات في مقدمة العوامل لنجاح الخطط وبلوغ الاهداف.

سابعا: التخلف الاجتماعي والتنمية

ان النشاط الاقتصادي في دولة ما يدور في محيط من النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولذلك فان العادات والتقاليد والقيم والمثل والحوافز التي تسود الدولة والتي تنعكس بطبيعة الحال على الانماط السلوكية للمواطنين، تؤثر الى حد بعيد على عملية التنمية الاقتصادية في الدولة وقد تكون هذه الانماط السلوكية عاملا مساعدا للتنمية او عاملا معوقا لها.[1]

حيث تعاني البلدان النامية من وجود الكثيرمن المفاهيم والعادات والتقاليد التي لم تعد تتلائم مع متطلبات المجتمع الحديث والتي تشكل ضغوطا ومعوقات في سبيل التنمية، ومن اجل إحداث التنمية لا بد من ثورة شاملة لتبديد تلك الموروثات وتغيير الانماط السلوكية الجامدة التي تقف حجر عثرة في طريق النمو والتقدم.[2]

ومن امثلة تلك العادات والموروثات الانفاق الاستهلاكي ، حيث ان العادات والتقاليد في الدول النامية تؤدي الى انفاق استهلاكي لا يسهم ايجابيا في رفع مستوى المعيشة ومستوى الرفاهية المادية لافراد المجتمع، كذلك ما زالت العادات والتقاليد في الدول النامية حتى اليوم تحول دون اشتغال المرأة ، ويترتب على ذلك عدم اسهام المرأة في الانتاج ومن ثم نقص متوسط دخل الفرد مما يؤدي الى نقص الادخار.

وكذلك جمود البنيان الاجتماعي يعوق عملية التنمية فمثلا المؤهلات العلمية والخبرة العملية والكفاءة الانتاجية ليست هي المعايير التي تؤخذ في الاعتبار عند اختيار العاملين، وانما هناك عوامل اخرى مثل النسب والقرابة والصلات الشخصية، ، كذلك ما زال هناك احتقار للأعمال اليدوية واعتبارها اعمالا غير لائقة للافراد خصوصا بين الطبقة المتعلمة، مما يحرم المجتمع

[1] - لطفي،علي، العدل، محمد رضا، التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية ،القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٨٧،ص١٤٣.
[2] - العشري، درويش حسين، التنمية الاقتصادية ، بيروت ، دار النهضة العربية ،ط٢، ١٩٨٩، ص٧٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من الايدي العاملة في بعض القطاعات الانتاجية التي يمكن ان ترفع من مستوى دخل الفرد وتحسين ظروفه المعيشية.[1]

المبحث الثالث

التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

المطلب الاول مفهوم التنمية الاقتصادية

اولا تعريف التنمية الاقتصادية

لقد تم تقديم العديد من التعريفات لمفهوم التنمية الاقتصادية من قبل الكتاب والمنظمات المتخصصه في مجال التنمية البشرية، وكلٌ قدم المفهوم من وجهة نظره فمنهم ركز على الجانب المادي المرتبط بالنمو الاقتصادي ومنهم من ركز على الجانب البشري باعتبار الانسان هو محور العملية التنموية ، ولكن في المجمل أبرزت التعريفات العناصر والهياكل الاساسية التي تتكون منها التنمية الاقتصادية والتي سنقدم بعضا منها في هذا المطلب.

فقد عرفها تقرير التنمية الانسانية العربية على انها التقدم الاقتصادي المندرج في التقدم الاجمالي للمجتمع، ويتم عبر الزيادات التي تطرأ عليه والتطور والزيادة المنسجمة في مختلف قطاعات الاقتصاد ووجود شبكة اقتصادية مترابطة ، وان تكون النشاطات الاقتصادية كافة في خدمه تحسين مستوى وشروط حياة المجتمع.[2]

وقد عرفتها الموسوعة البريطانية على انها (العملية التي تعمل من خلالها الدول ذات الدخل القومي المنخفض على زيادة انتاجيتها من السلع والخدمات بقصد رفع مستويات المعيشة المادية بالنسبة لافرادها).[3]

كما عرفت التنمية الاقتصادية على انها (العملية التي يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي خلال فتره زمنية طويلة، فاذا كان معدل التنمية اكبر من معدل زيادة السكان فان الدخل الفردي الحقيقي يزداد ، وتعني كلمة (عملية) التفاعل القوي الذي يحدث في فترة زمنية طويلة في الكيان

[1] - العشري، درويش حسين، التنمية الاقتصادية ، ص ١٠٢.
[2] - تقرير التنمية الانسانيه العربيه ، خلق الفرص للاجيال القادمه، ص ١٨.
[3] -The New Encyclopedia Britanica,William Benton,The University of Chicago,1981,p777.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الاقتصادي للدولة ، ويشمل على تحولات في الأشياء والكميات والنتيجة العامة لهذه العملية هي زيادة الناتج القومي للنظام الاقتصادي للدولة) .[1]

وعرفت ايضا بأنها (الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الامكانات البشرية والمادية المتاحة في وسط معين، بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة والاسرة، ومن ثم الوصول الى تحقيق اعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية).[2]

من خلال التعاريف السابقة نستطيع تلمس اهم اهداف التنمية الاقتصادية والتي تتلخص بزيادة الدخل القومي وهو من اول اهداف التنمية من أجل التخفيف من عوامل الفقر وانخفاض مستويات معيشة السكان التي لا يمكن التخفيف من اثارها الا بزيادة الدخل من اجل تحقيق الضرورات الحياتية الاساسية من مأكل وملبس وتعليم وصحة مع التنبيه الى ان ذلك لا يتحقق الا اذا كانت الزيادة في الدخل تفوق نسبة الزيادة السكانية، كما تهدف التنمية الاقتصادية الى إحلال العدالة في توزيع الدخول والثروات حتى لا تكون هناك طبقة قليلة من السكان تستحوذ على النصيب الأكبر من الدخل القومي في حين تحتكم الأغلبية الساحقة من افراد المجتمع على نسبة بسيطة منه ، كما تسعى التنمية الى تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي والتقليل من سيطرة القطاع الزراعي على الاقتصاد القومي وافساح المجال للقطاع الصناعي ليلعب دوره الى جانب القطاعات الاقتصدية الاخرى ،هذا بالإضافة الى إحداث تحولات ثقافية وسياسية وافساح المجال للحريات السياسية والمشاركة في اتخاذ القرارات.[3]

وبناءا على ذلك يمكن لنا تعريف التنمية الاقتصادية على انها "عبارة عن ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كعنصر هام واساسي ولكنه ليس هدفا لها ، واقتران ذلك بتغيرات عميقة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع المحلي وفي العلاقات التي تربطه بالنظام الاقتصادي والسياسي العالمي، وينتج عن ذلك توليد زيادات تراكمية في مستوى دخل الفرد الحقيقي على ان تكون قابلة للاستمرار والديمومة وما يوافق ذلك من اثار ايجابية اخرى غير اقتصادية".

---

[1] - ماير،جيرالد،بالدوين،روبرت، التنمية الاقتصادية نظرياتها سياساتها تاريخها ، ترجمة يوسف صايغ، بيروت،مكتبة لبنان،١٩٦٤،ط١،ص٦.

[2] - المرجع السابق، ص ٩٨.

[3] - بكري ، كامل، التنمية الاقتصادية ، بيروت، الدار الجامعية للنشر، ١٩٨٨،ط١، ص ٧٠-٧٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانيا: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

عند الحديث عن التنمية الاقتصادية تثار قضية التفرقة ما بينها وبين النمو الاقتصادي ، فكلاهما يعني زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد وزيادة الاستثمار في تنمية الامكانات البشرية والمادية لزيادة الدخل الحقيقي في المجتمع ، ويميل البعض الى المساواة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي اي استخدامهما كمترادفين بحيث ان كلاهما يعني التغيير نحو الاحسن ، ويميل عدد من الكتاب الى استخدام مصطلح النمو الاقتصادي بشأن الدول المتقدمة في حين يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية للدول الاقل تقدما، الا ان الرأي الاعم والاصوب – والذي نتفق معه- هو وجود اختلاف واضح بين المفهومين لهذا فان من المفيد ان نقدم توضيحا للفرق بين المصطلحين .

يقصد بالنمو الاقتصادي (حدوث زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي).[1]

ويقاس متوسط الدخل الفردي بحساب الدخل الكلي للمجتمع بالنسبة الى عدد السكان (الدخل الكلي/ عدد السكان) اي انه يشير الى نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، وهذا يعني ان النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي او الناتج الكلي للمجتمع وانما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي وهذا لا يحدث الا اذا زاد معدل نمو الدخل الكلي (الناتج) عن معدل نمو السكان ، ومن ناحية اخرى يعنى النمو الاقتصادي بحدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي ، فالدخل النقدي يشير الى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة، اما الدخل الحقيقي فيتمثل في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من انفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة وهذا الامر مقترن بالمستوى العام للاسعار.[2]

كما ان التعريف السابق يشير الى ان النمو االاقتصادي هو ظاهرة مستمرة وليس عارضة او مؤقتة- مثل تقديم اعانة مادية لدولة ما تزيد من متوسط الدخل الحقيقي فيها لمدة معينة- ولكن هذه الزيادة لا تعتبر نموا اقتصاديا، فحتى يعتبر ذلك نموا اقتصاديا يجب ان تنجم الزيادة في الدخل عن تفاعل قوى داخلية مع اخرى خارجية بطريقه تضمن لها الاستمرارية لفترة زمنية طويلة نسبيا ، بالاضافة الى ان النمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه

[1] - ناصف، ايمان عطيه، مباديء الاقتصاد الكلي، ص ٣٦٧.
[2] - عطيه، عبد القادر محمد، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٢، ط١، ص ١١-١٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفرد من السلع والخدمات دون ان يهتم بهيكل توزيع الدخل بين الافراد ، فقد تحصل طبقة قليلة من الاغنياء على كل الزياده في الدخل الكلي وتحرم منها الطبقه العريضة من الفقراء.[1]

ومن خلال ذلك نجد ان النمو الاقتصادي يرتكز على ثلاثة عناصر اساسيه:

أ- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.
ب- تحقيق زيادة حقيقيه في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .
ت- تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .

وبناءا على ذلك يمكن لنا توضيح اهم الاختلافات بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على النحو الاتي :

١- النمو الاقتصادي يشير الى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الاجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، بينما التنمية الاقتصادية تعني اضافة الى النمو الاقتصادي حدوث تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية وحتى في التشريعات والانظمة.[2]
٢- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي اي لا يهتم بمن سيستفيد من ثمار النمو الاقتصادي ، في حين تركز التنمية الاقتصادية على ان تصل عوائدها الى الطبقات الفقيره داخل المجتمع .
٣- النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا ولذلك لا يحتاج الى تدخل من قبل الدولة في حين ان التنمية الاقتصادية تتطلب تدخلا من جانب الدولة لوضع خطة شاملة بما يضمن حدوث التغير الهيكلي المطلوب وتوزيع عائده لصالح الطبقة الفقيرة.[3]
٤- النمو الاقتصادي يهتم بالكم (أي كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد) بالمقابل فان التنمية الاقتصادية تهتم بالكيف (أي تحسين نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد) .
٥- التنمية الاقتصادية أوسع وأشمل من مجرد النمو الاقتصادي.

[1] - عطية، عبد القادر محمد، اتجاهات حديثة في التنمية ، ص١١.
[2] - القريشي، مدحت، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات ، ص ١٢٤.
[3] - ناصف، ايمان عطية ، مباديء الاقتصاد الكلي ، ص ٣٧٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

المطلب الثاني

نظريات التنمية الاقتصادية

من المعلوم وكما قلنا سابقا ان التنمية الاقتصادية ليست ظاهرة اقتصادية فحسب بل لها ابعاد مختلفة حيث تتضمن احداث تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية والادارية، وان عملية شاملة مثل هذه لا يمكن ان تتم بشكل تلقائي بل يجب ان تكون عملية إرادية مخططة تعمل على إزالة جميع العقبات التي تقف بوجه التنمية ، وبالتالي لا بد من وجود إطار اقتصادي نظري تستند عليه السياسات الاقتصادية التي ترسمها وتطبقها الدولة، وعلى ذلك ظهرت العديد من النظريات التي تبحث في ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية والتي سيتم عرض اهمها في هذا المطلب.

اولا : نظرية التنمية التقليدية (الكلاسيكية)

تستند النظرية التقليدية الى القانون الطبيعي وسياسة الحرية الاقتصادية واعتقادها ان هناك يد خفية تقود السوق في الامور الاقتصادية الى حالة الاستقرار ، وان الحرية الفردية ضرورية لدفع عجلة الاقتصاد الى الامام ، فالاسواق الحرة والمنافسة الفردية الكاملة والبعد عن اي تدخل حكومي في الاقتصاد ضرورة لدفع الدول الى التقدم الاقتصادي. [1]

ويرى آدم سميث ان التنمية الاقتصادية عملية تراكمية ما ان تبدأ حتى تستمر، فوجود طلب كاف في السوق مع تجميع رأسمالي مناسب يؤديان الى زيادة تقسيم العمل ومن ثم ارتفاع انتاجية العاملين مما يقود الى زيادة الدخل القومي والذي يحفز على زيادة السكان، وان زيادة الدخل القومي والسكان تؤدي الى توسيع جديد في السوق وزيادة الادخارات تقود الى زيادة الحافز على إدخال فنون جديدة في الانتاج وهذه الاخيرة تحفز على المزيد من تقسيم العمل فتزداد الانتاجية وهكذا تستمر العملية التنموية بشكل متراكم. [2]

اما ستيوارت ميل فقد نظر للتنمية الاقتصادية كوظيفه للارض والعمل وراس المال حيث يمثل الارض والعمل عنصرين اصيلين للانتاج في حين يعد راس المال تراكمات سابقة لناتج عمل

---

[1] - الوحيد، مهدي علي، مجيد ، هلال ادريس، مقدمة في التنمية والتخطيط ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1986، ص 126.

2-Adam Smith,' An Inquiry Into The Natures OF CASES OF THE Wealth of nations, Liberty classic Indian *polis, 1969,p69*

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

سابق، ويتوقف معدل التراكم الراسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج ، ويرى ميل ان الركود الاقتصادي يحدث نتيجة لتخلف القطاع الزراعي وزيادة النمو السكاني بشكل يفوق التراكم الراسمالي، كما دعا الى زيادة الطبقة العاملة من خلال زيادة التعليم وتغيير العادات والتقاليد وضرورة تقييد دور الدولة الاقتصادي الا في اضيق الحالات مثل اعادة توزيع الدخل[1] الا ان الكساد العظيم الذي حدث في الولايات المتحده عام 1929-1932 قوض ركائز النظرية الكلاسيكية وجاءت فيما بعد النظرية التقليدية الجديدة (الكلاسيك الجدد) ليركزوا في تحليلهم على تشجيع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الانفاق الحكومي لتحفيز الاستهلاك والاستثمار.

ثانيا: النظرية الكينزية[2]

شكلت مرحلة الكساد العظيم 1929-1932 ضربة هائلة اهتز لها الاقتصاد الراسمالي وما رافقها من نتائج ضخمة كالبطالة الواسعة المزمنة والمشاريع المتوقفة عن العمل، مناسبة لانطلاق التفكير الليبرالي الى محاولة فهم مكمن المشكلة وايجاد المعالجات الكفيلة لانقاذ الوضع وكان من الملاحظات التي اثارت انتباه منظري الاقتصاد السياسي الليبرالي هو ان هذه الازمة لم تمس الاقتصاديات التي تخضع لسيطرة الدولة (الاشتراكية) ، وبناءا على هذه الملحوظة ظهرت النظرية الكينزية كمحاولة لتعديل النمط الاقتصادي الراسمالي، حيث اقترح كينز سنة 1936 حلا مرتكزا على وجوب تدخل الدولة.

وقد اسس حلّه هذا على تحليل شامل للاقتصاد الليبرالي وتطبيقاته وذلك بناءا على دراسة مشكلتين رئيستين هما البطالة والنقد ، منتقدا النظرية الليبرالية الكلاسيكية في نظرتها الى سوق العمل حيث رأى ان الليبرالية لم تبلور معالجات كفيلة للحد من مشكلة البطالة ، اذ اعتقدت خطأ ان كل شخص يستطيع اذا رغب ان يجد العمل الذي يناسبه، وعلى عكس هذا القول راى كينز ان النظام الاقتصادي الليبرالي ظلت تلازمه مشكلة البطالة ، الامر الذي يدفع نحو وجوب اعتبارها مشكلة حريا التفكير بها .

1-J.S . Mill,'Principle of Political Economy, pp 685-686, in Meier and Baldwein leading issue in Economic Development,pp 660.

2- Keynes,John.Maynard, The General Theory of Emoloyment,Interest and money,Cambridge, Macmilan press,1973,pp32-45.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد عاب كينز على الليبرالية افتقارها الى الرؤية الكلية للواقع الاقتصادي ، فهي تنظر الى المجتمع بوصفه مجموعة من الافراد ينبغي ان تعطى لهم حرية مطلقة في الفعل ، اما المجتمع فانه سينتظم تلقائيا بناءا على تلك العلاقات بين افراد احرار في سلوكهم.

بينما أثبتت الأزمة التي عصفت بالاقتصاد الرأسمالي انه لا بد من تدخل الدولة لترشيد السلوك الاقتصادي، وفي هذا السياق اتجهت المدرسة الكينزية الى إنجاز تعديل كبير في النظرية الليبرالية ، حيث نادت بوجوب تدخل الدولة بدل ترك الفعل الاقتصادي مرتهنا بفردانية دعه يعمل دعه يمر ، مبلورة بذلك رؤية تقلل من استقلالية وحرية الفعل الاقتصادي وهذا ما اسماه البعض بانقاذ الليبراالية من فوضى الحرية واخضاع الفعل الاقتصادي لمنطق الدولة .

ويرى كينز ان الدولة عامل اقتصادي لا يمكن التغاضي عنه، حيث يجب ان تتدخل الدولة بغرض تنشيط الطلب الفعلي حتى يتحقق تشغيل الطاقة الانتاجية المتاحة باعلى درجة ويتحقق بالتالي التوازن الكلي للاقتصاد، ويمكن للدولة ان تتدخل لتنشيط الطلب على الاستهلاك باتخاذ الاجراءات التي تؤدي الى اعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة ، كذلك تمكينها من تنشيط الطلب على الاستثمار عن طريق قيامها ببعض المشروعات مما يترتب عليه زيادة في انفاقها الاستثماري.

ثالثا: نظرية التنمية الكلاسيكية الجديدة(النيوكلاسيكية) The New Classic Development Theory

بعد تصاعد ارقام البطالة والتضخم في الدول الاوروبية ونشوب ازمة الديون في العالم الثالث وفرض برامج التكييف الهيكلي من خلال صندوق النقد والبنك الدوليين ، برز فكر انصار النظرية التقليدية الجديدة وعاد الى الصدارة من جديد والذي دعا الى تقليص دور الدولة في الاقتصاد ، بعد ان اثبتت تجارب الدول في النصف الاخير من القرن العشرين ان سياسات التنمية التي استندت على تنظيم الحياة الاقتصادية من خلال الدولة فقط او بالقاء العبء كاملا على قوى السوق قد باءت جميعها بالفشل ، فقد اضطرت الدولة في منتصف الثمانينات بعد ان انتهجت منهجا ليبراليا كاملا منذ عام ١٩٧٣ للتدخل لتصحيح الاختلالات الناجمة عن هذا المنهج وقامت بتطوير الهيئات العامة المعنية بترويج الصادرات وقننت تدفق رؤوس الاموال [١]

[١] -الحق، محبوب، ستار الفقر خيارات التنمية امام العالم الثالث ،ترجمة فؤاد بلبع، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٧٧، ص٤٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وتتكون النظرية الكلاسيكية الجديدة من العناصر التالية :

١- ان عملية النمو الاقتصادي عملية متكاملة مترابطة ومتوافقة ، فنمو قطاع معين او صناعة معينة يدفع القطاعات الاخرى الى النمو ايضا، واذا تقدمت الصناعة (كقطاع) اسفر ذلك عن انتاج الآلات وارتفع مستوى المعارف الفنية التي بدورها ترفع من مستوى قطاع الزراعة ، كما تفيد في مد الصناعات الاخرى بخدمات مشتركة – مثل خدمات النقل والمواصلات وبرامج التدريب-. [١]

٢- ان النمو الاقتصادي يتوقف على مدى ما يتوافر للمجتمع من عناصر الانتاج الاربعة وهي العمل والموارد الطبيعية ورأس المال والتنظيم ويضاف اليها عنصر هام وهو التقدم التكنولوجي، ورأى انصار هذه النظرية ضرورة تناسب الزيادة السكانية ومن ثم القوة العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة حتى لا تنخفض بالتالي مع الوقت الدخول الحقيقيه للافراد. [٢]

٣- ان النمو الاقتصادي لا يتحقق بطريقة مفاجئة وانما بالتدريج وقالوا بان كل مرحلة وكل مشروع صغير هو جزء من كل ينمو معا بشكل تدريجي متسق ومتداخل.

ورأى انصار النظرية التقليدية الجديدة كذلك ان المنافسة الحرة وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الآ في اضيق الحدود هو الاسلوب الافضل في نظرهم لدعم عملية التنمية . [٣]

رابعا : نظرية الدفعة القوية Big Push Theory

تعود هذه النظرية الى روزنشتين رودان الذي رأى ان التنمية الاقتصادية عملية تحويلية استثمارية كبيرة وضخمة ومن اجل ذلك لا بد من توافر استثمارات مالية ضخمة مع تخطيط واع هادف يضمن استخدام هذه الاستثمارات الاستخدام الاقتصادي الامثل ، وهذا الامر يستلزم بدوره تدخلا حكوميا منظما في الشؤون الاقتصادية للدول النامية لدفع عملية التنمية قدما الى الامام تدخلا لا يرضى بالتقدم البطيء وعلى جرعات صغيرة انما التدخل الذي يهدف الى إحداث دفعة قوية في البناء الاقتصادي باكمله. [٤]

---

[١] - سلامه ، رمزي علي، اقتصاديات التنمية ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٩١، ط١، ص٣٣٣.
[٢] - المرجع السابق، ص٣٣٤.
[٣] - المرجع السابق، ص ٣٣٦.
[٤] - نامق، صلاح الدين، نظرية التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠، ط١،ص٢٣٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويؤكد رودان في نظريته على ان البلدان المتخلفة تعاني من قيود تعيق التنمية في مقدمتها ضيق حجم السوق ، ولهذا فان التقدم خطوة خطوة في نظره لن يكون له تأثير فعال في توسيع السوق وكسر الحواجز والقيود وكسر حلقة الفقر التي تعيشها البلدان الناميه ، بل يتطلب الامر حدا ادنى من الجهد الانمائي ليتسنى للاقتصاد الانطلاق من مرحلة الركود الى مرحلة النمو الذاتي ، وهذا يعني حدا ادنى من الاستثمار والتي يسميها رودان بالدفعة القوية والتي قدرها بنحو 13% من الدخل القومي خلال السنوات الخمس الاولى من التنمية ثم ترتفع تدريجيا. [1]

وبعد ان يرفض رودان الاسلوب التدريجي للتنمية ينطلق من فرض اساسي مفاده ان التصنيع هو السبيل الوحيد لتنمية البلاد المتخلفة والمجال الممكن الفعال لاستيعاب فائض القوة العاملة المتعطلة جزئيا وكليا في القطاع الزراعي، وعلى ان تبدأ عملية التصنيع في شكل دفعة قوية من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق راس المال الاجتماعي social overhead capital من طرق ومواصلات وتدريب القوى العاملة وكهرباء وغيرها، وهذه مشروعات ضخمة من شأنها ان توفر خدمات انتاجية ضرورية بتكلفة منخفضة لقيام مشروعات صناعية ما كانت لتنشأ دون توفر هذه الخدمات. [2]

ويرى رودان ان يكون للدولة دورا بارزا في عملية تطبيق مبدأ الدفعة القوية ،اذ القى على عاتقها مهمة القيام بتنفيذ وتخطيط البرامج الاستثمارية وانشاء المرافق الاجتماعية الضرورية لخدمة الصناعات الناشئة ، وكذلك توفيرها للموارد اللازمة لتمويل المشاريع خصوصا رؤوس الاموال الاجنبية.[3]

وقد استند رودان الى مجموعة من الاعتبارات لتأييد وجهة نظره منها عدم قابلية رأس المال الاجتماعي للتجزئة ، والذي يتمثل بالتجهيزات الاساسية كمشروعات النقل والمواصلات والاسكان والطاقة وغيرها، والتي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني بأجمعه وهي تسبق في انشائها المشروعات الانتاجية الاخرى، ولا تقبل التجزئة فاما ان توجد او لا توجد على الاطلاق وهي مترابطة ومكملة لبعضها البعض وعلى الدولة ان تقوم بها دفعة واحدة وفي فترات زمنية متقاربة. [4].

---

[1]-Jhingan , M.L, The Economics Of Development and Planing, Vrinda publication, Ltd, 1999, p17

[2]- *Jhingan , M.L. IBD, p176.*

[3]- القريشي ،مدحت، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات ، ص88.

4- Rosenstein,Rodan,' The Theory Of The Big Push,' in Meier, leading issue in Economic Development,pp 632-633.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

اما تكامل الطلب فيرى رودان انه بسبب ضيق حجم السوق تواجه الكثير من الدول النامية مشكلات تصريف منتجات مشروع او صناعة معينة، والحل يكون عبر الوفورات الخارجية التي تتمثل في تكامل الطلب بين المشروعات المختلفة والتي يمكن اقامتها في فترات زمنية متقاربة .[1] بحيث ان اقامة تلك المشروعات سوف تفتح مجالات جديدة لمزيد من الاستثمارات لخدمة بعضها البعض واستفادة كل منها من الاخر.

كما يركز على المدخرات من حيث ان الاستثمارات التي تتطلبها الدفعة القوية ذات حجم كبير وتحتاج الى موارد مالية كبيرة لتمويلها ، فانه يجب على الدول النامية اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة المدخرات عن طريق اقتطاع نسب متزايدة من الزيادة في الدخل القومي على هيئة مدخرات.

خامسا : نظرية النمو المتوازن Balanced Growth Theory

تعزى هذه النظرية الى راجنر نيركسه (Ragner Nurkse) الذي تبنى الافكار الرئيسية لرودان (الدفعة القوية) وقدمها في صيغة حديثة متكاملة اسماها النمو المتوازن ، لقد ركز نيركسه في هذه النظرية على ان البلاد المتخلفة تعاني حلقة من الفقر ناجمة عن انخفاض الطلب على رؤوس الاموال نظرا لانخفاض الميل للاستثمار بها ، مبررا ذلك بضيق حجم السوق المحلية فالحافز لدى المستثمر الفردي محدود لضيق حجم السوق الامر الذي يعرض الاستثمار في مشروع واحد او صناعة واحدة لمخاطر كبيرة بالنسبة لتصريف منتجاتها ، وعليه ينبغي القيام بانشاء عدد كبير من صناعات السلع الاستهلاكية – كالملابس والصناعات الغذائية والمخصصة لاشباع السوق المحلية وليس للتصدير - في وقت زمني متقارب بحيث تخلق طلبا على منتجات الصناعات الاخرى الامر الذي يؤدي الى تحقيق التوازن بينها واتساع نطاق تصريف منتجاتها وبالتالي تحقيق الكثير من الوفورات الخارجية لهذه الصناعات[2].

كما يلفت نيركسه النظر الى أهمية اقامة المرافق العامة كالنقل والمواصلات لانها ضرورية لقيام ونجاح الصناعات الاستهلاكية من ناحية ولأهميتها في احداث التوسع في السوق من ناحية ثانية.[3]

1- Rosenstein,Rodan, The Theory Of The Big Push , p 634.

2- *Nurkse,R,' The Conflict between Balanced Growth and International Specialization,' in* Meier leading issue in Economic Development,pp 640.

3- Nurkse,R, IBD , p 642.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وترى هذه النظرية ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية في توفير الموارد اللازمة لتنفيذ البرنامج الاستثماري الضخم ، ويلقي الشك حول جدوى الاعتماد على الاستثمارات الاجنبية والتجارة الخارجية والتي تتحول شروط التبادل فيها لغير صالح الدول النامية . [1]

وقد واجهت هذه النظرية انتقادات عديدة من قبل المعارضين لها فقد رأوا ان هذه النظرية من شأنها ان تؤدي الى تعميق ظاهرة الاقتصاد الثنائي التي تسود معظم الدول النامية ، كما انها تفترض ان البلد المتخلف يبدأ تقدمه من العدم و تتناسى حقيقة ان اقتصاديات البلدان النامية غير متكافئة في التطور من حيث قطاعاتها ، ولكن من المعروف ان اغلب البلدان النامية كانت قد طورت بعض القطاعات – المواد الاولية مثلا- من قبل الدول الراسمالية لصالحها تاريخيا وبذلك فان هذه القطاعات قد تكون متقدمة في البلدان النامية ، كما انتقدها البعض على اساس انها تتطلب حجما كبيرا من الموارد لتنفيذ برنامجها الاستثماري لتحقيق اهداف التنمية المنشودة وهو الامر الذي تعجز عن توفيره العديد من الدول النامية.[2]

سادسا: نظرية النمو غير المتوازن Unbalanced Growth Theory

ترجع هذه النظرية الى آلبرت هيرشمان الذي رأى ان التنمية تتحقق من خلال حصر الجهود الانمائية في عدد محدود من القطاعات او الصناعات القائدة (leading sector) ،والتي تتميز على غيرها في احداث آثار لدفع الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخرى ويؤدي نمو هذه القطاعات الى دفع باقي قطاعات الاقتصاد الاخرى الى النمو سواء بطريق مباشر او بطريق غير مباشر ، اما الطريق المباشر فيكون عن طريق زيادة طلب القطاعات القائدة على الموارد الاولية والسلع الوسيطة والخدمات التي تنتجها القطاعات السابقة عليها في مراحل الانتاج، اي خلق فائض طلب يحفز على الاستثمار في إنشاء المشروعات التي تنتج المواد الاولية والسلع الوسيطة والخدمات التي تحتاج اليها القطاعات القائدة وهو ما اسماه هيرشمان (الترابط الى الخلف backward linkage effects) . [3]

واما الطريق غير المباشر فيتمثل في زيادة دخول الافراد نتيجة الاستثمار في العديد من الصناعات وبالتالي زيادة الطلب على السلع الاستهلاكيه ، كما يتمثل في زيادة انتاج الصناعات القائده سواء للمستهلك او بالنسبه للمشروعات اللاحقه لها في مراحل الانتاج وبالتالي خلق

---

[1]-Thirwall,A,P,' Growth and Development, 6th edition, 1999, Macmillan press, London, p 235.

[2] - الاقداحي، هشام محمود، المعالم الاستراتيجيه للتنمية الاقتصادية والقوميه في البلدان النامية ،الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٩،ط١، ص ١٦٥.

[3]- Thirwall,A,P, Growth and Development ,p236.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فائض عرض بالنسبة للمشروعات التي تقوم بانتاج السلع النهائية وهو ما اطلق عليه هيرشمان (الترابط الى الامام forward linkage effects) ، الامر الذي يساعد على اقامة العديد من المشروعات التي يعتمد انتاجها على فائض العرض من عمليات الانتاج في القطاعات القائدة، وعليه يؤدي الاستثمار في القطاعات القائدة الى حدوث اختلال في التوازن سواء للخلف على شكل فائض طلب على المنتجات الاولية او الخدمات ، او للامام على شكل فائض عرض بالنسبه لمنتجات المشروعات او الصناعات التي تتخصص في انتاج السلع النهائية . [١]

واختلال التوازن هذا يشجعه الاستثمار في العديد من الصناعات الاخرى والتي من شأنها ان تعمل على استعادة التوازن الذي اختل وتؤدي بدورها الى اختلال توازن جديد يؤدي الى اقامة استثمارات جديده اخرى وهكذا ، وكما النظريات السابقة فقد تباينت الاراء حول هذه النظرية ايضا اذ يرى مؤيدوها انها واقعية في سياساتها الانمائية وتتوافق مع الموارد المتاحة لدى غالبية الدول النامية ، على اعتبار انها تقتصد في حجم الاستثمارات اللازمة لتحقيق برامجها الانمائية ومن ثم فان تحقيق التنمية يتطلب فقط توفير الموارد اللازمة للقيام بالاستثمار في عدد من القطاعات القائدة ، اما منتقدوها فقد رأوا انها تقوم على المبادأة الفردية والتي تتخذ من اختلال التوازن محركا للنمو ومعنى هذا ان التنمية لا تتم في ظل التخطيط الشامل والذي يعتبره البعض مهما في ضوء محدودية الموارد . [٢]

سابعا : الفكر الاشتراكي في التنمية

بدأ الفكر الاشتراكي تحليله الاقتصادي بتحليل علمي للنظام الراسمالي باعتباره نظاما رجعيا باليا لا يلائم التطور والبناء، وهو نظام لا يمكن ان تتحقق في ظله التنمية الاقتصادية لجماهير الشعب، وهنا تصبح الخطوة المنطقية للتنمية في الفكر الماركسي هي القضاء على هذا النظام ثم التحول بعد ذلك الى الاشتراكية ، باعتبارها النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الامثل والكفيل بتحقيق التنمية الاقتصادية. [٣]

وفي الرأسمالية يستولي الرأسماليون على خيرات المجتمع ممثلة بفائض القيمة ولن تجد فئة العمال التي تمثل الاكثرية الا أجر الكفاف، وهذا هو مكمن الصراع الذي يؤدي مع غيره من تناقضات المجتمع الرأسمالي الى هدم عملية التنمية الاقتصادية من جذورها.

---

[١]- Thirwall,A,P, Growth and Development , p236.

[٢]- الوحيد، مهدي علي، مجيد ، هلال ادريس، مقدمة في التنمية والتخطيط ص١٥٨.

[٣] - زهران، حمدية، التنمية الاقتصادية ، الفكر الاقتصادي والتحليل الاقتصادي، القاهرة، مكتبة عين شمس، ط١ ،١٩٨٨،ص٣٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويعطي الفكر الاشتراكي أهمية كبيرة لتحقيق الاستقلال السياسي كشرط اساسي لتحقيق التنمية ، على ان يتضمن ذلك تصفية الاوضاع الاستعمارية القديمة ذات الطابع الاستغلالي، واقصاء الطبقات الاجتماعية المسيطرة والغاء التشكيلات والتنظيمات السياسية المرتبطة بالاستعمار، ثم بعد ذلك ضرورة تحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي يتضمن تأميم المزارع والمناجم والبنوك وغيرها وضمها نهائيا لملكية الشعب العامل، وتصفية رؤوس الاموال الأجنبية المستثمرة في المجتمع ومحاولة تغيير حالة التبعية التي يتصف بها الاقتصاد القومي في الدول المتخلفة عموما، مع محاولة وضع اسلوب معين في التنمية يؤدي في النهاية الى تغيير هيكل الاقتصاد القومي من إقتصاد أولي الى اقتصاد متنوع. [1]

هذه هي الصورة العامة التي رسمها الفكر الاشتراكي لتحقيق اية تنمية اقتصادية ذات شأن ، وواضح من ذلك ان التخلف الذي سوف تعالجه التنمية هو وليد لعملية الاستغلال في ظل الراسمالية ، بالاضافة الى الركيزة الاساسية لقيام التنمية الاقتصادية والمتمثلة بهدم النظام الرأسمالي.، ومن عيوب النظام الاشتراكي هو ان وجود الملكية العامة لوسائل الانتاج قد عملت على تخفيض انتاجية العامل لغياب الحوافز الاقتصادية التي يحصل عليها العامل ، الى جانب انعدام حرية الفرد في ظل هذا النظام حتى في اختيار النشاط الاقتصادي والمهنة التي يمارسونها ، وفقدوا حريتهم في تملك اي شئ ملكية خاصة او في اختيار السلع الاستهلاكية على اعتبار ان هذه الاشياء اصبحت تقرر لهم من قبل الدولة.

[1] – زهران، حمدية، التنمية الاقتصادية ، الفكر الاقتصادي والتحليل الاقتصادي ، ص٣٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المطلب الثالث

مستلزمات التنمية الاقتصادية

تتطلب التنمية الاقتصادية العديد من المستلزمات الضرورية لانجاز اهدافها والتي تمثل عوامل الانتاج وهي رأس المال والموارد البشرية والتكنولوجية والموارد الطبيعية، كما ان التنمية الاقتصادية تتطلب عوامل عديدة اخرى تندرج ضمن ما يعرف بالاطار العام للتنمية مثل النظم السياسية والانماط الثقافية ونظم التعليم ومشاركة الشعب في عملية التنمية.

١- تراكم رأس المال

لتراكم رأس المال أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية تكمن في ان مثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد الانتاجية ويمكنه من ان يحقق معدلا عاليا للنمو بالاضافة الى انه الوسيلة الرئيسية للتقدم في المعرفة والتي بدورها تعتبر محددا رئيسيا لنمو الانتاجية، وفي ضوء ذلك تؤكد البلدان النامية على اهمية تراكم رأس المال وعلى الحاجة الى زيادة مستوى الاستثمار بالنسبة للانتاج، باعتبارها الوسيلة للتخلص من الفقر ويساعد على توفير البنية التحتية اللازمة للمشروعات بقصد تطويرها وتوسيعها وزيادة كفائتها الانتاجية.[1] وعلى الرغم من ذلك ما زالت البلدان النامية تعاني من ضعف تراكم رأس المال بفعل العديد من العوامل من اهمها ارتفاع معدلات نمو السكان وافتقارها الى الموارد الحقيقية الكافية واللازمة لاقامة المشروعات الاستثمارية.

٢- الموارد الطبيعية

توفر الموارد الطبيعية قاعدة للتنمية الاقتصادية بطريقتين

١- تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي بانتاج مواد خام كما هو الحال في استخراج المعادن وتصديرها والتي توفر للبلاد سيولة مادية تمكنها من استيراد السلع الضرورية للتنمية.

٢- تمكين البلد من تصنيع وتحويل المواد الخام الى سلع نهائية تعد للتصدير.

وحول اهمية الموارد الطبيعية في اطار عملية التنمية، يمكن القول ان الموارد الطبيعية يمكن لها ان تكون اداة فعالة في عملية التنمية ويمكن التدليل على ذلك بان الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحده اللذان وبسبب توافر الموارد الطبيعية فيهما تمكنتا من

[1] - القريشي، مدحت، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، ص١٣٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

تحقيق مستويات عالية من الدخل الفردي، علاوة على بعض البلدان التي اعتمد نموها بشكل كلي على مواردها الطبيعية كما هو الحال في البلدان المنتجة للنفط في الشرق الاوسط، في حين يمكن للموارد الطبيعية ان لا يكون لها دور حاسم في تحقيق عملية التنمية رغم امكانية مساعدتها على ذك وتيسيره، والدليل على ذلك ان هناك بعض الاقطار استطاعت ان تحقق حالة التقدم رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية، في المقابل تمتلك العديد من الدول النامية موارد طبيعية وفيره الا انها لم تستطع ان تحقق التنمية او ان خطواتها لتحقيق التنمية ما زالت دون المستوى المطلوب. [1]

٣- **الموارد البشرية**

تعني الموارد البشرية القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الافراد والتي من الممكن استخدامها في انتاج السلع او اداء الخدمات.

وتلعب الموارد البشرية دورا مهما وكبيرا في عملية التنمية على اعتبار ان الانسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت ، وبما ان الانسان غاية التنمية فان الهدف النهائي لها هو رفع مستوى معيشته ، وحيث انه في ذات الوقت وسيلة لها فانه هو الذي يرسم وينفذ عملية التنمية وان ثمارها ناتجة عن النشاط الانساني ومن هنا نتبين اهمية الموارد البشرية في عملية التنمية. [2]

وكما ارتبطت التنمية الاقتصادية بتراكم راس المال فان تنمية الموارد البشرية ترتبط بتراكم راس المال البشري والمرتبط اصلا بالتعليم والتدريب والتغذية وغيرها والتي تنعكس على الناتج الوطني وعلى مستوى الانتاجية مما يؤدي الى استغلال اكفأ للموارد الاقتصادية ، ولهذا فان عملية تخطيط التنمية ينبغي ان تتضمن تخطيطا للموارد البشرية بهدف تحقيق وضمان استمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه.

ويتوجب علينا القول هنا ان سبب تعثر وفشل برامج التنمية في الدول النامية كثيرا ما يرد الى فقدان الملاكات الفنية الماهرة وليس لعدم توفر الوسائل المادية وهوما ادى الى الاهتمام بنوعية الموارد البشرية ودورها الحاسم في الانتاج والتنمية الاقتصادية ، وانه من الصحيح ان راس المال والموارد الطبيعية كلها تلعب دورا مهما في النمو الاقتصادي ولكن ما من احد منها يفوق في الاهمية عنصر الموارد البشرية ، ومما لا شك فيه ان الاهتمام بالموارد

[1] - فليح، حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، ص ١٨٨.
[2] - الوحيد، مهدي علي، مجيد، هلال ادريس، مقدمة في التنمية والتخطيط ، ص١٠٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

البشرية والاتجاه للبحث في مجالات الاستثمار في تنميتها يتأتى اساسا من ادراك أهمية هذه الموارد في عملية الانتاج وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

٤ - التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي

يمكن تعريف التكنولوجيا على انها التنظيم والاستخدام المؤثر والفعال لمعرفة الانسان وخبرته من خلال وسائل ذات كفاءة تطبيقية عالية ، وتوجيه الاكتشافات والقوى المحيطة بنا بغرض التطوير وتحقيق الاداء الافضل، وبعبارة اوضح هي التطبيق المنظم للمعرفة العلمية ومستجداتها من الاكتشافات في تطبيقات واغراض علمية.[١]

ومع التطور التكنولوجي الكبير في العصر الحالي اصبحت التكنولوجيا كلمة ملازمة للتنمية واداة فعالة واساسية لتحقيقها شأنها شأن غيرها من المقومات الاساسية وفي كثير من الاحيان اكثر من غيرها، وعلى ذلك اصبح تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم تكنولوجي من اجل توسيع الطاقات الانتاجية وتشغيلها، وزيادة مستوى الكفاءة الانتاجية و هذه الزياده نأخذ شكل التحسن في الانتاج او تقليل تكاليف الانتاج، وابداع وسائل جديدة في البحث والتفكير والاستخدام الامثل للموارد.[٢]

وعلى الرغم من اهمية التطور التكنولوجي في عملية التنمية الا ان الدول النامية لم تستطع ان توجد البيئة المناسبة لذلك الامر، لعدم توفر القدرات الفنية والبشرية المنظمة من خلال مؤسسات تهتم بهذا الامر لذلك استمرت حالة التخلف التكنولوجي فيها ، ومن اجل تعويض هذا الامر برزت عملية نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة الى البلدان المتخلفة، الامر الذي جعل منها دولا تابعة تكنولوجيا للدول المتقدمة واتخاذها وسيلة لاستنزاف ثروات ومقدرات البلدان النامية واعاقة تطورها التكنولوجي.ومن اجل الخروج من هذه الدائرة لا بد للدول النامية من العمل على ايجاد قاعدة علمية معرفية تساعد على انشاء جيل يستطيع فهم المعرفة العلمية التقنية والاستفادة منها وتطويعها حسب البيئة المحلية، بالاضافة الى اقامة مراكز الابحاث والتعاون مع المؤسسات الانتاجية القائمة من اجل تطوير مجالات النشاط المختلفة الانتاجية والخدمية خاصة ما يتعلق منها بوسائل العمل وطرق ادائه.

---

[١] - قنديلجي، عامر ابراهيم، المعجم الموسوعي لتكنولوجيا المعلومات والانترنت،عمان، دار المسيرة للنشر، ،ط١،٢٠٠١،ص٣٣١.
[٢] - حلباوي، يوسف، خرابشة، عيد.نحو مفهوم افضل للتنمية الحديثة، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط١٩٨٩،١، ص ١٢٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الرابع

العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية

ان التنمية عملية تطورية ذات جوانب متعددة ومتداخلة تتفاعل فيما بينها، وبصرف النظر عن ماهية المحور الذي يدور حوله هذا التفاعل فان طبيعة العلاقة هذه تثير التساؤل عن ماهية المتغير الأهم في تحقيق التنمية؟ وهذا التساؤل يثور بوجه خاص بصدد العلاقة بين الجوانب الاقتصادية والجوانب السياسية للتنمية، حيث ان التصور السائد والاكثر انتشارا في الدراسات الانمائية الغربية يقوم على اساس اعتبار المتغير الاقتصادي الأهم (المستقل) والمتغير السياسي الأقل أهمية (التابع) في العملية الانمائية. [1]

أي أن وجهة النظرهذه ترى ان نقطة البدء في العملية التنموية لا يمكن ان تكون سوى التنمية الاقتصادية وفقا لخصائص ومواصفات نموذج معين –غربي بالضرورة- وبعد انجاز هذه التنمية او تطع خطوات كبيرة على طريقها ستتحقق بالضرورة الديمقراطية وغيرها من عناصر التنمية السياسية.

وقد برزت وجهات نظر متعددة لتحليل وتبيان العلاقة ما بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية.

فوجد تيار يرى بوجود علاقة طردية واحيانا سببية بين التقدم الاقتصادي والتقدم السياسي سواء عني الاخير بالديمقراطية او المشاركة السياسية او الاستقرار او الاندماج السياسي، بحيث يصبح التقدم السياسي بأي معنى من معانيه متغيرا تابعا نتيجة علاقته بالتقدم الاقتصادي.

ومن بين هؤلاء كان سيمور ليبست الذي استخدم عدة مؤشرات للتقدم الاقتصادي تتعلق بمستويات الدخل والتصنيع والتحضر والتعليم ، وعمل على تصنيف الدول الغربية والامريكية اللاتينية طبقا لمدى اقترابها او ابتعادها عن الديمقراطية الى ديمقراطيات مستقرة واخرى غير مستقرة والى دكتاتوريات مستقرة واخرى غير مستقرة، وانتهى بنتائجه الى ان الدول التي تتصدر غيرها في المجال الاقتصادي هي دول الديمقراطيات المستقرة ، بينما الدول المتخلفة اقتصاديا تسودها النظم الديكتاتورية مما يعني ان عدم اقتراب الدول النامية من الديمقراطية ما هو الا نتيجة لتخلفها الاقتصادي.

[1] - سليم، محمد السيد، مسعد، نيفين عبد المنعم، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، القاهرة، مركز الدراسات الاسيوية ، ١٩٩٧،ص٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فالديمقراطية لا يمكن أن تتحقق الا بعد انجاز التقدم الاقتصادي الذي يمثل عنصرا لازما لبناء المؤسسات الديمقراطية والحزبية لتحقيق المشاركة السياسية والديمقراطية، خاصة انه كلما تطور الوضع الاقتصادي للفرد كلما زاد اكتسابه للمهارات وللفرص والدوافع اللازمة للمشاركة السياسية النشطة.[1]

ومن خلال هذا الطرح نجد ان ليبست قد اكد على وجود علاقة سببية بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية ، وان النظم الديمقراطية لا تنشأ ولا تتطور ولا تستمر الا في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا والتي أشبعت الحاجات المادية لسكانها.

اما صاموئيل هنتنغتون وجوان نيلسون في دراستهما للعلاقة ما بين التنمية الاقتصادية والمشاركة السياسية ، قد اكدا على وجود علاقة سببية تربط بين التحديث والانماء الاقتصادي بمظاهره المتنوعة مثل التصنيع وارتفاع متوسط دخل الفرد والتحضر والتعليم وغيرها، وبين المشاركة السياسية بصورها المتعددة مثل التصويت في الانتخابات والمساهمة في الحملات الانتخابية والعضوية النشطة في الاحزاب السياسية.

حيث رأيا ان التنمية الاقتصادية توفر ما تتطلبه المشاركة السياسية من ارتفاع مستوى التعليم والدخل من ناحية، ومن ناحية ثانية تؤدي الى تطوير التنظيمات الجماعية التي تضم العديد من الافراد كالنقابات العمالية والمهنية، التي تنمي في أعضائها روح العمل الجماعي وتدفع من ناحية ثانية الى تزايد وظائف الحكومة حتى في الاقتصاديات الليبرالية على نحو يزداد معه شعور المواطنين بأهمية السعي نحو التأثير في عملية صنع القرارات الحكومية التي تمس العديد من أوجه حياتهم.[2]

أما روبرت هولت وجون تيرنر فقد حللا العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية على اساس وجود علاقة تفاعلية بين المتغيرين السياسي والاقتصادي وليس تبعية الاول للثاني ، فبعض ملامح التنمية السياسية مثل النظام السياسي الحديث قد يتطور نتيجة للمشكلات السياسية الناشئة عن النمو الاقتصادي السريع ، ولكن في نفس الوقت تتطلب التنمية الاقتصادية اشكالا سياسية معينة بمعنى وظائف معينة للابنية الحكومية ، وركز الباحثان بشكل خاص على الاساس

1- Seymuor Lipset" Political man, The social bases of politics," London, Mercury Books,farrold and *sons limited,1964,p45-50*

[2] - سليم، محمد السيد، مسعد، نيفين عبد المنعم،"العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا"،ص8.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

السياسي للتنمية الاقتصادية بمعنى وظائف الحكومة واجراءاتها المطلوبة لتحقيق النمو الاقتصادي في كافة مراحل التنمية.[1]

فوظائف الحكومة تعني أنشطة الابنية الحكومية المرتبطة باشباع المتطلبات الوظيفية للنظام الاجتماعي، والمتعلقة بوظائف التكيف وتحقيق الهدف وادارة التوترات والتكامل حيث ترتبط الانشطة المتعلقة بوظيفة التكيّف بالانتاج وتخصيص وادارة الموارد، اما تحقيق الهدف يشمل تعبئة الموارد المجتمعية لزيادة الايرادات العامة والمدخرات، واما عملية ادارة التوترات فتشمل نقل القيم من جيل لآخر(التنشئة) ومنع انتهاكها مع الحيلولة دون تفاقم هذه الانتهاكات والظروف المساعدة على ذلك مثل الفقر والبطالة.

أما وظيفة التكامل فتتطلب الحفاظ على التوافق والتناسق بين أبنية المجتمع وأدواره وبين القيم الاساسية للمجتمع، ولذا تشمل الوظائف الحكومية في هذا الصدد عملية الضبط الاجتماعي والارغام دون أن يتضمن هذا الاخير استخدام العنف الرسمي.

أما اجراءات الحكم فتعني كيفية اداء هذه الوظائف الحكومية ويثير ذلك عدة مسائل ترتبط بأبنية عملية صنع السياسة وتنفيذها، كوجود نظام واضح لترتيب الادوار وخطوط السلطة لتقليل احتمالات تعارض السياسات ، ووجود تدرج يسمح بفاعلية التنفيذ فضلا عن وجود شبكات الاتصال خصوصا في عمليات التغذية الراجعة لتمكين صانع السياسة من معرفة اثار سياساته وقراراته وتعديل سلوكه اللاحق.[2]

من خلال ما سبق يمكن القول ان وجهات النظر المتعددة التي حللت العلاقة ما بين التنمية الاقتصادية والسياسية اتفقت على ان التنمية تعني السعي نحو التقدم الاقتصادي واليسر المادي، ولا يمكن ان يتحقق ذلك الا من خلال منطلقات اقتصادية- كما هو الحال في الدول المتقدمة- وان التنمية الاقتصادية لا بد وان تؤدي الى التنمية السياسية سواء بمعنى الديمقراطية او المشاركة او الاستقرار ، ذلك لان التنمية الاقتصادية تشكل المتغير المستقل في علاقتها مع التنمية السياسية.

[1] - عارف، نصر محمد، "نظريات التنمية السياسية المعاصرة"، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، ط٢، ١٩٩٢، ص ١٦٤.
[2] - المرجع السابق، ص١٦٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الرابع

مؤشرات التنمية الاقتصادية

يترتب على تحقيق التنمية الاقتصادية تطوير الاقتصاد الوطني وتغيير البنيان الاقتصادي للمجتمع ورفع مستوى معيشة الافراد، وعليه يثور التساؤل عن كيفية قياس التنمية الاقتصادية والنمو في بلد ما، وفي واقع الامر لا يوجد مقياس او معيار دقيق ووحيد لقياس درجة التقدم الاقتصادي ، ولكن هناك عدد من المعايير الجزئيه التي تتكامل مع بعضها البعض لالقاء الضوء على ما تحقق من تقدم اقتصادي واجتماعي في بلد ما نتيجة لعملية التنمية فيها.

اولا: معايير الدخل

١- معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي

يعتبر متوسط الدخل الحقيقي للفرد ومعدل نموه من أكثر المعايير شيوعا في قياس التنمية الاقتصادية في بلد ما أو لمقارنة مستوى النمو الاقتصادي بين عدد من الدول خلال مدة زمنية معينة ، ويرجع الى أن متوسط الدخل الحقيقي للفرد يعكس مقدار ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات وبالتالي يعكس مستوى معيشته خلال فترة زمنية معينة.

يستخدم هذا المعيار البنك الدولي حيث يقسم على أساسه الدول الى ثلاثة مجموعات رئيسية وهي:

أ- **الدول منخفضة الدخل:** وهي الدول التي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل عن ٩٠٥ دولار سنويا.

ب- **الدول متوسطة الدخل** : وتنقسم الدول في هذه المجموعة الى المجموعتين الفرعيتين التاليتين:

١- **دول ذات دخل متوسط منخفض LMC** يتراوح نصيب الفرد من الدخل فيها ما بين ٩٠٦- ٣,٥٩٥ دولار سنويا.

٢- **دول ذات دخل متوسط مرتفع UMC** يتراوح نصيب الفرد من الدخل فيها ما بين ٣,٥٩٦ - ١١,١١٥ دولار سنويا.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ج- الدول مرتفعة الدخل وهي الدول التي يزيد فيها نصيب الفرد من الدخل عن ١١,١١٦ دولار سنويا.[١]

٢-معيار الناتج المحلي الاجمالي للدولة GDP

هو أحد المؤشرات الاقتصادية التقليدية والذي مازال يستخدم في معظم الدراسات ، ويعرف بانه القيمة المضافة لكافة وحدات الانتاج العاملة في فروع الانتاج المختلفة في اقتصاد معين مثل الزراعة والصناعة والتعدين، وكلما ارتفع هذا المؤشر كان دلالة على تقدم اقتصاد الدولة.[٢]

وتمثل القيمة المضافة لوحدة انتاجية معينة الفرق بين إجمالي الانتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الانتاج.

ويقاس الناتج المحلي الاجمالي للدولة بناءا على مقاييس اقتصادية عدة لمختلف القطاعات من حيث:

ا- القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

ب-اجمالي الاستثمار.

ج- صادرات البضائع والخدمات.

ويندرج تحت هذا المؤشر :

- الناتج القومي الاجمالي GNP

وهو مقياس لحجم الانتاج الاقتصادي من السلع والخدمات من موارد مملوكة للدولة خلال فترة زمنية معينة حتى وان كان هذا الانتاج يتم خارج حدود الدولة ، وهو احد المقاييس التي تستخدم لقياس الدخل القومي والمصروفات العامة للدولة.

- الناتج المحلي الاجمالي للفرد GDP/ Per capita

ويقصد به القيمة النهائية لجميع السلع والخدمات المنجة من قبل الافراد في سنة معينة مقسوما على عدد السكان في تلك السنة.

---

[١]- www. World Bank.org" World Bank,Key Development Data, classification of economics by - region and income, 2008.

[٢] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية، الامانة العامة، ٢٠٠٢، ص ٢٢٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- الناتج المحلي الاجمالي للفرد معادل بالقوة الشرائية GDP/ PPP

يقصد بتعادل القوة الشرائية سعر الصرف الذي يفسر فروقات الاسعار بين الدول ، وعند معادلة القوة الشرائية يكون للدولار الاميركي القوة الشرائية ذاتها في الاقتصاد المحلي.

ثانيا: المعايير الاجتماعية:

يقصد بالمعايير الاجتماعية تلك المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لافراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية والجوانب التعليمية والثقافية.

وأهم هذه المؤشرات:

1- المعايير الصحية ومن أهم مؤشراتها:

أ- عدد الوفيات لكل الف من السكان ، فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية وكل هذه من صفات التخلف.

ب- معدل توقع الحياة عند الميلاد، اي متوسط عمر الفرد ، فكلما زاد دل على درجة من التقدم الاقتصادي وكلما انخفض دل ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي.

ج-عدد الافراد لكل طبيب وعدد الافراد لكل سرير بالمستشفيات.[1]

ثالثا : المعايير التعليمية :

للتعليم أثره الواضح على النمو الاقتصادي في الدولة لما له من أثر على حالتي الانتاج والاستهلاك، وهناك اتفاق على أن التعليم يمثل استثمارا وليس استهلاكا وهذا الاستثمار يحقق عائدا مرتفعا سواء للافراد أو للمجتمع ككل.

ومن أهم المؤشرات المستخدمة في هذا المجال:

أ- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.

ب- نسبة المسجلين في مراحل التعليم المختلفة من أفراد المجتمع.

ت- نسبة الانفاق على التعليم الى اجمالي الناتج المحلي والى اجمالي الانفاق الحكومي.

[1]-Thirwall,A,P, Growth and Development , p 235.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رابعا: معايير التغذية:

تشكل عدم القدرة على توفير الغذاء الاساسي للسكان من المؤشرات الدالة على تخلف المجتمع ، من زاوية أن عدم القدرة هذه تعرض السكان الى نقص التغذية وما يترتب عليه من ضعف قدرة الدولة الانتاجية ، ومن ثم انخفاض مستويات الدخول فيها.

ومن أهم المؤشرات في هذا المجال:

أ- متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.

ب- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية الى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

خامسا : معيار نوعية الحياة المادية المركب

يقيس معيار نوعية الحياة المركب مستوى الحاجات الاساسية لدى غالبية أفراد المجتمع، وهو معيار مركب يعتمد على أكثر من جانب من جوانب الحياة **ويتضمن ثلاثة مؤشرات أساسية وهي:**

أ- توقع الحياة عند الميلاد ، وهو من المؤشرات التي تقيس مستوى الرعاية الصحية للكبار.

ب- معدل الوفيات بين الاطفال، وهو من المؤشرات التي تعكس مستوى الرعاية الصحية للاطفال.

ت- المعرفة بالقراءة والكتابة ، وهو من المؤشرات التي تعكس نسبة التعليم بين الكبار في المجتمع.[1]

سادسا: مؤشر التنمية البشريه HDI

ان آخر المحاولات الطموحة لتحليل أوضاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل من البلدان الناميه والمتقدمة بشكل منظم وشامل جاءت من برنامج الامم المتحده الانمائي ، وذلك من خلال تقاريره المعروفة بتقارير التنمية البشرية والتي بدأت في عام 1999 ببلورة الرقم القياسي للتنمية البشرية HD الذي يحاول ان يرتب جميع البلدان على مقياس يبدأ من الصفر وهي المرتبة الادنى، وينتهي بواحد وهي المرتبة الاعلى وبناءا على ذلك يتم ترتيب البلدان الى ثلاث

[1] - القريشي، مدحت، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات ، ص24.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مجموعات، التنمية البشرية المنخفضة (٠,٠-٠,٥٠) ، التنمية البشرية المتوسطة (٠,٥٠-٠,٧٩)، التنمية البشرية المرتفعة (٠,٨٠-١).

ويركز هذا المعيار على المتغيرات التالية:

١- طول فترة الحياة ويشمل المؤشر التالي:

أ- توقع الحياة عند الولاده.

٢- التحصيل العلمي (المعرفة) ويشمل المؤشرين التاليين:

أ- معرفة القراءة والكتابة / نسبة البالغين الملمين بالقراءة والكتابة.

ب- نسبة الملتحقين بمستويات التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي.

٣- مستوى معيشي لائق ويشمل المؤشر التالي:

أ- متوسط الدخل الحقيقي للفرد المعدل بالقوة الشرائية.[١]

سابعا: المعايير الهيكلية:

يترتب على تحقيق التنمية الاقتصادية تطوير هيكل الاقتصاد القومي وتغيير البنيان الاقتصادي للمجتمع، وهناك عدد من المعايير التي تستخدم في قياس الكفاءة الانتاجية لعملية التنمية وتعكس بالتالي أهم التغيرات التي حدثت في البنيان الاقتصادي للدولة وتسمى هذه المعايير بالمعايير الهيكليه وتشتمل على:

١- نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.

٢- نسبة عدد المشتغلين بالقطاع الصناعي الى مجموع العاملين بالدولة.

٣- نسبة الصادرات المصنعة من اجمالي الصادرات السلعية. [٢]

[١] - تقرير التنمية الانسانية العربية ، خلق الفرص للاجيال القادمة، برنامج الامم المتحدة الانمائي، ٢٠٠٢، ص ١٥.
[٢] - الاقداحي ،هشام محمود ، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة، ط١ ، ٢٠٠٩، ص٨٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكلما ارتفعت هذه النسب دل ذلك على تقدم اقتصادي وتخلص الدولة من الاقتصاد الاحادي المعتمد على المواد الاولية وتحوله الى الاقتصاد الصناعي الذي يدعم الاقتصاد بقيمة مضافة اكبر .

ثامنا: هناك طائفة اخرى من المعايير الاقتصادية على النحو الاتي:

١- نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي ، يقيس هذا المؤشر مجمل الإستثمارات الى مجمل الناتج الاجمالي ويقيس كذلك الحوافز التي تدعم التنمية الاقتصادية ويعكس المعدل الذي تحول من خلاله رؤوس الاموال لتمويل التنمية الاقتصادية .

٢- نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي، ومن الافضل للتنمية أن تكون هذه النسبة في أدنى مستوياتها.

٣- مستوى التضخم: يعرف مستوى التضخم بانه المعدل السنوي للتغير في اسعار المستهلك في سنة معينة مقارنة بالاسعار في سنة سابقة، وهو مؤشر يقيس ارتفاع اسعار السلع الاساسية بشكل واضح مما يؤثر على الظروف المعيشية للمواطن، وكلما انخفض مستوى التضخم كان ذلك دليلا على تقدم الاقتصاد في الدولة.

٤- مستوى الفقر : وهو أدنى مستوى للمعيشة ومؤشر يمكن من خلاله الحكم على مقدار التطور في وضع التنمية الاقتصادية للدولة ، فكلما ارتفع مستوى الفقر كلما كانت الدولة بعيدة عن التنمية الاقتصادية، ومن أهم مؤشرات الفقر هو قياس نسبة عدد الفقراء الى اجمالي عدد السكان.

٥- مستوى معدل نمو السكان: حيث يساهم النمو السكاني المرتفع في زيادة الضغوط الاقتصادية مما يشكل عبئا متزايدا على تنمية الاقتصاديات في الدول التي تعاني من ذلك.[١]

[١] - عجمية، محمد عبد العزيز، ناصف، ايمان عطية،" التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق"، الاسكندرية ، الدار الجامعية ، ط٢، ٢٠١٠، ص١٢٠-١٢٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد اختار الباحث مؤشر النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالاضافة الى مؤشر النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وكذلك مؤشر التنمية البشرية لقياس التنمية الاقتصادية في دول الدراسة وذلك لان مؤشرات الناتج المحلي ونمو نصيب الفرد منه هي المعتمدة في اغلب التقارير الاقتصادية العالمية كتقرير البنك الدولي بالاضافة الى تعلقها بالجانب الاقتصادي في مفهوم التنمية ، اما استخدام مؤشر التنمية البشرية فيعود الى اعتباره مؤشرا شاملا لكل المعايير الصحية والتعليمية الاخرى التي وضعها المختصون .

جدول رقم (١)

مؤشرات التنمية الاقتصادية التي ستعتمد بالدراسة

المؤشرات الاقتصادية	مؤشر التنمية البشرية
١-المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الاجمالي. ٢- نسبة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	مؤشر التنمية البشرية HDI والذي يشمل ١- توقع الحياة عند الولادة. ٢- معرفة القراءة والكتابة / نسبة البالغين الملمين بالقراءة والكتابة. ٣- نسبة الملتحقين بمستويات التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي. ٤- معدل الدخل الحقيقي للفرد المعدل بالقوة الشرائية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثاني

الاستقرار السياسي

الفصل الثاني

الاستقرار السياسي

تتصف الظاهرة السياسية كغيرها من الظواهر في العلوم الاجتماعية بالديناميكية والحركة بعيدا عن الجمود والسكون مثل الظواهر الطبيعية ، وقد اكتسبت ذلك بتغير الزمان والمكان ولارتباطها بالسلوك الانساني باشكاله المختلفة ، وهذه الحركية قد اكسبت الظاهرة نوعا من التعقيد والتشابك جعل من الصعوبة الالمام بها من كافة الجوانب من قبل الباحثين.

وقد تعددت الآراء والمفاهيم والمضامين التي قدمها الباحثون لها، وعلى الرغم من ذلك هناك مجموعة من الاسس والقواسم المشتركة بين المفاهيم المتعددة التي تمكن الباحث من الالمام بجوانب الظاهرة المتعددة ومن ذلك:[1]

أ- يجب رصد الظاهرة ببعديها الايجابي والسلبي (استقرار/ عدم استقرار) خلال فترة زمنية قصيرة.

ب - التعامل مع الظاهرة على انها نسبية في المعنى والتطبيق ، فلا توجد دولة تتمتع بالاستقرار الكامل كما ان حالة عدم الاستقرار الكامل تتعارض مع فكرة بقاء الدولة.

ج - الاخذ بعين الإعتبار صعوبة التوقع بحالة عدم الاستقرار ، ولجعل عملية التوقع ممكنة لا بد من الاخذ ببعض المؤشرات المتعلقة بالظاهرة.

فظاهرة الاستقرار السياسي من أهم وأكبر المشاكل خطورة التي يمكن أن تواجهها دول العالم ، لما لذلك من آثار خطيرة على أوضاعها المختلفة ، فعدم الاستقرار السياسي مثلا يؤثر بشكل سلبي على جهود التنمية ويعرقل السعي نحو القضاء على صور التخلف التي تعاني منها المجتمعات ، كما أنه يؤثر في سمعة الدولة التي تعاني من هذه الظاهرة وهيبتها على الصعيدين الدولي والاقليمي.

فهي اذن ظاهرة متعددة النتائج والانعكاسات، واستنادا الى ما سبق ستقوم الدراسة في هذا الفصل بالقاء الضوء على ظاهرة الاستقرار السياسي ، من خلال التعريف بهذه الظاهرة وبيان خصائصها والحديث عن أبرز النظريات المفسرة للعنف السياسي ، وكذلك تسليط الضوء على أبرز المؤشرات التي يمكن من خلالها رصد هذه الظاهرة .

[1]- السرور ، عبير عقيل، الطبقة الوسطى واثرها على الاستقرار السياسي ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الاردن ، ٢٠٠٥،ص ٦٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الاول

مفهوم الاستقرار السياسي

المطلب الاول

تعريف الاستقرار السياسي

يعرف الاستقرار لغة "بالثبات والسكون واستقر رأيه أي ثبت عليه." [1]

أما اصطلاحا فقد عرفت الموسوعة البريطانية الاستقرار السياسي بانه "الشكل أو الوضع الذي يبقى النظام السياسي فيه محافظا على نفسه من خلال الازمات وبدون أي صراع أو عنف داخلي".[2]

ويقصد بالإستقرار السياسي أيضا بانه تلك الظاهرة النسبية التي تشير الى عملية التغير التدريجي والمنضبط داخل النظام من خلال قدرته على ادارة الصراعات والازمات داخل المجتمع ، دون استخدام العنف وبما يمنع وصول هذه الصراعات والازمات الى حد التعبير العنيف عن نفسها، وكذلك قدرته على تلبية المطالب الموجهة اليه من خلال مؤسساته وبما يعكس كفاءته[3].

اما هيروتز Hurwits فقد عرف الاستقرار السياسي من خلال تعريف شامل يحتوي على عدة مضامين ، تتمثل في تجنب الانهيارات والتقلبات الفجائية التي تطيح بالنظام السياسي وببنيته الاساسية مما يحتم اعادة تشكيل المؤسسات وهياكل الحكم.

ومن هذه المضامين خلو المجتمع من الصراع وغياب ظاهرة العنف ، وثبات النظام واختفاء ظاهرة التحول والتبدل فيه ، والحكم المبني على الرضا والقبول العام.[4]

وقد ميّز ريتشارد هيجوت بين ثلاثة اتجاهات رئيسة في تعريف الاستقرار السياسي وهي:

<u>الاتجاه الاول:</u>

يرى أن الاستقرار السياسي يعني غياب التغير الجذري والكامل للنظام السياسي من خلال عدم تعرضه للتغير الكامل بصورة مستمرة (ثورة مثلا) ، فالدولة التي تنتقل من

---

[1]- المنجد الابجدي، دار المشرق، بيروت، ط١، ١٩٦٧، ص٤١.

[2]- Bentan HelenK Encyclopedia Britanica.London.1997,p727

[3]- مسعد، نيفين عبد المنعم، الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٩٩٨، ص٣.

[4]- Hurwits , L, Contemporary Approaches to Political Stability, Comparative Politics,1973,p449.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

نمط لآخر ومن نظام حكم لآخر كأن تنتقل من النمط الملكي الى الجمهوري أو من الحكم المدني الى العسكري توصف عادة بأنها غير مستقرة[1].

فالاستقرار السياسي وفقا لهذه الرؤية يعني غياب التغيير الكامل للنظام السياسي.

ويرتبط هذا التعريف بنمط انتقال السلطة في النظام السياسي وهي عملية في الأصل تختلف طبقا لنوع النظام السياسي (برلماني، رئاسي، مختلط) وللأساليب الدستورية المتبعة ، فاذا تمت عملية الانتقال طبقا لما هو متعارف عليه دستوريا فإن هذا يعد مؤشرا حقيقيا لظاهرة الاستقرار السياسي، اما اذا تم ذلك عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي.

الاتجاه الثاني:

يشير هذا الاتجاه الى أن الاستقرار السياسي يعني غياب التغيير المتكرر في الحكومة، فالدولة غير المستقره سياسيا هي تلك التي تشهد تغيرات وزارية متعددة (سواء على مستوى رئيس الوزراء او على مستوى أعضاء المجلس الوزاري) وذلك بالرغم من عدم تغير النظام السياسي برمته[2].

أي أن هذا الاتجاه ربط الاستقرار السياسي في الدولة بالتغير في القيادات السياسية الموجودة في السلطة التنفيذية (استقرار المؤسسات الرسمية) فبقاء القادة السياسيين على رأس اي نظام سياسي لفترة طويلة مؤشرا على الاستقرار السياسي.

الاتجاه الثالث:

يميل الى تفسير الاستقرار السياسي بغياب العنف بكافة مستوياته، فالدول التي لا تتأثر بأعمال الشغب والاضطرابات والتظاهرات تعتبر دولا مستقرة، في حين تعتبر الدول التي تعاني من مثل هذه الاحداث دولا غير مستقرة.

ويعرف هذا الاتجاه الاستقرار السياسي بأنه قدرة النظام على التعامل مع الازمات التي تواجهه بنجاح، وادارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم بها مصحوبا بعدم استخدام العنف من جهة وتزايد شرعية وكفاءة النظام من جهة أخرى.[3]

---

[1] - هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية ، ط١، ٢٠٠١، ص٢٢٣.

[2] - عبد الرحمن،حمدي،العسكريون والحكم في افريقيا، دراسة في طبيعة العلاقات المدنية والعسكرية، مركز دراسات المستقبل الافريقي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٦،ص١٢٤.

[3] - هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السياسية ،ص٢٢٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فظاهرة عدم الاستقرار السياسي تشير الى عجز النظام السياسي بسبب ضعف مؤسساته عن اجراء ما يلزم من تغيرات لمجابهة توقعات الجماهير وتوجهاتها ، مما يؤدي الى العنف المتبادل وتوسيع دائرة الصراع وتقويض شرعية النظام ، فالانظمة السياسية قد تلجأ الى اعتقال المعارضين وقد يميل بعضها الاخر الى أساليب التطهير والتصفية الجسدية ، والهدف منها هو تحقيق حالة من الاستقرار داخل النظام مما يستدعي دائرة مضادة من العنف سواء بالاغتيالات او أعمال الشغب المسلحة.

من خلال التعريفات السابقة نجد أن الاستقرار السياسي عملية تعتمد على عملية التفاعل بين المطالب الموجهة للنظام واستجابته لها ، فبقدر ما يتمتع النظام بقدرة عالية على الاستجابة للمطالب الموجهة اليه كلما حافظ على استقراره واستمراريته كهدف اساسي يسعى اليه النظام.

كما أشارت التعاريف السابقة الى أن الاستقرار السياسي مرهون بقدرة النظام على ضبط الصراعات، والتطورات الداخلية من خلال القنوات والقواعد الشرعية بما يقود لإستقرار داخلي تجسد شرعية الدولة في مؤسساتها وقراراتها.

بالاضافة الى أن دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي وتحليلها ترتبط بأبعاد اجتماعية واقتصادية فهو ليس مسالة أمنية فحسب ، وانما هو مفهوم أوسع كذلك يعد الاستقرار مفهوما اشمل من مفهوم الضبط المادي او التحكم والسيطرة، الامر الذي يبرز دور الباحثين لتحليل مستوى الاستقرار في المجتمع وتقييمه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المطلب الثاني

شروط تحقيق الاستقرار السياسي

توجد بعض الملامح والجوانب الهامة المصاحبة لظاهرة الاستقرار السياسي والتي يعمل توفرها على تحقيق هذه الظاهره ومنها:

أ- الشرعية السياسية

لكي يتجنب النظام السياسي ما يقوض استمراره وكيانه لا بد من وجود عنصر يصونه ويحافظ على بقائه وتطوره وهو عنصر الشرعية.

وحتى تتحقق شرعية اي نظام سياسي لا بد للنظام من أن يحصل على مستوى معين من الرضا والقبول المجتمعي، ويتوقف تحقيق هذا المستوى على قدرة النظام وفاعليته في مواجهة ومعالجة القضايا والمشاكل الداخلية والخارجية التي يتعرض لها ، كالتنمية وضمان الوحدة والعدالة الاجتماعية وتجنب كل ما يهدد أمن المجتمع السياسي والاجتماعي.

وعلى ذلك تعرف الشرعية بانها التعبير عن حالة الرضا والقبول التي يبديها المواطنون ازاء النظام وممارسة السلطة، [1] بمعنى قبول المجتمع للنظام السياسي واعتقاد المواطنين بأن النمط القائم في توزيع الادوار السياسية هو النمط الذي يستحق الولاء ، وهذا القبول يتجسد في ثلاثة مظاهر عملية وهي طاعة المواطنين للسلطة السياسية ، وتأييدهم للنخبة السياسية وان يكون موضع الولاء الاسمى للمواطنين هو الدولة التي يديرها النظام السياسي القائم.[2]

وبالتالي فان الشرعية صفة يجب ان تلازم اي نظام سياسي من اجل ممارسة الحكم وهي تقوم على جانبين:

أ- الشرعية القانونية: يتمثل في دستورية السلطة اي اقامتها وممارستها وفقا لقواعد الدستور.

ب- الشرعية السياسية: يتمثل بقناعة ورضا افراد المجتمع بالسلطة وهذان الجانبان لا ينفصلان عن بعضهما.

---

[1]- الصاوي،علي، مدخل في الاجتماع السياسي للاداره، القاهرة، مكتبة نهضة الشروق، ،ط١٩٩٥،١، ص٤٩.

[2]- والي، خميس حزام، اشكالية الشرعية في الانظمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربيه، ط٢، ٢٠٠٣، ص٢٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد وضع كارل ديتش Karel Deutch نقاطا لا بد من توافرها لتوفير الشرعية وبالتالي تحقيق الاستقرار في الدولة وهي:[1]

أ- إعتراف الاحزاب والجماعات السياسية بالقوانين التي تضعها الدولة.

ب- وضوح القوانين وتناسقها أي عدم التناقض بينها.

ج- إدراك أفراد المجتمع أن القوانين ليست موضوعة لخدمة فئة معينة في المجتمع وهو ما ينعكس على ثقة كل فرد بان الجميع خاضعون للقوانين وبالتالي يصبح القانون قيمة اجتماعية محمودة من قبل الجميع.

كما ويربط بعض الكتاب ما بين الشرعية السياسية والاستقرار السياسي للانظمة من خلال المشاركة السياسية ، على اساس ان المشاركة السياسية للشعوب تضطلع بدور معامل التوازن الاساسي ، فحضورها يضمن ايجابية علاقات الارتباط التفاعلي بين النظام السياسي ومؤسساته من جهة ، والمجتمع المدني ومؤسساته من جهة اخرى بضمانها مشاركة المجتمع في صنع القرارات السياسية واتخاذها ، اما غيابها أو قصورها فيعطل هذه العلاقة أو انه يضفي عليها طابعا سلبيا تكون نتيجته حرمان المجتمع من المشاركة في اتخاذ القرارات وصنعها وعند ذلك ستقع القطيعة بين المجتمع المدني والنظام السياسي الذي يقوده ويدبر شؤونه.[2]

وان غياب المشاركة السياسية من علاقات التفاعل بين اي نظام سياسي ومجتمعه المدني سيغيب شرعية هذا النظام وسيحرمه من ولاء مجتمعه وهذا الامر سيكون سببا للصراع بينهما وتفجر عوامل الاضطراب وعدم الاستقرار .

ولقد ترسخت في القيم السياسية الحديثة أهمية المشاركة السياسية وضرورتها لخلق علاقة تفاعل ايجابية بين النظم السياسية الحاكمة ومجتمعاتها المدنية ، ولمنح النظام القدرة على الفعل والانجاز الوظيفيين استنادا الى تلك العلاقة ، ومن ثم فان اي نظام يعيش ظروف غياب المشاركة السياسية سيواجه حالة من الافتقار الى الشرعية مما يوصله الى الاحساس بضعف ركائزه الاجتماعية ، وبالتالي اللجوء الى العنف والقمع دفاعا عن استمراريته وتأكيدا لشرعية وجوده فينتج عن ذلك المزيد من غياب المشاركة وانتهاك الحريات الفردية ، وهذا مايعني فقدانا

---

[1]-Deutch,Karel The Reselution Of Conflicts and Destructive Prosses, Yale University Prees,1973,p380.

[2]- الزرقاني، علي عباس، تجديد المشروع القومي العربي في ضوء الواقعة القطرية- المشاركة والشرعية والاستقرار، المستقبل العربي، ع٢٣٥، سنة ١٩٩٨، ص٢١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

متزايدا لشرعية النظام السياسي وارتفاعا في احتمالات معارضته من قبل المجتمع مما ينعكس سلبا على استقرار المجتمع ونظامه السياسي على حد سواء.[1]

٢-الاندماج والتجانس القومي وهو على مستويين:

ا- الانسجام المرتبط بالقيم (القيمي) :

بمعنى الانتقال من النطاق الضيق للولاء الى الولاء القومي الواسع ، كالإنتقال من الولاء للعشيرة او من الجماعة العرقية او الدينية الى الولاء للمجتمع السياسي الواحد الممثل لجميع فئات او طبقات المجتمع.

ب- الانسجام والتماسك المؤسسي:

بمعنى وجود سلطة قومية فعالة قادرة على فرض احترامها بين الاقاليم والجماعات المختلفة، من خلال تحقيقها للاندماج بين النخبة والجماهير او من خلال تضييق الهوة الاقتصادية بين الشرائح الاجتماعية في المجتمع.[2]

٣- يرتبط الاستقرار السياسي **بقدرة النظام على خلق المسالك والقنوات الصالحة لاستيعاب القوى الجديدة في المجتمع** والاستجابة للتحديات المفروضة عليه من بيئته الداخلية كمطالب المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية دون اللجوء الى العنف،[3] وكذلك قدرة النظام على التكيف مع المطالب والتهديدات القادمة من بيئته الخارجية ، فالنظام السياسي الذي يستطيع مواجهة هذه التحديات والتأقلم معها هو نظام مستقر.

وهذا ما يطلق عليه ليبست Lipset بفاعلية النظام السياسي والتي يحكم عليها من خلال مدى قيام النظام السياسي بالمهمات الاساسية التي يقدمها وردود افعال معظم افراد المجتمع بما فيه من جماعات قوية ومؤثرة.[4]

فالفاعلية بالنسبة للنظام السياسي تؤدي دورا مهما في انجاز ابرز وظائفه، فاذا كان النظام السياسي ينطوي على صفة الاستقرار والتقدم فذلك يدل على حركيته، واذا كانت وظيفة النظام تقوم على ضمان استقرار المؤسسات السياسية ووظيفة التقدم تقوم على تطور العلاقات الاجتماعية والقيم السائدة التي تستند اليها هذه العلاقات ، فان الفاعلية تدخل كعنصر حاسم اما

---

[1]- الزرقاني، علي عباس، تجديد المشروع القومي العربي في ضوء الواقعة القطرية- المشاركة والشرعية والاستقرار ، ص٢٢.
[2]- الصاوي،علي، مدخل في الاجتماع السياسي للادارة ،ص٢٩.
[3]- السرور ، عبير عقيل، الطبقة الوسطى واثرها على الاستقرار السياسي ، ص٧١.
[4]-Lipset, Sayomur Martin, Economic Development and Political Ligitmacy, American Political Science Review,1959,P69.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

لتكييف الوعي والمعتقدات مع المؤسسات السياسية ، واما لتغيير هذه المؤسسات طبقا لطبيعة تطور العلاقات الاجتماعية من دون تعرض النظام السياسي وسلطته الى التقويض بشكل يعمل على ارخاء سيطرته الشاملة على المجتمع.[1]

ففي كل نظام اجتماعي يوجد العديد من الانظمة الفرعية اقتصادية كانت ام سياسية ويحكم على فاعليتها من خلال قدرتها على التغير والتطور ، والاستجابة لتطور العلاقات الاجتماعية من دون احداث اي تغيير على جوهر سلطة النظام السياسي.

وعليه أصبحت الكفاءة والفاعلية في ادارة شؤون المجتمع وتحقيق اهدافه وتجسيد قيمه ومثله العليا من أهم وسائل تكريس أو بناء الشرعية للنظام السياسي ، فاذا وفرت كل من الفاعلية والشرعية حدا أدنى من الاستقرار السياسي والاجتماعي فكل منهما يؤثر في الآخر سلبا او ايجابا وهما معا متغيران مترابطان.

وفي هذا الإطار يرى ليبست ان عاملي الشرعية والفاعلية يفسران الاستقرار السياسي بوجود ثلاث حالات له على النحو التالي:[2]

أ- حالة الاستقرار(الحالة المثلى) وهي الحالة التي ترتفع فيها درجة كل من الشرعية والفاعلية.

ب- حالة عدم الاستقرار(الحالة القصوى) وهي الحالة التي تنخفض فيها كل من الشرعية والفاعلية.

ت- الحالة الانتقالية وهي الحالة التي ينخفض فيها احد العاملين فيما يرتفع الاخر، مع التمييز حسب ليبست بين الانظمة التي تتمتع بدرجة عالية من الفاعلية وانخفاض الشرعية والتي تكون فيها درجة عدم الاستقرار اكثر مما هي عليه في حالة الانظمة التي تتمتع بقدر اقل نسبيا من الفعالية ودرجة عالية من الشرعية.

وفي هذا المجال يرى بعض الباحثين بانه من أجل تدعيم النظام ومؤسساته وبالتالي تحقيق الاستقرار،لا بد من تنشئة سياسية تعمل على مد المجتمع بالمعايير التي تعمل على تقييم سلوك

[1]- والي ،خميس حزام، اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية ، ص٢٥٥.

[2]- Lipset Saymour Martin, Economic Development and Political Ligitmacy ,p70.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفرد والجماعة بحيث يتطابق السلوك العام مع المذهب والايديولوجيا السياسية السائدة وبالتالي يؤدي ذلك الى استقرار النظام من خلال الاقتناع بمشروعية ما يتخذه النظام من اجراءات [1].

٤- يستلزم تحقيق الاستقرار السياسي **اتصاف الاداء الحكومي بالقدرة على اصدار القوانين والتعهدات الايجابية لتحقيق المطالب** ، بالاضافة الى اتخاذ القرارات التي تتناسب مع المطالب المقدمة الى النظام السياسي ، وقدرة الحكومة على تنفيذ قراراتها بالشكل الذي يعمل على تخفيض مستويات العنف الى ادنى حد ممكن.[2]

٥- **ان تحقيق الاستقرار هو من واجبات ومهام الدولة** وهي الجهاز الذي يقع عليه العبء في تحقيق الاستقرار، وليس اي مؤسسة اجتماعية اخرى وذلك بالنظر لما تملكه الدولة من امكانيات كبيرة (كالامكانيات الاستخراجية والتوزيعية) ولتمتعها بالتفويض الاجتماعي للقيام بهذه العمليات (التخصيص السلطوي للقيم والموارد في المجتمع) ، وكذلك لقدرة الدولة على تحقيق الاستقرار عبر آلية ضبط التطور الداخلي في المجتمع سواء في المجالات السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية ، بالاضافة الى احتكار الدولة لسلطة استخدام القوة والقهر الجماعي داخل حدودها .[3]

وهذه العملية ليست عشوائية بقدر ما هي منضبطة تحكمها قواعد الشرعية والرضا والقبول الشعبي وكل ذلك يحقق الاستقرار السياسي ، وهذا يؤكد على ان عملية الاستقرار لا تعتمد على التطور الاقتصادي والاجتماعي فقط بقدر ما تعتمد على مدى فاعلية النظام السياسي وتكامله وتأقلمه مع مؤسسات المجتمع المدني.

---

[1]- ابو شنب، جمال،قضايا المجتمع والسياسة في العالم الثالث، دراسة في واقع المجتمع المصري، السويس، دار المعرفة الجامعية، ،ط١، ٢٠٠٤، ص١٢١.

[2]- الصاوي،علي، مدخل في الاجتماع السياسي للادارة ،ص٤١.

[3]- مهيدات، عبد الرحمن، اثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الاردن،٢٠٠٧، ص ٢٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الثالث

النظريات المفسرة لظاهرة العنف السياسي

اولا: النظريات العقلانية

انبثقت هذه النظرية من اعمال مانكور اولسن (Mancour Olson) وجوردن تولك (Gordan Tullk) ويقوم المبدأ الرئيسي لها على أن سلوك الفرد يعتمد على القوة كالمكاسب التي تعود عليه من الافعال التي يقوم بها.

وبناءا على ذلك فان الافراد يشاركون في السلوك التمردي لغاية رفع مستواهم الاقتصادي أو الحصول على مكاسب وقوة أكبر ، وبما أن هذا الامر طبيعي بالنسبة لطبيعة البشر فعلينا توقع حدوث العنف فقط عندما يتفق المشاركون على تلبية اهتماماتهم الشخصية من خلال هذا السلوك.[1]

وترى هذه النظرية انه اذا زادت المنفعة التي يحصل عليها الافراد مقابل التكلفة (كلفة الانخراط في أعمال العنف) يجب ان نتوقع حدوث العنف المدني الجماعي.

غير أن معارضي هذه النظرية يرون انها نظرة ضعيفة في تفسير العنف المدني الجماعي ، على اعتبار أن المنافع التي يسعى الافراد للحصول عليها من وجهة نظرها فقط الفوائد المادية كالربح المالي وتبوؤ المناصب الحكومية ، وهذه المنافع قليلة العدد وتنحصر في اشخاص معينين وهي ليست متوفرة لعموم الشعب، الذين لا يتوقع لهم الحصول على منافع من وراء هذا العمل العنفي.[2]

ثانيا: النظرية الوظيفية

طورت هذه النظرية بناءا على اعمال تالكوت بارسونز talkut parsons وطورها جونسون حيث ترى أن الاوضاع أو الحالات الثورية تأتي عندما يكون النسق السياسي بمجمله غير متناسب مع المجتمع ، وهذا ما يحدث عندما يعاني المجتمع من العجوزات الوظيفية المتعددة ،

---

[1] - هياجنه، عدنان محمد،قضايا منهجية في تفسير ظاهرة العنف السياسي،مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، ع26، سنة1999،ص201.

[2] - المرجع السابق،ص203.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وبالتالي لا يستطيع القيام بوظائفه مما يترتب عليه التعرض لضغوط متعددة من أجل التغيير وربما يأتي التغيير من داخل المجتمع أو خارجه.[1]

وتتشكل النظرية الوظيفية من عدة افتراضات منها أن المجتمع يؤدي وظائف محددة ، فاذا فشل في أداء وظائفه فان ذلك يقود لعدم الاستقرار وبالتالي حدوث العنف، وان الاستقرار في المجتمع يفترض الاعتماد على الاجماع الموجود بين افراده حول الاهداف التي يجب تحقيقها ووسائل تحقيقها .

كذلك ان مهمة النظام الاجتماعي لاي مجتمع هي المحافظة على قيمه (الاعراف والتقاليد والعادات والاساطير) ، وأن الحفاظ على التجانس الاجتماعي يعتمد على العلاقة بين هذه القيم وبين الاجزاء المكونة للمجتمع ، واذا حدث قبول لهذه القيم فسيكون هناك توازن أما اذا كان هناك رفض لهذه القيم من قبل مجموعة فتنشأ حالة من عدم التوازن فعدم استقرار .[2]

ثالثا/ نظرية الحرمان النسبي

تعود جذورها الى الفكر الماركسي (حرمان الطبقة العاملة) وقام بتطويرها تيد غور(Ted Gurr)، وترى أن التمرد والعنف السياسي يمكن حدوثه عندما يعتقد الناس أنهم لا يحصلون على حقوقهم كاملة ، لذلك فان الناس يتمردون ليتمكنوا من الحصول على فوائد أكثر أو للتنفيس عن التذمر والاحباط الذي يعانون منه والذي سببه النظام السياسي.[3] كما ترى هذه النظرية ان ظروف الفقر وتسلط الانظمة تسبب بدورها ردود فعل تؤدي الى السلوك التمردي بالاضافة الى فشل الحكومات وعدم مقدرتها على استيعاب وتلبية رغبات الشعب المادية مما يؤدي الى حدوث فجوة الامال – الحرمان النسبي- الذي يعرف بأنه وجود فجوة غير محتملة بين ما يتوقع الفرد أن يحصل عليه وبين ما يحصل عليه فعلا أي الفرق بين الواقع والطموحات .[4]

بمعنى أن الناس يحبطون نسبيا عندما يحسون بأن الذي جنوه أو حققوه هو أقل مما كانوا يتوقعونه ، وهذه التوقعات قد تكون لاعتبارات الثروة أو اعتبارات السلطة (كالمشاركة

---

[1]- Charmles,Jonson,Revelutionary Change,Boston ,Little Brown company,1966,p24-26.
[2]- ابو حسن، ياسر،ظاهرة العنف السياسي في العالم العربي- 1990-2007، الخرطوم، ط1، 2008، ص18.
[3]- هياجنه، عدنان محمد،قضايا منهجية في تفسير ظاهرة العنف السياسي ، ص203.
[4]- ابو حسن، ياسر،ظاهرة العنف السياسي في العالم العربي- 1990-2007 ،ص 18.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

السياسية والمناصب العليا) ، او قد تكون خاصة تتمثل في العلاقات بين الافراد (مركز اجتماعي يسعى له الافراد).

المبحث الثاني

أسباب عدم الاستقرار في الدول العربية

ان ظاهرة عدم الاستقرار التي تعاني منها الحياة السياسية في الدول العربية ظاهرة مركبة نشأت من اجتماع جملة من العناصر والاسباب على النحو الذي لا يتأتى معه ردها الى عنصر دون سواه، او فهمها ضمن اطار شبكة من العناصر تضع عاملا في مقام العامل الرئيسي ، بينما تحيل العامل الاخر الى منطقة العامل الثانوي.

لذلك سنحاول في هذا المطلب ايجاز تلك العوامل والاسباب التي شكلت اساس قيام هذه الظاهرة وانتشارها والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

1- أسباب سياسية

تعاني الانظمة السياسية العربية حالة من الإنسداد في التعامل مع المطالب التاريخية للمجتمعات العربية ، والمتمثلة في البحث عن النهضة والتقدم والديمقراطية وهي الامور التي كانت اساس قيام معظم هذه الانظمة.

وبلغت ذروة ذلك الانسداد في عجز الانظمة السياسية عن حماية الاستقلال الوطني لدولهم ولسيادتها ، ويرد ذلك العجز الى فقدان تلك الانظمة للشرعية التي يقوم عليها كل نظام سياسي حديث وهي الشرعية الدستورية.[1] ، وبسبب فقدان الشرعية تميل الانظمة السياسية الى ممارسة كل انواع العنف لتحصيل الشرعية التي تفتقر اليها ، غير ان هذه الشرعية المحصلة بالقوة لا تفضي الا الى قوة مضادة من قبل المجتمع ضد سلطاته السياسية مما يدخل البلاد في حلقة مفرغة من العنف والعنف المضاد.

والدليل على ذلك ما حدث في مصر من تعذيب للمعتقلين المصريين الاسلاميين والتنكيل بهم والقيام بحملات اعتقال شاملة شملت عناصر من مختلف القوى والتيارات السياسية وذلك من بداية الثمانينات [2] وما زال مستمرا حتى الان، كذلك ما شهدته تونس من ممارسة العنف الرسمي ضد حركة النهضة ، وايضا العنف الاعمى الذي مارسته اطراف من الحركة الاسلامية

---

[1]- بلقزيز، عبد الاله، العنف السياسي في الوطن العربي، المستقبل العربي، ع207، سنة 1996، ص77.
[2]- معوض، جلال، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وابعادها الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، ص137.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

في الجزائر خلال الفترة من1991-1998 بعد الانقلاب العسكري على شرعية الممارسة الديمقراطية وهذا كله دليل على ان تغليب شرعية القوة قد ولدت العديد من الصراعات واعمال العنف داخل النظم العربية.

أما بالنسبة للمؤسسات السياسية وآليات الحكم في الدول العربية ما زالت تنمو ببطء ازاء التطورات الحديثة مما جعلها عاجزة عن مواكبة الواقع العالمي الجديد ، فما زالت مؤسسات الدول العربية متمسكة بالنموذج التقليدي الذي هو أشبه بنظام الرعاية الاجتماعية الذي يقوم على توجيه الدولة والخضوع لانظمتها ، وهذا يعني ضرورة توفير الوظائف الحكومية مما يقود الى تضخم الجهاز الحكومي ، ومع التحول التدريجي نحو اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص و وجود اعداد ضخمة من الموظفين الحكوميين ، ادى هذا الامر الى الاضرار بالانتاجية وهو ما حصل في اقتصاديات الاردن ومصر ودول الخليج خلال العقود الثلاثة الماضية.[1]

وهكذا نرى انه وبسبب غياب شرعية الانظمة السياسية ووجود الكثير من المشكلات البنيوية والهيكلية ، وعجز مؤسسات حكمها عن استيعاب المطالب الشعبية وفشلها في تحقيق ما تصبو اليه الجماهير من تقدم وديمقراطية وحريات ، ادى هذا الامر الى ما عرف -بفجوة الامال- مما دفع المجتمع الى سلوك طرق اخرى للتعبير عن مصالحه وحقوقه الى ممارسة الاحتجاج والعنف للرد على تسلط الدولة اي الرد على العنف الرسمي بعنف مضاد.

2- الاسباب الاقتصادية

ان تدهور حالة الاستقرار السياسي في الدول العربية يرجع في اساسه الى هبوط مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعدم العدالة التوزيعية اللذان يؤديان الى تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة.[2]

وان الاخفاق التنموي العربي لم يكن بسبب ندرة الامكانيات المادية والبشرية بل بسبب سوء ادارة البرنامج التنموي بذاته ، وعدم القدرة على التوظيف السليم لهذه الامكانيات بالشكل الذي يعود بدرجات مقبولة من النموالاقتصادي والتقدم الاجتماعي.[3]

وهذا الامر قاد الى اختلالات رهيبة في هيكلية الاقتصاد الوطني ، فهناك قطاع صناعي هش مقابل اهمال لقطاع زراعي عريض وترجيح لقطاع الخدمات على القطاعات الاقتصادية

[1]- الحكم السليم وتحسين الادارة الكلية في منطقة الاسكوا، الامم المتحدة ، نيويورك، 2003، ص29.
[2]- مهيدات، عبد الرحمن، اثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية ، ص104.
[3]- بلقزيز، عبد الاله، العنف السياسي في الوطن العربي، ص79.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والانتاجية وتركيز على المدن واهمال للارياف ، الامر الذي ادى الى تدمير البيئة الصناعية والزراعية وانتاج تشوهات هيكلية وفروقا كبيرة في الثروة ، ادت الى وجود طبقة صغيرة تحتكر اعلى معدلات الثروة مقابل شعب من الجياع يعيش تحت خط الفقر ، وهذا الواقع ادى الى وجود قسم من المجتمع يشعر بالاقصاء الاقتصادي وبزوال الحد الادنى من الحماية الاجتماعية وبالتالي انفجار الاحتجاج الشعبي وبروز حالة شديدة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

ومن اخطر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدول العربية هي مشكلة البطالة، وهي من المشاكل التي تتفاقم يوما بعد يوم وتهدد السلم والاستقرار الاجتماعيين، حيث تقدر التقارير الرسمية ان معدل البطالة الاجمالية في الدول العربية بحوالي 15% من اجمالي قوة العمل اي ما يعادل حوالي 15 مليون عاطل يبحثون عن العمل ولا يجدونه.

وفي الدول العربية فرادى يتراوح معدل البطالة في الفترة 2000-2003 ما بين 1,1%-3,9% من اجمالي القوة العاملة في الكويت والامارات والبحرين وقطر، وما بين 26%-28% في الجزائر والعراق وفلسطين .[1] هذا اذا ما نظرنا الى ان حجم السكان في الدول العربية قدر عام 2000 بما يقارب 289 مليون نسمة ، وحجم القوى العاملة ما يقارب 104 ملايين عامل وبمعدل مساهمة في النشاط الاقتصادي يقارب 36%. ومما يزيد من خطورة

هذه الظاهرة ارتفاع معدلاتها السنوية حيث تشير الاحصاءات الى ان نمو قوة العمل العربية كانت خلال الاعوام 1995- 1997 نحو 3,5% ارتفع هذا المعدل الى 4% في الوقت الحاضر، واذا كانت الوظائف وفرص التشغيل تنمو بمعدل 2,5% فان العجز السنوي سيكون 1,5%وعليه فان عدد العمال الذين سينضمون الى طابور العاطلين عن العمل سيبلغ نحو 1,5 % مليون شخص.[2]

وتقدر منظمة العمل العربية ان كل زيادة في معدل البطالة بنسبة 1% سنويا ينتج عنه خسارة في الناتج المحلي الاجمالي بمعدل 2,5% اي نحو 115 مليار دولار ، وهو ما يعني ارتفاع المعدل السنوي للبطالة وارتفاع الخسائر السنوية الى اكثر من 170 مليار دولار وهذا المبلغ

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية، الامانة العامة، القاهرة، 2005، ص23.
[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ,2003، ص24.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يمكن ان يوفر نحو 9 ملايين فرصة عمل وبالتالي تخفيض معدلات البطالة في الوطن العربي الى ربع حجمها.[1]

وعلى ذلك كله نقول أدت الاوضاع الاقتصادية المتردية وظروف الحرمان والفشل في اعادة توزيع الدخل ، الى احداث فجوة بين الاغنياء والفقراء وارتفاع ارقام الفقر وبالبطالة واضمحلال الطبقة الوسطى التي هي صمام أمان المجتمع ، وهذا الامر أوجد حالة من الغضب والسخط العام على النظام السياسي باعتباره مسؤولا عن معاناتهم مما يدفع الافراد الى التعبير عن ذلك بصورة عنيفة تأخذ أشكال العنف ضد النظام وقياداته وبالتالي التأثير على حالة الاستقرار السياسي داخل الدولة.

وأرجع الخبراء سبب تفشي هذه الظاهرة في الدول العربية الى فشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب ، وتراجع الاداء الاقتصادي وقدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص العمل بالقدر الكافي ، اضافة الى تراجع دور الدولة في ايجاد فرص العمل في المرافق العامة وانسحابها تدريجيا من الانتاج والاستغناء عن بعض العاملين في ظل برامج الخصخصة و الاصلاح الاقتصادي استجابة لمتطلبات برامج صندوق النقد والبنك الدوليين.[2]

3. عدم الاندماج والتجانس القومي

ان تحقيق الاندماج والتجانس القومي يقود بشكل أو بآخر الى الاستقرار السياسي والاجتماعي وان التعددية والانقسامات في المجتمع تخلق الكثير من الصراعات والتوترات وبالتالي عدم الاستقرار السياسي.

حيث تعاني الدول العربية كغيرها من الدول من تعدد الجماعات العرقية والقبلية والدينية واللغوية، والتي لا يربطها من حيث الدافع شعور قوي بالانتماء الى مجتمع سياسي واحد يمثل حقيقة كلية تطغى على الولاءات الضيقة لاي من هذه الجماعات.[3]

---

[1]- ابو زيد، احمد،البطالة في الدول العربية تتفاقم في ظل العولمة، على شبكة الانترنت، www. Almoslim.net.
[2]- ابو زيد، احمد، البطالة في الدول العربية تتفاقم في ظل العولمة.
[3]- معوض، جلال، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وابعادها الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، ص137.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي الوطن العربي تتعدد أبعاد هذه الظاهرة ، فهناك البعد الثقافي واللغوي كالبربر في الشمال الافريقي والاكراد في العراق وسوريا، والبعد الديني والطائفي كالاقليات المسيحية بطوائفها المتعددة وكذلك الطوائف الاسلامية كالسنة والشيعة، كما هناك البعد الجغرافي حيث تتجه

العديد من الأقليات الى التركز في مناطق دون سواها فتشكل بذلك مصدر قوة في مواجهة السلطة الحاكمة كما هو حال الاكراد في العراق ومشكلة جنوب السودان خاصة اذا ارتبطت تلك المناطق بالثروات الطبيعية.

واذا عمد النظام الى تهميش الاقليات الثقافية والقومية واضطهادها والى احداث تمايز سياسي واقتصادي ضدها، فانه بذلك يعمل على احداث تفسخ اجتماعي يؤدي الى تفجير الصراعات الداخلية والحروب الاهلية ، وبالتالي احداث حالة من عدم الاستقرار السياسي وهذا بحد ذاته يعارض أحد أهم الاهداف الوظيفية للنظام السياسي باحداث التجانس الاجتماعي والمحافظة على وحدة المجتمع، ما يعني فشله في أداء أحد وظائفه وبالتالي بروز الحاجة الى تغييره.

4. العوامل الخارجية

تعاني المنطقة العربية من تدخل قوى خارجية تعمل على زعزعة الامن والاستقرار في المنطقة ودولها المختلفة، من خلال تجنيد بعض القوى والعناصر الداخلية من أجل ممارسة التخريب وخلق حالة من عدم الاستقرار الداخلي.

وهذه التدخلات الخارجية في شؤون الكثير من الدول العربية يترتب عليها اجراء الكثير من التغيرات في أوضاع هذه الدول السياسية ، بالاضافة الى محاولة تحريك المشاكل الاجتماعية والسياسية التي تعاني منها دول المنطقة كمشكلة الاقليات السياسية وقضايا التعددية والديمقراطية وحقوق الانسان وأوضاع المرأة.[1]

وكما أن هناك تدخلات خارجية هناك أيضا النزاعات العربية – العربية والتي تشكل مصدر تهديد لامن واستقرار المنطقة العربية ، والتي يمكن فهمها في اطار التناقضات والاختلافات بين أغلب النظم العربية على أسس ثنائية في الغالب ، أو في شكل محاور أحيانا اذ يرتبط ذلك

[1]- الرجوب،سلامة،اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستقرار السياسي في الدول العربية، مرجع سابق، ص155.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بوجود العديد من مصادر الصراعات والنزاعات بالاضافة الى حالة الضعف والتشرذم والاختلال التي وصل اليها النظام الاقليمي العربي.[1]

ومن بين النزاعات العربية التي تشكل بؤرا للتوتر والاضطراب النزاع اليمني – السعودي حول منطقة عسير وجيزان، والنزاع الموريتاني – الجزائري على قضية الصحراء الغربية،

والنزاع العراقي – الكويتي، وكلها نزاعات شكلت مصدراً لعدم الاستقرار في المنطقة العربية.

كما تعد الحروب المتعاقبة التي شهدتها المنطقة العربية من أشد العوامل وأخطرها تهديداً للاستقرار السياسي في الدول العربية، فمنذ عام 1948 والمنطقة تعيش في دوامة من الحروب والنزاعات بدءا من الحروب العربية الاسرائيلية والحرب العراقية الايرانية في بداية الثمانينات وحرب الخليج الثانية 1990 وحرب لبنان 2006 وليس انتهاءاً باحتلال العراق ، وكلها حروب قادت الى خسائر بشرية ومادية وعطلت مسيرة التنمية واعاقتها بشكل عمل على تصديع الامن والسلم الاقليمي والدولي وبالتالي خلق حالة من عدم الاستقرار.

[1]- ابراهيم، حسنين توفيق،ظاهرة العنف السياسي في العالم العربي ، ص347.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثالث

التعريف الاجرائي للاستقرار السياسي

تتمثل احدى المشكلات الاساسية للتحليل السياسي والاجتماعي بصفة عامة في تعدد وتداخل التعريفات النظرية للمفهوم الواحد، ولتخطي هذه المشكلة قدمت فكرة التعريف الاجرائي للمفاهيم السياسية والاجتماعية المركبة ، ولما كان مفهوم الاستقرار السياسي/ عدم الاستقرار ضمن هذه المفاهيم فسيتم تعريفه اجرائياً وليس بالضرورة أن يكون هناك تعريف اجرائي واحد للمفهوم ، فيمكن أن تتعدد التعريفات الاجرائية طبقاً لتعدد الباحثين الذين تناولوا الموضوع طالما أنها تغطي الجوانب الاساسية للمفهوم النظري، وقد يلجأ الباحث الى استخدام مؤشرات جديدة للمفهوم تختلف عن تلك التي استخدمها سابقوه ، وقد يقبل بتعريفات سابقة للمفهوم دون تعديل وقد يطور تعريفاً سابقاً بالتعديل لبعض المؤشرات، ولا يخرج مفهوم الاستقرار السياسي عن هذه الدائرة اذ تتعدد تعريفاته الاجرائية ، ولذا يقدم الجدول رقم (2) صورة لبعض مؤشرات الاستقرار/ عدم الاستقرار السياسي التي استخدمتها الدراسات المتعددة وهي كما يلي:

جدول رقم (1)

مؤشرات الاستقرار / عدم الاستقرارالسياسي*

العنف السياسي الرسمي	العنف السياسي غير الرسمي	عدم استقرار المؤسسات الحكومية	عدم استقرار المؤسسات غير الحكومية
الاعتقال السياسي	المظاهرات	التغير الوزاري	التعددية الحزبية
احكام السجن مع الاشغال الشاقة لاكثر من 10 سنوات	احداث الشغب	التعديل الوزاري	لجوء النقابات ومؤسسات المجتمع المدني للاساليب غير الدستورية في حل الصراعات
احكام واوامر الاعدام المرتبطة بقضايا سياسية	التمردات المسلحة	تغيرات برلمانية	
استخدام وحدات من الامن للقضاء على اعمال العنف غير الرسمي	الاغتيالات السياسية ومحاولة الاغتيال	التضخم الدستوري	
استخدام وحدات الجيش	الاضرابات	التفكك السياسي	

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الانقلابات العسكرية وتدخل العسكريين في السياسة	الانقلابات ومحاولة الانقلاب		
اعلان حالة الطوارىء	حروب العصابات		
	حركات الانفصال		

* الجدول من اعداد الباحث بناءا على المصادر التالية:
1.ابراهيم حسنين توفيق،"ظاهرة العنف السياسي في العالم العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية ص79-96.
2.علي الصاوي،" مدخل في الاجتماع السياسي للادارة"، مكتبة نهضة الشرق، 1995، ص32-35.
3.ياسر ابو حسن،"ظاهرة العنف السياسي في الدول العربية 1990-2007"، الخرطوم 2008، ص45-56.
4.سلامه الرجوب"اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستقرار السياسي في الدول العربية " رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة اليرموك، الاردن، ص79-8

ومن الجدير بالذكر أنه ليس بالضرورة وجود كل مؤشرات الاستقرار/ عدم الاستقرار السياسي السابقة كما هي في الواقع العملي، لان احتمالات التداخل بين بعض الاشكال المختلفة قائمة فالحرب الاهلية او الثورة مثلا قد تتضمن اضرابات ومظاهرات وأعمال شغب ، وهكذا يمكن أن تتضمن حدث معين من أحداث العنف العديد من صور العنف الاخرى وأشكاله.

كما أن حدوث هذه المؤشرات داخل الدول يعتمد بشكل أساسي على مدى كفاءة وفاعلية النظام السياسي في ضبط الصراعات والتغيرات الداخلية وادارة النزاعات ، وكذلك في قدرته (أي النظام) على التحكم والسيطرة والضبط للبيئة الخارجية ، كما وتعتمد على مدى تحقق الاندماج والتجانس داخل فئات المجتمع وعلى وعي الافراد بمصالح دولهم.

ولما كانت هذه الامور تتباين من دولة لاخرى بالاضافة الى التباين في ظروف وطبيعة الانظمة السياسية في دول عينة الدراسة ، ركزت الدراسة على بعض المؤشرات التي تتناسب مع حالة بلدان الدراسة كعينة ممثلة لمجتمع الدراسة من جهة ومتغيرات الدراسة من جهة أخرى وهي كالتالي:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

المطلب الاول

مؤشرات العنف السياسي political violence

العنف هو كل عمل من أعمال القوة يخل بما للاشخاص من حرمة مصونة لذواتهم وأموالهم وأعراضهم[1]، أو هو كل سلوك – فعلي او قولي- يتضمن استخداما للقوة او تهديدا باستخدامها لإلحاق الاذى والضرر بالذات او بالاخرين واتلاف الممتلكات لتحقيق أهداف معينة. [2]

أما العنف السياسي فهناك شبه اتفاق بين أغلب الدارسين على أن العنف يصبح سياسيا عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية ، ولذلك فانهم يعرفون العنف السياسي بأنه (استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية) أو هو كافة أعمال الشغب والاذى والتدمير التي يقصد منها تحقيق أهداف سياسية.[3]

وهناك عدة تسميات تشير الى العنف السياسي ، والذي يقسم الى العنف الرسمي الذي يمارس من قبل المؤسسات الرسمية لضمان بقاء نظام الحكم وتقليص حجم القوى المناوئة له،والعنف غير الرسمي(الشعبي) الذي يمارسه المواطنون أو فئات منهم ضد النظام السياسي.

1.العنف الرسمي (الحكومي) Governmental violence ومن مؤشراته

<u>ا.الاعتقال السياسي</u>

هو سلوك يتضمن القبض على بعض المواطنين والتحفظ عليهم تنفيذا لاوامر ادارية دون صدور أحكام قضائية سابقة ضدهم.[4]

وغالبا ما تتزايد عمليات الاعتقال في احداث الشغب والتظاهرات اي في احداث العنف الشعبي عامة ، وقد تطول مدة الاعتقال او تقصر طبقا لتقديرات السلطة التي تصدر اوامر الاعتقال ، وقد تمارس أجهزة الامن بعض عمليات التعذيب ضد المعتقلين السياسين. [5]ونظرا الى النظم العربية تمارس عمليات الاعتقال بشكل شبه مستمر فانه من الصعوبة بمكان حصر أعداد المعتقلين ، فهي أعداد متحركة ولا تعكس قدراً من الثبات خاصة أنه غالباً ما يكون هناك

---

[1]- الجاسور، ناظم،موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004، ص 266.
[2]- ابراهيم ،حسنين توفيق،ظاهرة العنف السياسي في العالم العربي، ص45.
[3]- بدر الدين،اكرام عبد القادر،ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر، جامعة القاهرة، 1983، ص35.
[4]- ابراهيم ،حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في العالم العربي ، ص85.
[5]- ابو حسن،ياسر، ظاهرة العنف السياسي في الدول العربية 1990-2007 ،ص56.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تناقض وتضارب وغموض في تقدير تلك الاعداد ، اذ يتجه النظام الى التهوين والتبسيط بالنسبة الى اعداد المعتقلين بينما تتجه المعارضة لتضخيمها.

وبالتالي ونتيجة لصعوبة حصر اعداد المعتقلين فقد ركزت الدراسة على عدد المرات التي مارس فيها النظام عمليات الاعتقال والتي يزيد فيها عدد المعتقلين عن عشرة أشخاص.

ب.أحكام وأوامر الاعدام المرتبطة بقضايا سياسية

الإعدام هو عقوبة مقررة في أغلب دساتير النظم العربية للجنايات الخطيرة والجنايات الماسة بكيان الدولة ، وهي من المؤشرات الهامة التي تدل على حجم العنف الذي تمارسه الانظمة السياسية ضد مواطنيها ، وعادة ما يتزايد اللجوء الى هذا التدبير في ظل حالة الطوارىء ، وتشكل محاكم استثنائية بمسميات مختلفة (محكمة أمن الدولة، المحاكم العسكرية) للفصل في القضايا السياسية.[1]

وفي هذه الدراسة سيتم حصر عدد مرات صدور الاحكام باعتبار أن ذلك مؤشر لمدى تكرار هذا الشكل للعنف الرسمي من قبل النظم الحاكمة.

ج- أحكام السجن مع الاشغال الشاقة لاكثر من 10 سنوات

وهو عقوبة تتضمن حبس المحكوم عليه مع تشغيله بأعمال ذات طبيعة شاقة ومجهدة ، وقد تستغرق هذه العقوبة كل حياة المحكوم وتعرف بالاشغال الشاقة المؤبدة، وقد تكون عقوبة مؤقتة تتراوح بين 3-15 سنة.[2]

د- استخدام قوات الامن والجيش للقضاء على أعمال العنف غير الرسمي

حيث تولي الانظمة الاستبدادية أجهزة الامن اهتماما خاصا ويظهر ذلك من خلال ميزانيات هذه الاجهزة وطبيعة الاسلحة والمعدات المتطورة ،هذا بالاضافة الى سعيها لإنشاء أجهزة ومؤسسات أمنية موازية للاجهزة الرئيسية تحت مسميات مختلفة.

وقد اتخذت بعض الدراسات نصيب القوات المسلحة في الميزانية العامة للدولة، ونسبة عدد أفرادها لكل مليون من السكان كمؤشرين على قدرة الدولة القمعية.

---

[1]- محمود، محمود مصطفى ،اصول قانون العقوبات في الدول العربية، القاهرة، دار النهضة العربية ، ط2، 1983، ص144.
[2]- المرجع السابق، ص144.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ه- الانقلابات العسكرية

الانقلاب هو عمل مفاجئ تقوم به فئة أو مجموعة من الفئات داخل الدولة تنتمي في معظم الاحيان الى الجيش ضد السلطة الشرعية فتقلبها وتستولي على الحكم، ويتخذ الانقلاب عدة اشكال ففي بعض الحالات يتدخل الجيش ويفرض الحكومة التي يريد دون ان يشترك في الحكم، وفي حالات اخرى (الاكثر رواجا) يتدخل الجيش بقوة ويستلم الحكم بذريعة عجز المدنيين عن ادارة الدولة، وتقاس بعدد مرات تكرارها من حيث محاولات ناجحة ومحاولات فاشلة.

وتحدث الانقلابات عادة نتيجة لعدم وجود مؤسسات ديمقراطية ثابتة وراسخة تفشل هذه الاساليب وتحمي الشرعية.وكثيرا ما تكون الانقلابات ضربات استباقية للثورات الحقيقية وعلى هذا الاساس يجب التفريق بينها وبين الثورة.[1]

2.العنف غير الرسمي(الشعبي) public violence ومن مؤشراته:

ا.المظاهرات

يطلق مصطلح المظاهرة على تجمع من المواطنين قد ينتمون الى فئة معينة كالطلبة أو العمال أو عدة فئات ، وقد تكون منظمة وغالباً ما تكون غير منظمة وعفوية وغير عنيفة لا تمارس خلالها أعمال التدمير والتخريب والقتل ، ويكون هدفها اعلان الاحتجاج ضد قرار سياسي معين أو شخصية رسمية أو ضد سياسة دولة أجنبية ، والمظاهرة في جوهرها إعلان عدم الرضا وإشعار المسؤولين بأن هناك أمر غير مقبول يجب إعادة النظر فيه ويعد ذلك عملا مشروعا.[2]

ويميز الدارسون بين مظاهرات محدودة العدد وهي التي يشارك فيها عشرة الاف شخص أو أقل ، وبين مظاهرات عامة ضخمة العدد ويشارك فيها أكثر من عشرة الاف شخص ، غير أن هذا التقسيم يشوبه الضعف بالنظر الى الوزن النسبي للعدد عشرة الاف بالنسبة لعدد السكان في الدولة ، فعدد (10,000) شخص بالنسبة لبلد مثل الاردن لا يقارن بالضرورة مع بلد اخر أضخم عدد كالولايات المتحدة مثلا.

وبالتالي ستحاول الدراسة أن تعتمد على مبدأ الانتشار الجغرافي في بلدان عينة الدراسة.

[1]- الكيالي، عبد الوهاب ، موسوعة علم السياسة، ، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1995، ص648.
[2]- شفيق، أمينة، الاحتجاج ظاهرة للدراسة، مجلة اوراق عربية، ع1، سنة 1986، ص26.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ب.الاضرابات

الاضراب هو امتناع العمال في أحد مجالات الصناعة أو الخدمات عن العمل لفترة تطول أو تقصر بقصد الضغط على صاحب العمل للاستجابة لمطالبهم الفئوية المتعلقة بساعات العمل والاجور وظروف العمل ، أو بقصد الاحتجاج على بعض سياسات النظام أو قراراته التي قد لا تشكل مساساً مباشراً بمصالح العمال ، ولكن يرى العمال أنها تمثل ضرراً بالصالح العام.[1]

وهذ النوع من الاحتجاجات ذو طابع سلمي لاتصاحبه خسارة في الارواح والممتلكات ، وقد يقتصر الضرر فيه على التوقف عن العمل وبذلك يكون الاضراب ذا تأثير فعال من خلال ما يقود اليه من خسائر اقتصادية نتيجة للامتناع عن العمل .

وستركز الدراسة على حصر عدد المرات التي حصلت فيها الاضرابات.

ج.الاغتيال السياسي

وهي عمليات القتل او محاولات القتل التي تستهدف شخصيات سياسية مثل رؤوساء الدول والوزراء والقيادات والعناصر البارزة في الاحزاب والمؤسسات الرسمية وقيادات أحزاب المعارضة والعناصر البارزة فيها لتحقيق أهداف سياسية.[2]

ويطرح الباحثون عدة معايير للتمييز بين الاغتيال السياسي وغيره من أشكال الاغتيال كالاغتيال التكسبي والاغتيال الثأري ، منها طبيعة المستهدف فالاغتيال السياسي هو الذي يستهدف شخصيات سياسية سواء في الحكم او المعارضة ، وكذلك هدف الفاعل ودوافعه فالاغتيال السياسي هو الذي تكون أهدافه ودوافعه سياسية.

ويعد الاغتيال السياسي أحد أساليب الصراع على السلطة فقد تلجأ قوى المعارضة الى اغتيال بعض أعضاء النخبة الحاكمة بقصد اضعافها وخلق حالة من الخوف لديها ، وقد تقوم النخبة الحاكمة بتصفية جسدية لبعض المعارضين.[3]

---

[1]- الرشواني، منار محمد، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الاردن، ص26.
[2]- العكره، ادونيس،الارهاب السياسي، بحث في اصول الظاهرة وابعادها الانسانية، بيروت، دار الطليعة للنشر، 1983، ص82.
[3]- ابراهيم ،حسنين توفيق ، ظاهرة العنف السياسي في العالم العربي ، ص94.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وستحصر الدراسة عمليات الاغتيال التي حدثت فعلا والمحاولات التي انتهت الى الفشل والتي على الرغم من فشلها الا انها تعكس دلالات معينة فيما يتعلق بانتشار أعمال العنف السياسي غير الرسمي وشدتها.

د- أحداث الشغب

هي تجمعات من المواطنين توصف بأنها غير منظمة – وان كانت في حالة استمرارها أكثر من يوم تصبح شبه منظمة- تهدف الى اعلان الاحتجاج ضد النظام او بعض سياساته ومواقفه ، او ضد احدى القيادات الرسمية فيه من خلال استخدام القوة المادية من قتل وتدمير وتخريب .[1]

ويميز بين أشكال احداث الشغب طبقا لمعيار الانتشار الجغرافي ، فاحداث الشغب العامة هي التي تنتشر في نطاق جغرافي واسع نسبيا (عدة مدن) وتشارك فيها عدة فئات إجتماعية كالطلبة والعمال والعاطلين عن العمل ، بينما احداث الشغب المحدودة هي التي تنتشر في نطاق جغرافي ضيق نسبيا (حي سكني مثلا) وتشرك فيها فئة اجتماعية واحدة ، وتقاس أحداث الشغب بعدد مرات تكرارها.

ه- التمرد

هو الرفض والمقاومة للسلطة ، ويتخذ أشكالاً متعددة منها ما هو ذهني فكري أي رفض أسس العلاقات والمقولات الفكرية للنظام السائد والدعوة لتغييره ، ومنها ما هو جماعي وهو ذو نتائج خطيرة لانه يؤثر في النظام العام ويعرض سلامة الدولة ونظامها للخطر لا سيما اذا اقترن باستخدام السلاح ، وفي هذه الحالة تحدد القوانين الجزائية عقوبات صارمة تصل للاعدام.[2]

وقد يستخدم المصطلح في الادبيات السياسية ليعني ثورة بهدف قلب نظام الحكم و بهدف الانفصال، وعلى أية حال لا بد من التمييز بين المفهومين إذ أن التمرد حالة سلبية رفضية بينما الثورة نظرة ايجابية تستهدف بناء نظام جديد وهذا ما يفرض على الثائر الانضباط والالتزام.

ونظرا الى التشابك والتداخل بين أحداث الشغب والتمرد من حيث استخدام القوة المادية والانتشار الجغرافي ، يتم عند الباحثين ادراجهما في فئة تحليلية واحدة تسهيلاً لعملية التحليل والمقارنة.

---

[1] - ابراهيم، حسنين توفيق ،ظاهرة العنف السياسي في العالم العربي ، ص90.
[2] - الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة علم السياسة، ص785.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المطلب الثاني

مؤشرات الاستقرار المؤسسي (الحكومي)

يعرف الاستقرار الحكومي بأنه عدم حدوث تغيرات سريعة ومتتابعة في عناصر الهيئة الحاكمة [1] أما الاستقرار في النظام السياسي وكما تم توضيحه سابقاً فيعني عدم حدوث تحولات سريعة في النظام السياسي للدولة من شكل معين الى نقيضه.

مؤشرات استقرار المؤسسات

1.مؤشر الاستقرار الحكومي (تأليف حكومات- تعديلات حكومية – اقالة حكومات- تغيرات برلمانية) ويتم قياس هذا المؤشر من خلال المؤشرات الفرعية التالية:

ا.**مؤشر التغيير الحكومي (الوزاري)**

ويسمى أيضا باقالة الحكومة وتعرف بأنها الاقرار الصادر عن رئيس الدولة سواء أكان ملكاً أو رئيساً للجمهورية أو هيئة رئاسية مشتركة باقصاء الوزارة عن الحكم ، وينتج عن ذلك سحب الصلاحية من أعضائها ما خلا تصريف بعض الاعمال الروتينية العادية الى حين تأليف وزارة أخرى تخلفها.[2]

ب. **التعديل الوزاي (الحكومي)**

هو التغيير الذي يمس أعضاء مجلس الوزراء باستثناء رئيس الوزراء ، ويشمل التعديل الوزاري دخول أعضاء جدد الى مجلس الوزراء أو خروج أعضاء منه ، وكذلك عملية إعادة توزيع الحقائب الوزارية بين أعضائه. [3]

وستحاول الدراسة رصد عدد المرات التي حدث فيها تغيير وزاري أو تعديل في دول العينة خلال فترة الدراسة.

---

[1]- معوض، جلال، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وابعادها الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، ص132.
[2] - الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة علم السياسة، 1995، ص 224.
[3]- الرشواني، منار محمد، اثر سياسات التكيف الهيكلي على الاستقرار السياسي في الاردن، ص 27.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

ج- استقرار البرلمان:

ان البرلمان هو الممثل للشعب في كل الانظمة على اختلاف أنماطها ، ولا يجوز للسلطة التنفيذية أو رأس الدولة حل البرلمان على اعتبار ان شرعية البرلمان تستمد من الشعب وفق عملية الانتخاب ، ولكن في بعض الحالات تظهر صور لعدم الاستقرار بالنسبة للبرلمان تتمثل في استقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان ، أو حل البرلمان قبل استيفاء مدته القانونية ، وهذا الامر موجود في الانظمة الديمقراطية البرلمانية حيث يدخل الحل في اطار التوازن مع السلطة التشريعية .

2- مؤشر الاستقرار غير الحكومي:

أ- **الاحزاب السياسية** : تعرف بأنها مجموعة من الافراد تتضامن وتعمل معاً بهدف السيطرة الكلية أو الجزئية على النظام السياسي من أجل تحقيق أهداف مشتركة تتفق عليها سلفاً ، وهناك أنماط مختلفة للنظم الحزبية التي تتبناها الدول في الوقت الحاضر وهي نظام الحزب الواحد ونظام الحزبين والنظام متعدد الاحزاب. [1]

وهناك تفسيرات متعددة حول الانظمة الحزبية ودورها في التأثير على الاستقرار السياسي للدولة، حيث يرى البعض بأن ظاهرة التعددية الحزبية التي تتسم بضعف الائتلافات وتفاقم الصراعات فيما بينها ، غير قادرة على إقامة سلطة حكومية مستقرة خاصة اذا كان شكل الصراع بين الاحزاب ذات طابع طائفي ومذهبي ، والبعض الاخر يرى بأن النظام الحزبي الواحد هو الاكثر استقرار وأقل صراعاً على السلطة باعتبار أن هذه الانظمة تمتلك درجة عالية من المؤسساتية والفعالية .[2]

ان النظرة السلبية لدور الاحزاب في تحقيق الاستقرار جاءت انطلاقا من انها تعمل على تقسيم الولاء وتقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة للوصول الى مراكز القوة والنفوذ ، فضلا عن الفساد السياسي الذي ينعكس سلباً على الاستقرار السياسي.

أما الدور الايجابي للاحزاب في تحقيق الاستقرار يكمن في النظام الحزبي القوي القادر على تنظيم وتوسيع المشاركة داخل النظام السياسي بطريقة تضمن عدم حصول الثورات

[1] - خشيم ، مصطفى عبد الله،موسوعة علم السياسة ، ص29.
[2] - المرجع السابق، ص357.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والاضطرابات مع ايجاد قنوات خاصة للمشاركة من قبل الجماعات الجديدة بطريقة لا تحدث ارباكا للنظام.[1]

جدول رقم (2)

مؤشرات الاستقرار/ عدم الاستقرار التي ستعتمد في الدراسة

مؤشرات العنف الرسمي (الحكومي)	مؤشرات العنف غير الرسمي (الشعبي)	استقرار المؤسسات
1.الاعتقال السياسي 2.احكام واوامر الاعدام المرتبطة بقضايا سياسية	1. المظاهرات 2. الاضرابات 3. الاغتيال السياسي او محاولة الاغتيال	1. التغيير الوزاري 2. التعديل الوزاري

[1]- الرشواني، منار محمد، اثر سياسات التكيف الهيكلي على الاستقرار السياسي في الاردن، ص120.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

العلاقة بين التنمية الاقتصادية

والاستقرار السياسي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الأول

العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي

يوجد ثلاثة أبعاد أساسية تتفاعل فيما بينها وترتبط ارتباطاً وثيقاً في احداث التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار السياسي ، والابعاد هي[1]:

اولا: البعد السياسي: المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، ويكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا لتجسيد الاستقرار السياسي ، من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة مفتوحة لكل المواطنين ، مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، وهيئة برلمانية مسؤولة لها من الإمكانيات ما تستطيع من خلاله أن تحقق نظاما إعلامياً يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن.

ثانيا: البعد الاقتصادي : والذي يتمثل في التنمية الاقتصادية للدولة والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى .

ثالثا: البعد الاجتماعي : يرتبط هذا البعد بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية ، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذلك علاقتها مع المجتمعات الخارجية الأخرى من زاوية ثالثة.

ولعل مكمن التفاعل بين هذه الأبعاد ، انه لا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة السياسية والاستقرار السياسي.

---

[1]- كريم، حسن ، مفهوم الحكم الصالح ، في كتاب **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، بيروت، 2004، ص99 .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الاول: العلاقة النظرية بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي.

تلعب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها المجتمعات دوراً أساسياً في تحديد درجة استقرارها السياسي ، وبذلك تعتبر التنمية الاقتصادية أحد أبعاد عملية التنمية الشاملة التي يحقق من خلالها المجتمع نمواً في دخل الفرد وزيادة في الاستثمار والانتاج بما يساهم في عملية التطوير والتحديث وهناك اتجاهان فيما يتعلق بالعلاقة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي.

اولا: الاتجاه الايجابي

يعتبر تحقيق الرفاهية للمواطنيين وإشباع حاجاتهم الأساسية ، أحد أهم أهداف التنمية الاقتصادية ، الامر الدي يُبرز الحاجة الى تعميق الاستقرار السياسي للحفاظ على هذه المكتسبات ، وقد أكد البنك الدولي على هذه الفكرة حينما أشارالى أن التنمية الاقتصادية اذا ما حققت تغييراً يلبي حاجات وطموحات الجماهير تعتبر عاملاً من عوامل الاستقرار السياسي نظراً لما تحدثه من خلق لفرص العمل ، وزيادة دخل الفرد ، وبالتالي تخفيف مشكلتي الفقر والبطالة ومن ثم تراجع احتمالات العنف الناجمة عن الاحباط والشعور بالغبن .[1]

وحسب هذا الرأي تكون البلدان الأعلى تقدماً في مجال التنمية الاقتصادية أقل احتمالاً للتعرض لاضطرابات عنيفة تنعكس على استقرارها السياسي بعكس البلدان الأقل تقدماً، وقد ربط البعض بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي من خلال الديموقراطية ، فالتنمية الاقتصادية تعمل على التحول الديموقراطي الذي يؤدي الى تخفيض العنف السياسي ، وبالتالي زيادة درجة الاستقرار السياسي نظراً لوجود مؤسسات سياسية تنظم العلاقة ما بين الحاكم والمحكوم وتضبط الصراع الاجتماعي.[2]

ويوجد مجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية التي تؤثر على الاستقرار السياسي في الدول ، فالحرية الاقتصادية وتوسيع الخيارات الاقتصادية أمام المواطنيين تساهم في زيادة الاستقرار السياسي للدولة ، كما أن تقليل أعداد الفقراء والعاطلين عن العمل وزيادة مستوى العدالة الاقتصادية بين المواطنيين ، وتخفيف الفقر التنموي من خلال توفير الحاجات الإنسانية

[1] - البنك الدولي ،تقرير عن التنمية في العالم ، (1996) ، ص 18.
[2] -ابراهيم ،حسنين،توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق. ص287.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الأساسية كالغذاء والملبس والمسكن المناسب وبعض الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة ووسائل الانتقال، يزيد من مستوى التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي.[1]

كما إن من آليات تحقيق التنمية الاقتصادية ، زيادة مستوى الحريات السياسية ، كحرية الرأى وحرية الانتخاب والتصويت ، التي تعتبر الغاية الأساسية للتنمية والوسيلة الرئيسية في تحقيقها ، فاشراك الافراد في تحديد نوع ومستوى التنمية الاقتصادية التي يرغبون فيها ، ينعكس بشكل كبير على نوعية القرارات السياسية التي يتخذها صانع القرار مما يزيد من خيارات الافراد ومستوى اشباعهم ، ويقلل من عدم العدالة الاقتصادية للافراد .

ويعتبر هذا الاتجاه أن التنمية الاقتصادية ترتبط بالاستقرار السياسي من خلال تعزيز مؤشرات الديمقراطية المبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع وتعتمد سيادة القانون ، وتقوم بإدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، وأن تقوم على إدارتها مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها على التعامل مع قضايا إدارة أموال الدول ومواردها بكل احتراف ومهنية عالية، وتضع مصلحة المجتمع وأفراده في أولى غاياتها.

إن تلك الركائز لها أثرها على التنمية فهي تساعد إلى حد كبير في الارتقاء بالشؤون الصحية والتعليمية والرعاية وتنوع الخدمات وغيرها ، كما تساعد الفئات المهمشة على المشاركة في شؤون الحياة العامة ، وتساهم في زيادة الشعور بالرضا بين المواطنيين وتعزيز شرعية النظام القائم بما يقود الى تعميق حالة الاستقرار السياسي في الدولة.

ثانيا: الاتجاه السلبي

يربط هذا الاتجاه بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي من خلال الآثار التي تنجم عن المتغيرات الاقتصادية السريعة التي تحدثها التنمية الاقتصادية والتي تؤدي الى إبراز قوى إقتصادية وإجتماعية جديدة لها مطالب جديدة تشكل ضغوطاً على النظام السياسي ، واذا لم يتمكن النظام من تطوير ذاته عن طريق تدعيم المؤسسات القائمة وإنشاء مؤسسات جديدة فإنه

[1]- أمين، جلال ،كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية،القاهرة، دار الشروق، ط١، ٢٠٠٧ ص٦٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يلجأ الى العنف مع هذه القوى وتحجيم مطالبها ، ولا شك في أن العنف يولد العنف المضاد وبالتالي ازدياد درجة عدم الاستقرار السياسي . كما أن التنمية الاقتصادية تعمل على ادخال العلم والتكنولوجيا في العملية الانتاجية والتنموية أي إدخال نوع جديد من القيم المصاحبة لهذا التطور الى مجتمعات لم تكن بعد جاهزة لاستقبالها ،مما يحدث نوعاً من عدم التناغم والتناسق بين طبقات المجتمع (بين تلك التي عملت على مجاراة القيم الجديدة ونمط الحياة الجديدة وبين تلك التي بقيت كما هي) ،الأمر الذي يؤدي الى اخفاق فكرة الاجماع القومي وبالتالي احداث حالة من عدم الاستقرار السياسي.[1]

المطلب الثاني

قياس وتحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية في دول عينة الدراسة

تعتبر مؤشرات التنمية الاقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية للوقوف على اتجاهات التنمية ، وللحكم على مدى نجاح التخطيط الاقتصادي لتحقيق الأهداف التنموية في بلد ما ، وغالباً ما يتم اللجوء لمؤشرات التنمية الاقتصادية بهدف المقارنة بين مدى تقدم اقتصاد دولة ما أو مجموعة من الدول باقتصاد دولة أخرى ، كالمقارنة بين اقتصاد الدول النامية واقتصاد الدول المتقدمة. ومن هذا المنطلق فإن مؤشرات التنمية الاقتصادية هي تعبير كمي عن المتغيرات التي تحدث في الاقتصاد سواء أكان هذا التغيير إيجابياً أم سلبياً، وحتى يمكن التعبير عن أي متغير اقتصادي بمؤشر للتنمية الاقتصادية يجب أن يمثل هذا التغيير بعض العوامل الممثلة للتنمية او حالتها، وفي هذا المطلب سيتم قياس مؤشرات التنمية الاقتصادية في دول عينة الدراسة التي تم تحديدها سابقاً في الفصل السابق بغية الوقوف على حالة التنمية الاقتصادية في الدول العربية وعلى النحو التالي :

[1]- الرجوب،سلامة،الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على الاستقرار السياسي في الدول العربية ،ص١٠١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أولاً: الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نموه

جدول رقم (4)حجم الناتج المحلي الاجمالي(مليون دولار) ومعدل نموه

السنة/الدولة	الأردن		السعودية		مصر		تونس	
	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي
1995	6.650	6.2	127.81	1.5	60.106	4.6	18.050	2.4
1996	6.456	5.2	141.32	3.4	67.650	5.5	19.562	7.1
1997	6.276	3.3	146.99	2.6	75.781	5.5	18.934	5.4
1998	7.306	3	128.37	2.8	82.710	4	20.054	4.8
1999	7.465	3.4	113.20	.7-	89.064	5.1	20.782	5
2000	8.460	4	188.44	4.9	92.590	5.4	19.435	4.7
2001	8.976	4.2	188.01	1.5	90.367	3.5	20.056	5.2
2002	9.583	5.8	188.55	1.1	85.180	2.4	23.143	1.7
2003	10.196	4.2	214.57	7.1	81.135	2	26.876	5.3
2004	11.411	8.6	250.33	5.3	82.6233	3.5	29.384	5.8
2005	12.611	8.1	315.33	5.6	89.528	5	29.026	5
المتوسط	9.539	5.66	200.292	3.51	89.673	4.56	24.53	5.24

المصدر
البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم،(1995-2005)
التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية، الامانة العامة، (1995- 2005).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الاردن قد شهد تذبذباً ،مرةً صعوداً وأخرى هبوطاً، فقد حقق الاردن خلال عام 1995 معدلاً في نمو الناتج المحلي الاجمالي بلغ ما نسبته 6.2% ويعود هذا الارتفاع الى جملة من الاسباب أهمها[1]:

ارتفاع صادرات الأردن ما يزيد عن 20% والتحسن في أداء قطاعات الصناعة والسياحة، واستمرار الاردن في تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي الذي أدى (حسب التقاريرالدولية) الى تخفيض نسبة العجز في الميزانية ومعدلات التضخم الى نسب مقبولة ، وزيادة حجم الاستثمارات الخاصة الأجنبية والمحلية.

أما في الفترة الممتدة بين عامي 1997-1999 شهدت النسبة تراجعاً الى ما نسبته 3,3% عما كان عليه الحال عام 95 ، ويعود هذا الامر الى جملة من الأسباب والعوامل والظروف الإقليمية والدولية والتي كان من أهمها الازمة المالية الاقتصادية التي هزت مناطق جنوب شرق آسيا وما نتج عن ذلك من انكماش الإقتصاد العالمي ، وتضرر الاقتصاد الأردني من ذلك جرّاء

[1]- مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا،اسكوا، الامم المتحدة، نيويورك ،1995،ص 31.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

انخفاض صادراته الى أكبر الأسواق للصادرات الأردنية (أسواق الخليج، والأسواق الآسيوية) ،وكذلك جرّاء استمرار حالة عدم الإستقرار السياسي بسبب جمود عملية السلام واستمرار الصعوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق.[1]

أما الفترة الممتدة بين 2000 - 2005 عاد الاقتصاد الاردني الى التحسن وشهد دفعة كبيرة تمثلت في نمو الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٠٥ بنسبة بلغت ٨,١% نتيجة لمجموعة من العوامل، منها قبول الأردن في منظمة التجارة العالمية الامر الذي شجّع على تدفق الاستثمارات المباشرة الى البلد وانخفاض مستويات التضخم وازدهار السياحة ،هذا بالاضافة الى أن عدم الاستقرار في العراق ساهم في تحويل مبالغ مالية ضخمة ساهمت في دفع وتسارع عملية النمو في هذا البلد .[2]

أما ***المملكة العربية السعودية*** التي يعد اقتصادها أكبر الإقتصاديات العربية ، فانه يعتمد بشكل أساسي على تصدير النفط ، لذلك يتأثر بشكل مباشر وكبير بالتطورات والأحداث الاقليمية والدولية خاصة مايتعلق بأسعار النفط صعوداً أو هبوطاً ،ففي العام 1995 نما الناتج المحلي السعودي بنسبة 1,7% وهو نمو متواضع بالنسبة لاقتصاد بذلك الحجم ، وكان العامل الأساسي في ذلك هو النمو الذي شهده قطاع النفط الذي يمثل ما يربو على ثلث الناتج الاجمالي للمملكة وأكثر من 95 %من صادراتها.[3]

أما خلال الفترة 1997-1999 فقد تراجع النمو في الناتج المحلي الاجمالي تراجعاً شديداً ففي العام 1999 بلغ معدل النمو (-0,7%) ويعزى هذا الى جملة من العوامل والتطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي ، والتي كان من أهمها الانخفاض الكبير الذي حدث على الأسعار العالمية للنفط والذي بلغ قرابة 31 % (حيث قدر سعر النفط خلال ذلك العام ١٢ دولار للبرميل بعد أن كان ٢٠ دولار عام ٩٦) ، ما أدى الى تراجع القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والتي بلغت حسب التقديرات 29 % .[4] ونتيجة لهذا الانخفاض في الأسعار انخفضت الايرادات الحكومية الى ما يقارب 23% نظراً للوزن الكبير لهذه الايرادات والتي تشكل 75% من مجمل الايرادات السعودية ، وكل هذا الامر كان بسبب انتشار الأزمة المالية

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية، الامانة العامة،1997،ص15.
[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية،2005، ص25.
[3]- التقرير الاقتصادي العربي العربي الموحد جامعة الدول العربية،١٩٩٥،ص 13.
[4]- مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في دول غربي آسيا،١٩٩٩ ،ص10.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الآسيوية في هذه الفترة ،واستمرت هذه الأوضاع في التأثير على الاقتصاد السعودي عام 2001مع إضافة عامل جديد وهو أحداث ١١ /أيلول.

أما خلال الفترة بين عامي 2003 -2005 فقد حقق الاقتصاد السعودي نمواً كبيراً في ناتجه المحلي بلغ في المتوسط 6,6% وقد كان قطاع النفط هو المحرك أيضاً لهذا النمو، فقد ارتفعت أسعار النفط وكذلك انتاجه وكان لهذا الامر ان دعم الاقتصاد السعودي دعماً لم يحظ به من قبل طوال سنين عديدة ، هذا بالإضافة الى عمل الحكومة السعودية على تطبيق برامج للإصلاح الإقتصادي بحيث ازدادت حصة القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي وتحسن قطاع البترو كيماويات .[١]

أما ما يتعلق بالاقتصاد المصري قد حقق خلال العام 1995 نمواً في ناتجه الإجمالي بنسبة 4,6% ويعود ذلك الى مجموعة من العوامل نذكر منها تطبيق مصر برنامجاً للإصلاحات الإقتصادية عبر تخفيض الدعم الحكومي وازدياد الصادرات النفطية وغير النفطية، بالإضافة الى ارتفاع عائدات المصريين في الخارج والتي بلغت 4,7 مليار دولار عام 1995.[٢]

أما خلال الفترة من 1997-2000 حقق الناتج المحلي المصري نموا بلغ في المتوسط 5,5% ويعزى ذلك الى ارتفاع معدلات الاستثمار المحلية والاجنبية والى تسريع عمليات الخصخصة والتي أدت الى رفع معدلات الإدخار وزيادة الإنتاجية ، وكذلك بسبب استمرار النمو في القطاع السياحي الذي بلغت ايراداته خلال عام 98 وحده 3 مليار دولار .[٣]

أما خلال الفترة 2001 -2003 فقد تراجعت نسبة النمو الى 2% عام 2003 ويعود ذلك بشكل أساسي الى أحداث 11\أيلول التي تركت آثارها المدمرة على الاقتصاد المصري ، والتي تمثلت بخسائر كبيرة في قطاعات السياحة وقناة السويس وعوائد الاستثمارات المصرية في الخارج والتي بلغت جميعها 4 مليارات دولار.[٤]

أما تونس فقد حافظت على نسب نمو مرتفعة خلال معظم سنوات الدراسة بلغت في المتوسط ٥،٥ % ، ويعود هذا الامر في الاساس الى قطاعي الزراعة والصيد البحري اللذان بلغت

[١]- مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في دول غربي آسيا،،2005، ص25.
[٢]- مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في دول غربي آسيا،1995، ص29.
[٣]- مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في دول غربي آسيا، 2000، ص31.
[٤]- التقرير الاقتصادي العربي،الموحد ، 2003، ص10 -11.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قيمتهما المضافة 8% خلال الفترة 1999- 2003، والى ثبات نسبة النمو السكاني عند 1%، وكذلك ارتفاع نسبة الاستثمارات الى الناتج الاجمالي بحدود 23% عام 2004. [1]

ثانيا: مؤشر نسبة النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

يبين الجدول التالي نسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية المدروسة

جدول رقم (5)

نسبة النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في دول عينة الدراسة (%)

السنة/الدولة	الأردن (%)	السعودية (%)	مصر(%)	تونس(%)
1995	3	2-	3	1
1996	1-	1	3	6
1997	0	0	4	4
1998	0	0	2	3
1999	2	3-	4	5
2000	2	3	3	4
2001	3	2-	2	4
2002	3	2-	0	1
2003	2	5	1	5
2004	6	3	2	5
2005	6	3	3	3

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1995-2005

شهدت فترة التسعينات تراجعاً كبيراً في نسبة النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل من الأردن والسعودية بينما شهدت كل من مصر وتونس نسبة نمو إيجابية خلال نفس الفترة ففي الاردن شهد عام 1995 نمواً في نصيب الفرد بلغ 3% وذلك بفعل النمو الكبير الذي حققه الناتج الإجمالي للدولة خلال ذلك العام .

أما خلال الفترة بين 1996-1998 فقد تراجعت نسبة النمو الى الصفر المنوي ويرجع ذلك بنسبة كبيرة الى انخفاض حجم الصادرات الاردنية ، والازمة المالية في شرق آسيا ، وترافق دلك مع ارتفاع النمو في عدد السكان الى 4,5%.[2] لكن الفترة 1999-2001 شهدت ارتفاعا

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004، ص15.

[2]- البنك المركزي الأردني،التقرير الإحصائي السنوي، عمان،1999،ص28.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وصل الى نسبة 3% عام 2001 ،ثم وصلت الى أعلى مستوى لها بين عامي 2004-2005 حيث وصلت الى نسبة 6% نتيجة لانتعاش الاقتصاد الاردني وارتفاع نسبة الصادرات الوطنية وارتفاع حوالات الاردنيين في الخارج ، واستقرار الاسعار العالمية خصوصا في اسعار المنتجات النفطية والسلع الاساسية.

وفي المملكة العربية السعودية شهدت فترة التسعينات برمتها نمواً سالباً في نسبة نصيب الفرد من الناتج الإجمالي وتراوحت في الفترة (1995-1999) ما بين 1- (-3)% ، وذلك بسبب التراجع الإقتصادي الذي عانت منه الإقتصاديات الخليجية بشكل عام بفعل الحصار الإقتصادي على العراق والإعتماد الكبير للسعودية وبلدان الخليج على تصدير النفط الامر الذي أثر على إقتصادياتها و انعكاس ذلك على معدلات دخل الأفراد فيها ، و تحسن الامر بين عامي 2003 -2005 حيث تراوحت النسبة بين 3-5% نتيجة للتطورات الحاصلة على القطاع النفطي وتأثيراته على الإقتصاد السعودي بشكل عام.

أما في مصر فقد حققت نسبة النمو لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي خلال عقد التسعينات نمواً إيجابياً بلغ 3% خلال الفترة 1995- 1999 . إلا أنه وخلال الفترة 2002 -2003 تراجعت النسبة وبشكل كبير الى 1% عام 2003 ، وذلك بفعل الإنعكاسات الكبيرة التي تركتها الأوضاع الدولية والأقليمية على الإقتصاد المصري ، وازدياد معدلات الفقر والبطالة نتيجة لتراجع الاداء الإقتصادي ، ثم عادت النسبة الى التحسن النسبي في الفترة اللاحقة حتى عام 2005 حيث بلغت 3% بفعل النمو الإقتصادي الذي ناهز 4% خلال نفس العام .

أما تونس حافظت على نمو إيجابي في نصيب الفرد خلال معظم سنوات الدراسة وتجاوزت في سنوات عدة حاجز 4% وخلال عام 1996 بلغت النسبة 6% باستثناء الأعوام 1995-2002 الذي بلغت فيهما النسبة 1% بسبب تراجع الاداء الإقتصادي بشكل كبير خلال هذين العامين (راجع جدول رقم ٤).

من خلال ما سبق نجد أن الإقتصاد السعودي هو أكثر دول عينة الدراسة تقلباً وتذبذباً بالمقارنة مع كل من الأردن ومصر وتونس ويرجع الأمر في هذا الى طبيعة إقتصاديات كل دولة.

فالإقتصاد السعودي هو إقتصاد أحادي الانتاج لاعتماده الشديد على النفط كمورد شبه وحيد للدخل، وقد أدت الإرتفاعات المستمرة لأسعار النفط الى تجاهل الحكومة السعودية ومعها الدول الخليجية الأخرى لأية بدائل أخرى، مما يجعلها عرضةً للاهتزازات الناجمة عن أية أزمة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تصيب الإقتصاد العالمي أو أسعار النفط وبالتالي التاثر السلبي لنمو الإقتصاد ودخول الافراد ، بينما في المقابل تعتبر إقتصاديات تونس ومصر والاردن اكثر تنوعاً مما جعلها اكثر قدرة على مسايرة الأحداث والتطورات من الناحية الإقتصادية وبالتالي نما فيها الإقتصاد الوطني ومعدل دخل الفرد بصورة مقبولة.

ثالثا : مؤشر التنمية البشرية

يعتبر مؤشر التنمية البشرية من المؤشرات المركبة والذي جرت فيه محاولة الربط بين مفردات نوعية الحياة المادية بالناتج القومي المعدل بالقوة الشرائية .

(أ)- متوسط العمر المتوقع عند الولادة

جدول رقم (6)

متوسط العمر المتوقع عند الولادة في دول عينة الدراسة (بالسنوات)

السنة/الدولة	الأردن (سنة)	السعودية (سنة)	مصر(سنة)	تونس(سنة)
1995	69	70.7	64.8	68.7
1996	69.8	71	65.1	68.9
1997	70.1	71.4	66.3	69.5
1998	70.4	71.7	66.7	69.8
1999	70.1	71.3	67	70
2000	70.6	71.9	67.8	71.2
2001	70.6	72	68.3	72.5
2002	71	72	68.6	72.7
2003	71	72	69	73
2004	71.6	72	70.2	73.5
2005	72	72	70.7	73.5
المتوسط	77.6	78.8	74.4	78.3

المصدر: تقرير التنمية البشرية، الامم المتحدة، نيويورك، 1995-2005.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان الاردن قد حقق في هذا المؤشر مستويات جيدة فقد ارتفع العمر من(69 سنة) عام 1995 الى (70,6سنه) عام 2001 ليصل الى (72 سنة) عام 2005 . فتجاوز بذلك المتوسط العالمي وهو (66,7) ومقاربا للمتوسط في الدول المتقدمة (77) سنة . [1] ويرجع هذا التحسن في العمر المتوقع عند الولادة الى الاستثمارات الضخمة التي

[1]- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية، 2006،ص 10.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

استثمرها الاردن في القطاع الصحي ، حيث بلغ الانفاق على الصحة من الناتج المحلي الاجمالي(10%) عام 2004 بالمقارنة (3,5%) عام 1995، وكذلك الى تحسن الخدمات الصحية المقدمة حيث تشير التقديرات أن ٩١% من السكان تصلهم مياه شرب آمنة و٩٣% يحصلون على صرف صحي، هذا بالاضافة الى التحسن في الوعي الصحي والى تراجع نسبة الامراض السارية في الاردن .[١]

أما في السعودية فقد ارتفع العمر المتوقع عند الولادة من (70.7 سنة) عام 1995 الى (71,3 سنة) عام 1999، وتواصل الارتفاع ليصل الى (72 سنة) عام 2005 وهو بذلك قريب من المتوسط في الدول المتقدمة سابق الذكر.ويرجع هذا في الاساس أيضا الى الاستثمار الكبير في القطاع الصحي حيث وصلت نسبة الانفاق على هذا القطاع من الناتج القومي الاجمالي 5% في العشر سنوات الاخيرة وهي نسبة مرتفعة ، هذا بالاضافة الى التحسن الكبير في المؤشرات ذات الصلة بالقطاع الصحي مثل الحصول على الخدمات الصحية ومياه الشرب الآمنة حيث وصلت نسبة السكان الذين يحصلون على هذه الخدمات 100% خلال الفترة 1990 - 2001 .[٢] وبهذا كانت السعودية من بين أفضل خمس دول نامية من ناحية سرعة التقدم في مؤشر العمر عند الولادة خلال العشرين سنة الاخيرة .[٣]

أما مصر فقد حققت أيضا في هذا المؤشر تقدما على طول فترة الدراسة بحيث ارتفع المؤشر من (٦٤,٨ سنه) عام ١٩٩٥ الى (٦٨,٦ سنة) عام ٢٠٠٢ لتصل لاعلى مستوى وهو (٧٠,٧ سنة) عام ٢٠٠٥ .ويعود هذا التحسن المستمر الى ارتفاع الانفاق على القطاع الصحي والذي شكل ما نسبته ٤,٥% من الناتج القومي الاجمالي والى التحسن في المؤشرات ذات الصلة بالقطاع الصحي ، كنسبة من تصلهم المياه الامنة للشرب ٨٠% من السكان وكذلك٩٨% من يتمتعون بالخدمات الصحية .[٤]

---

[١]- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية ، 2004،ص10.
[٢]- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية، 2000، ص 256.
[٣]- التقرير الإقتصادي العربي الموحد جامعة الدول العربية،2004،ص 19.
[٤]- التقرير الإقتصادي العربي الموحد جامعة الدول العربية،2002،ص 24.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تونس أيضا حققت في هذا المؤشر تقدما على طول فترة الدراسة ، فقد ارتفع المؤشر من (٦٨,٧ سنة) عام ١٩٩٥ الى (٧٠ سنه) عام ١٩٩٩ واستمر هذا الارتفاع في الفترة ما بين عامي ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ ليصل الى (٧٣,٥ سنة)عام ٢٠٠٥، وهو معدل متجاوز للحد العالمي وهو(٦٦,٧ سنة) ومقارب للمتوسط في الدول المتقدمة (٧٧ سنة) .ويعود هذا ايضاالى ارتفاع نسبة الانفاق على القطاع الصحي بمجمله حيث بلغت النسبة ٦% خلال الفترة ١٩٩٩- ٢٠٠٢ بالاضافة الى تحسن المؤشرات الاخرى المتعلقة بالقطاع الصحي ، منها ان نسبة من تصلهم مياه شرب آمنة بلغت ٩٥% من السكان و٨٥% من يحصلون على الصرف الصحي ، هذا بالاضافة الى عدم انتشار الامراض المستعصية وانخفاض نسبها بالاضافة الى وجود سياسة وقائية وعلاجية عملت على تحسين الاوضاع الصحية للمجتمع.[1]

[1]- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية،2004،ص25.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(ب)- معدلات محو الامية وقيد التعليم

جدول رقم (7)

نسبة محو الامية لدى البالغين في دول عينة الدراسة (%)

نسبة محو الامية لدى البالغين في دول عينة الدراسة (%)				
السنة/الدولة	الأردن	السعودية	مصر	تونس
1995	86.6	63	51.4	66.7
1996	87	72.5	51.9	67
1997	87.2	73.4	52.7	67
1998	88.6	75.2	53.7	68. 7
1999	89.2	76.1	54.6	70
2000	89.9	76.8	55.1	71.5
2001	90.3	77.1	56.1	72.1
2002	91	78	55.6	73.2
2003	91	78.8	56.2	73.8
2004	91	79.4	71.4	74.2
2005	91	83	71.4	74.3
المتوسط	98.2	83.3	63	77.8
مجموع نسب الالتحاق بالتعليم في دول عينة الدراسة (نسبة مئوية %)				
السنة/الدولة	الأردن	السعودية	مصر	تونس
1995	66	57	69	69
1996	66.8	56.3	71.2	69
1997	66	56	72	70
1998	69	57	74	72
1999	70	61	76	74
2000	77	57.3	76	75
2001	77	58	76	76
2002	77	57	76	76
2003	78.8	58.2	75.8	76
2004	79	59	76	75
2005	79	76	76.9	76.3
المتوسط	80.5	65.3	81.8	80.3

المصدر: تقرير التنمية البشرية، الامم المتحدة ، نيويورك، 1995- 2005.

من خلال الجدول السابق نجد ان الاردن حقق مستويات متقدمة جدا في نسبة محو الامية لدى السكان البالغين ، فقد شملت النسبة 89,2% من السكان عام 1999 مرتفعة عما كان عليه الحال عام 1995 وهي 86% ،واستمرت هذه النسبة في الارتفاع حتى وصلت بين عامي 2001 و2005 الى 91% ، وبهذه النسبة شارف الاردن على تحقيق الاهداف الانمائية للالفية الخاصة بشمولية التعليم بحلول عام 2015.

هذا بالاضافة الى تحقيق تقدم في نسب الالتحاق بالتعليم ، فقد تراوحت النسبة بين عامي (1995 - 1999) ما بين 66- 70% وارتفعت الى 79% عام 2005. و يرجع ذلك الى ارتفاع نسبة الانفاق على التعليم من الناتج الاجمالي والتي تشكل نسبة 5% وهي نسبة مرتفعة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بالاضافة الى ازدياد أعداد المعلمين المؤهلين وارتفاع معدلات قيد الاناث في التعليم لاكثر من (13) مرة وتضاعف معدلات الذكور اكثر من (4) مرات خلال الفترة 1999- 2004.[1]

أما بالنسبة للسعودية نلاحظ أن هناك تقدماً خلال سنوات الدراسة جميعها فقد بلغت نسبة محو الامية عام 1999 (76,1 %) بالمقارنة مع عام ١٩٩٥، واستمرت النسبة في التقدم الملحوظ عام 2002 بحيث بلغت(78%) لتصل لاعلى مستوى عام 2005 وهي (83%) .ويرجع هذا في الاساس للاستثمار الكبير في التعليم حيث بلغت نسبة الانفاق على القطاع التعليمي من الناتج القومي الاجمالي خلال الفترة 1999- 2004 الى(9,3%) من الناتج الاجمالي للدولة.[2]

أمّا بالنسبة لمؤشر نسب الالتحاق بالتعليم فجاءت الحالة مختلفة بعض الشيء ، فقد شهدت السعودية تراجعاً في بعض السنوات بعد الارتفاع الذي حققته في سنوات أخرى، فخلال عام 1995 بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم (57%) ، لتسجل تقدماً ملحوظاً بنسبة ٦١% عام ١٩٩٩ .الا أن هذه النسبة عاودت للانخفاض خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٤ بحيث بلغت (٥٧%) عام ٢٠٠٢ ، ثم عادت الى التقدم الكبير لتسجل (٧٦%) عام ٢٠٠٥ .

أما مصر فقد حققت عام ١٩٩٥ نسبة محو للامية بلغت (٥١,٤%) واستمرت بالتقدم في الفترة اللاحقة لتسجل عام ١٩٩٩ (٥٤,٦%) ، وتعد هذه النسبة متدنية جدا بحيث وصلت الامية في هذه الفترة الى ما يقارب من نصف السكان ، الا انه ما بين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ حققت مصر تقدماً لتصل الى ٧١,٤% لكنها ما زالت نسبة متدنية بالمقارنة مع باقي دول عينة الدراسة كالاردن والسعودية .

و يعزى هذا الانخفاض الى الارتفاع الكبير لاعداد السكان وما يقابله من ضعف في كفاءة تخصيص الموارد على أنشطة قطاع التعليم والضعف في المناهج الدراسية وعدم توافر البنى التحتية الاساسية اللازمة لعملية التعليم .[3]

أما بالنسبة لمجموع نسب الالتحاق بالتعليم فقد حققت مصر معدلات جيدة ومقاربة للدول الاخرى في عينة الدراسة مسجلة عام ٢٠٠٤ ما نسبته (٧٦%) ، متقدمة بذلك عن عام ١٩٩٥ و الذي بلغ ٦٩% .واستمرت هذه النسبة في الارتفاع مابين الفترة ١٩٩٩- ٢٠٠٥ لتصل الى(

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية،2004،ص 17.
[2]-المرجع السابق، ص١٧.
[3]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،جامعة الدول العربية،2002،ص 25.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٧٦%) وذلك بسبب ارتفاع قيد المسجلين في التعليم للذكور والاناث ٨٨% و ٨٢% على التوالي .

وبالنسبة لتونس فقد حققت أيضا تقدما على طول فترة الدراسة لمؤشر محو الامية ، فقد ارتفعت النسبة من (٦٦,٧%) عام ١٩٩٥الى ٧٠% عام ١٩٩٧ ، واستمرت النسبة في التصاعد في الفترة من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٥ لتتقدم من (٧٢,١%) عام ٢٠٠١ الى (٧٤,٣ %) خلال السنتين الاخيرتين من عمر الدراسة.

وكذلك الحال بالنسبة لمؤشر نسب الالتحاق بالتعليم فقد ارتفعت النسبة من(٧٠%)عام ١٩٩٧ الى (٧٤%) عام ١٩٩٩، وحافظت تونس على نسبة متقدمة خلال الفترة من ٢٠٠١- ٢٠٠٥ عند مستوى (٧٦%).

ويرجع التقدم في هذين المؤشرين الى ارتفاع نسبة الانفاق على التعليم بشكل عام بحيث وصلت خلال الفترة ١٩٩٦- ٢٠٠٣ ما نسبته ٧,٧% من اجمالي الناتج المحلي بالاضافة الى ارتفاع معدلات القيد في المراحل التعليمية كافة فقد تضاعف فيها معدل قيد الاناث اكثر من ١٣ مرة ومعدلات الذكور اكثر من ٤ مرات . [١]

[١]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، جامعة الدول العربية ،2004،ص 17.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

(ج)نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي(معدل بالقوة الشرائية)

جدول رقم (8)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي معادل بالقوة الشرائية في دول عينة الدراسة

السنة/الدولة	الأردن	السعودية	مصر	تونس
1995	4.187	8.516	3.829	5.261
1996	3.320	8.730	4.310	5.600
1997	3.450	10.120	523.0	5.300
1998	3.347	10.158	3.041	5.404
1999	3.347	10.815	3.420	5.957
2000	3.500	11.700	3.650	6.220
2001	3.870	13.330	3.520	6.390
2002	4.220	12.650	103.8	6.760
2003	4.620	13.430	4.300	7.330
2004	4.688	13.825	4.211	7.768
2005	5.530	15.711	4.337	8.371
المتوسط	4.407	12.898	4.193	7.036

المصدر: تقرير التنمية البشرية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، 1995-2005.

يبين الجدول السابق ان نصيب الفرد بالتذبذب بين عام واخر ، ففي الفترة (1997-1999) بلغ نصيب الفرد في المتوسط 3,500 دولار متراجعاً عما كان عليه الحال عام 1995 ما يزيد عن (4) الاف دولار ، ثم عاد الامر للتحسن في الفترة ما بين (2002- 2005) ليصل الى 5,500 دولار.

أما السعودية فقد شهد هذا المؤشر أيضا تقدما خلال كل سنوات الدراسة ، فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج الاجمالي عام 1995 ما قيمته (8.516) دولار. ثم ارتفع خلال الفترة 1997-1999 الى (10.500) دولار ،واستمر هذا المؤشر في التقدم ليصل الى مستوى (15.711)دولار عام 2005.

أما بالنسبة لمصرفقد عانى هذا المؤشر من تراجع في الفترة الممتدة بين عامي 1997-2002 بحيث بلغ خلالها نصيب الفرد من الناتج الاجمالي بالمتوسط (3.500) دولار ، متراجعاً عما كان عليه الحال عام 1995 (3.800 دولار) ويعود ذلك الى تراجع سعر صرف العملة المحلية وارتفاع الاسعار بنسبة اكبر من الزيادة في نصيب الفرد من الناتج الاجمالي ، مما

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

انعكس على الوضع المعيشي للسكان ثم عاد الى التحسن مرة اخرى عام 2005 ليسجل (4.300 دولار) .

وفي تونس أيضا حقق المؤشر تقدما فقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج الاجمالي من (5.300) دولار عام 1997 ، الى (5.957) دولار عام 1999 ، ليصل لاعلى مستوى له خلال سنوات الدراسة وهو (8.371) دولار عام 2005 ويرتبط هذا المؤشر بارتفاع الناتج الاجمالي ومعدل نمو السكان .

ويوضح الجدول التالي تطور مؤشر التنمية البشرية الكلي في دول عينة الدراسة

جدول رقم (9)

تطور مؤشر التنمية البشرية في دول عينة الدراسة وترتيبها حسب دليل التنمية البشرية

السنة/الدولة	الأردن	السعودية	مصر	تونس
1995	,729	,778	,612	,744
1997	,715	,740	,616	,595
1998	,721	,747	,623	,703
1999	,714	,754	,635	,714
2001	,743	,769	,648	,740
2002	,750	,768	,635	,750
2004	,760	,777	,702	,760
2005	,773	,812	,708	,766
المتوسط	,738	,768	,647	,721

المصدر: تقرير التنمية البشرية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، 1995-2005.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وفي خلاصة تقديمنا لمؤشرات التنمية البشرية الخاصة بدول عينة الدراسة نجد مايلي :

جدول رقم (10)

ترتيب الدول العربية المدروسة في مؤشرات التنمية الاقتصادية

المؤشر - الدولة	الاردن	السعودية	مصر	تونس
حجم الناتج المحلي	9.539	200.292	89.673	24.53
محو الامية	98.2	83.3	63	77.8
نسب الالتحاق بالتعليم	80.6	65.3	81.8	80.3
العمر المتوقع عند الولادة	77.6	78.8	74.4	78.3
نصيب الفرد من الناتج المحلي بالقوة الشرائية	4.407	12.898	4.193	7.036
المتوسط	54.06	88.11	62.61	53.59
ترتيب الدولة	الثالثة	الاولى	الثانية	الرابعة

المصدر:الجدول من إعداد الباحث بناءاً على الجداول السابقة.

زيادة مستويات التنمية الاقتصادية بين كافة الدول العربية المدروسة ، وعلى الرغم من الانجاز المتحقق ما زال هناك تفاوتاً كبيراً بين المدن والمناطق الريفية في الدول العربية ، ومازالت تعاني من تحديات على المستوى التعليمي ومن أهم هذه التحديات هو وجود فجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل وأن استمرارها يقود الى زيادة معدلات البطالة ومن ثم الفقر وهذا الامر يتناقض مع أهداف التنمية البشرية التي تسعى الى تمكين الناس والقضاء على البطالة وصولا الى تحقيق العيش الرغيد لابناء المجتمع .

أما فيما يتعلق بمستويات الدخل فهناك تفاوت كبير بين أعلى دولة في القيمة وهي السعودية و أدنى دولة وهي مصر ، ولكن هذه المستويات لا تعكس مستويات توزيع الدخل حسب فئاته أو حسب التوزيع الجغرافي بين الريف والحضر مما يعني أن هناك نسبة هامة من المجتمع ينخفض دخلها عن هذه المستويات مما يعني التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الطبقات الاجتماعية مما ينعكس على الواقع الانساني لمجمل أبعاده السياسية والاقتصادية والصحية والتعليمية وغيرها .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الثاني

قياس وتحليل مؤشرات الاستقرار السياسي في دول عينة الدراسة

يتناول هذا المبحث قراءة تحليلية لمؤشرات الاستقرار السياسي المختلفة والتي تم تحديدها في الجدول رقم (٣) في عينة الدراسة، ويوضح الجدول رقم (١٠) قياس هذه المؤشرات خلال فترة الدراسة الواقعة بين عامي (١٩٩٥- ٢٠٠٥)

الجدول رقم (١٠)

مجموع تكرارات مؤشرات الاستقرار /عدم الاستقرار السياسي في عينة الدراسة (١٩٩٥_٢٠٠٥)

الدول	المؤشر						
	الاستقرار الحكومي		العنف غير الرسمي			العنف الرسمي	
	تغيير وزاري	تعديل وزاري	مظاهرات	اغتيالات ومحاولات اغتيالات	اضرابات	الاعتقالات	أحكام واوامر الاعدام
الأردن	11	13	23	4	16	25	22
السعودية	1	2	7	_	_	24	3
مصر	3	2	22	_	49	42	5
تونس	1	8	6	_	7	13	_
المجموع	16	25	58	4	72	104	30

المصدر :

- تقارير منظمة العفو الدولية على شبكة الانترنت ، سنوات مختلفة .
www.amnesty.org/ar/annual-report/(2005)
- المنظمة العربية لحقوق الانسان على شبكة الانترنت ، التقرير السنوي .(١٩٩٥/٢٠٠٥)
www.aohr.net/arabic/data/Annual/2006/ANNUAL.xml.
- مركز الارض لحقوق الانسان ، مصر ، على شبكة الانترنت
www. lchr-eg.org
-المركز الوطني لحقوق الانسان .التقرير السنوي،٢٠٠٤، عمان –الاردن.
- موقع رئاسة الوزراء المصرية على شبكة الانترنت ..www.cabinet.gov.eg/Capinet/Former.aspx
- موقع رئاسة الوزراء الاردنية على شبكة الانترنت .www.pm.gov.jo/arabic/index.php?page
- موقع رئاسة الوزراء التونسية على شبكة الانترنت .www.pm.gov.tn/pm/content/index.php?lang=ar

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١١)
ترتيب الدول في عدم الاستقرار السياسي

المؤشر- الدولة	الاردن	السعودية	مصر	تونس
التغيير والتعديل الوزاري	٢,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٩
مظاهرات	٢,٣	٠,٧	٢,٢	٠,٦
اغتيالات ومحاولات اغتيالات	٠,٧	صفر	٠,٣	صفر
اضرابات	١,٨	صفر	٥	٠,٧
الاعتقالات	٢,٨	٢,٥	٤,٢	١,٤
أحكام واوامر الاعدام	٢,٢	٠,٣	٠,٥	صفر
المجموع للمتوسط	١١,٤	٣,٨	٧,٥	٢,٩
ترتيب الدولة	الاولى	الثالثة	الثانية	الرابعة

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول ١٣-١٨

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أولا : مؤشرات الاستقرار الحكومي :

جدول رقم (١٢)

التكرار السنوي لمؤشر التغيرات والتعديلا ت الوزارية في دول عينة الدراسة

السنة/الدولة	الأردن	السعودية	مصر	تونس
1995	1(غ)	1(ع)	-	1(ع)
1996	1(غ)	-	1(غ)	-
1997	1(غ)	-	-	2(ع)
1998		-	-	-
1999	1(غ) 2(ع)	1(ع)	1(غ)	1(غ)
2000	1(غ) 1(ع)	-	-	-
2001	1(غ) 2(ع)	-	-	2(ع)
2002	1(غ)	-	-	1(ع)
2003	2(غ) 1(ع)	-	-	-
2004	1(ع)	-	1(غ)	1(ع)
2005	2(غ) 2(ع)	1(غ)	-	-
المتوسط				

المصدر : - موقع رئاسة الوزراء المصرية على شبكة الانترنت .
- موقع رئاسة الوزراء الاردنية على شبكة الانترنت .
- موقع رئاسة الوزراء التونسية على شبكة الانترنت .
- (ع) تعني تعديل .
- (غ) تعني تغيير .
- (-) تعني لا يوجد .

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان الاردن استحوذ على حصة الاسد فيما يتعلق بالتغيرات والتعديلات الحكومية ، فلا تكاد تمضي سنة الا ويحدث فيها تغيير وزاري او تعديل وفي بعض السنوات تحدث اكثر من عملية تغيير او تعديل ، فقد سجل الاردن خلال فترة الدراسة ١١ تغيرا وزاريا (اي تغيير كل ١,١ سنة) و ١٣ تعديلا وزاريا (اي تعديلا كل ١,٣ سنة) ، وترد كثرة التعديلات والتغيرات الوزارية في الاردن الى عدم التناغم بين أعضاء الطاقم الحكومي وفشل الكثير من الحكومات في تنفيذ السياسات المرسومة لها (خصوصا الاقتصادية منها) هذا

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالاضافة الى اعتبار العديد منها حكومات مرحلية تأتي لتنفيذ سياسات معينة او كطريقة يتم من خلالها تكييف واستيعاب التغييرات داخل الاردن .[1]

اما في مصر فقد سجلت ثلاثة تغيرات وزارية فقط في فترات زمنية متقاربة كل (اربع – خمس سنوات) وهي الاعوام ١٩٩٦، ١٩٩٩، ٢٠٠٤. ولم تسجل مصر اي حالة تعديل وزاري خلال فترة الدراسة ويعتبر هذا الامر مؤشرا على استقرار حكومي يسعى النظام من خلاله للمحافظة على استقراره الداخلي من أجل مواجهة حالة عدم الاستقرار المجتمعي .

أما في السعودية فلم تسجل الا حالتين للتعديل الوزاري عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٩ وحالة يتيمة واحدة للتغير الوزاري عام ٢٠٠٥ (حال تسلم الملك عبدالله بن عبد العزيز) ويرجع هذا الاستقرار الحكومي لارتباط رئاسة الوزراء بشخص الملك (الملك هو نفسه رئيس الوزراء) بالاضافة الى أن معظم الوزارات الحساسة في الدولة ترتبط أيضا بالعائلة المالكة مما يعمل على خلق نوع من التناغم ويسهل تنفيذ السياسات والاهداف المرسومة للطاقم الوزاري .

تونس كذلك تميزت بقلة التغيرات الوزارية (تغير وزاري واحد عام ١٩٩٩) ويعود ذلك الى رغبة النظام التونسي في المحافظة على الاستقرار الحكومي في ضوء تطبيق برامج حركة الاصلاح الاقتصادي وفي المقابل شهدت ٨ تعديلات وزارية خصوصاً في الاعوام ١٩٩٧-٢٠٠٢ وذلك بسبب الرغبة في خلق تناغم وزاري يعمل على استيعاب التطورات والمتغيرات التي تواجه المجتمع التونسي على المستويات السياسية والاقتصادية خصوصاً في ضوء التقدم الاقتصادي النسبي الذي حققته البلاد .

[1]- العكاليك،حمزة سلمان التخاصية والاستقرار السياسي في الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة اليرموك،اربد،الاردن،2007،ص164- 165.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانيا : مؤشرات العنف السياسي الرسمي

(أ) مؤشر الاعتقالات السياسية :

جدول رقم (١٣)

التكرار السنوي لمؤشر الاعتقالات السياسية في دول عينة الدراسة

السنة/الدولة	الأردن	السعودية	مصر	تونس
1995	1	1	4	1
1996	4	1	1	-
1997	1	-	2	2
1998	3	1	-	-
1999	3	1	1	2
2000	4	2	7	-
2001	2	1	5	1
2002	4	2	6	2
2003	3	6	5	3
2004	2	5	5	2
2005	1	5	7	1
المجموع	28	25	42	14

المصدر :- منظمة العفو الدولية، التقرير السنوي، سنوات مختلفة، على شبكة الانترنت.
المنظمة العربية لحقوق الانسان، التقرير السنوي ،١٩٩٥-٢٠٠٥،على شبكة الانترنت.
مركز الارض لحقوق الانسان، مصر. على شبكة الانترنت.

من خلال مطالعتنا للجدول السابق نلاحظ ان مصر حصدت المرتبة الاولى فيما يتعلق بمؤشر الاعتقال السياسي بمعدل ٤٢ عملية اعتقال خلال سنوات الدراسة ثم تلتها الاردن بمعدل ٢٨ عملية وجاءت السعودية ثالثا وجاءت تونس أخيراً ب ١٤ عملية اعتقال ويلاحظ أيضا أن هذا المؤشر مرتفع بشكل واضح بين دول عينة الدراسة خصوصاً خلال السنوات الخمس الاخيرة من عمر الدراسة .

فبالنسبة للاردن يلاحظ من خلال الجدول أن معظم عمليات الاعتقال تركزت في الفترة ما بين ١٩٩٨-٢٠٠٣ وشهدت ارتفاعاً خلال الاعوام ١٩٩٦/١٩٩٨/١٩٩٩/٢٠٠٠/٢٠٠٢/٢٠٠٣ وقد ارتبط ارتفاع عمليات الاعتقال السياسي في الاردن لجملة من الظروف والعوامل السياسية والاقتصادية سواء على الصعيدين الداخلي والخارجي ، فقد تركز ما نسبته ٤٠% خلال النصف الاول من عمر الدراسة خصوصا عام ١٩٩٦ الذي شهد ٤ عمليات اعتقال موسعة بسبب احداث العنف الذي شهدتها معان في اطار ما عرف بثورة الخبز .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأيضا خلال عام ١٩٩٨ كان هناك ٣ عمليات بسبب أحداث العنف الذي شهدتها مناطق الجنوب أثناء المظاهرات الرافضة للعمليات العسكرية في العراق .[١]

أما خلال النصف الثاني من عمر الدراسة فقد تركز فيها ما نسبته ٦٠% من عمليات الاعتقال (١٦ عملية) ويرجع التصاعد الكبير هذا الى جملة من الظروف السياسية الاقليمية والدولية التي عصفت بالمنطقة .

فقد سجل عام 2000 (4)عمليات لارتباط ذلك بانتفاضة الاقصى وما رافقها من مظاهرات مؤيدة لها على الساحة الاردنية وتصدي السلطات لها بالعنف وتنفيذ حملات اعتقال واسعة ضد المواطنين والنشطاء الموالين للانتفاضة حيث قدرت أعداد المعتقلين باكثر من ١١٠٠ شخص[٢].

وخلال عام ٢٠٠٢ بلغت عمليات الاعتقال ٤ عمليات ارتبطت أساسا بأحداث العنف الدامية التي شهدتها مدينة معان في اطار ما عرف بجماعة أبو سياف حيث القي القبض على العديد من الاشخاص بتهم الانضمام لعصابة من الاسلاميين للاخلال بالامن وتهريب الاسلحة، أيضا ترتبط عمليات الاعتقال باغتيال الدبلوماسي الاميركي فولي .

وخلال الفترة ما بين ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ شهد الاردن ٥ عمليات اعتقال ارتبطت بما عرف بالحرب على الارهاب والصراع مع التنظيمات الاسلامية المسلحة ، وتفجيرات الفنادق في عمان بالاضافة الى الحرب على العراق وما رافقها من تظاهرات مناهضة .

أما ما يتعلق بالسعودية فقد سجلت ٢٥ حالة اعتقال خلال سنوات الدراسة حيث سجلت ٤ حالات منها فقط خلال الفترة ١٩٩٥- ١٩٩٩ ، أما في السنوات الخمس الاخيرة تركز فيها ٩٠%.ويعود هذا في سببه الرئيسي الى أن السعودية كانت أكثر الدول العربية تأثراً بالحملة الدولية لمكافحة الارهاب بعد عام ٢٠٠١ ، وتعرضت لضغوط كبيرة بدعوى تورط مسؤوليها بدعم تنظيم القاعدة وتمويل أنشطته الارهابية ، هذا بالاضافة الى الاعمال الارهابية التي ضربت المملكة والتي دفعت السلطات الى انتهاج استراتيجية جديدة لمكافحة هذه الاعمال شملت مواجهات مسلحة واعتقالات واسعة النطاق ، ولا توجد أرقام دقيقة وحصرية لاعداد المعتقلين [٣].

[١]- المنظمة العربية لحقوق الانسان،التقرير السنوي،1996-1998،على شبكة الانترنت.
[٢]- المنظمة العربية لحقوق الانسان،التقرير السنوي،2000،على شبكة الانترنت.
[٣] - المنظمة العربية لحقوق الانسان،التقرير السنوي، 2003،على شبكة الانترنت.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أما مصر فقد حصلت على أكبر مجموع لعمليات الاعتقال بلغت ٤٢ حالة وتركزت بشكل كبير خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٥ ، بحيث حصد عامي ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ (٧) حالات اعتقال لكل منهما .

ويرجع هذا الارتفاع الكبير في عمليات الاعتقال الى الصدام المستمر بين النظام السياسي المصري والجماعات الاسلامية المحظورة وعلى راسها جماعة الاخوان المسلمين التي كانت قادرة على تعبئة افراد المجتمع للقيام باحتجاجات ضد النظام القائم على خلفية التطورات التي عصفت بالحياة السياسية المصرية مثل الاستفتاء على الدستور والانتخابات الرئاسية والبرلمانية.[١]

أما تونس فنلاحظ من خلال الجدول أن عمليات الاعتقال السياسي لديها قد انخفض بشكل كبير مقارنة بباقي دول العينة حيث لم تسجل الا ١٤ حالة فقط وقد جاء هذا نتيجة لاستيعاب القوى والتنظيمات المعارضة في ظل التعديلات الدستورية التي ضاعفت من تمثيل المعارضة في البرلمان كما وجرى تعزيز آليات الحكومة المعنية بحقوق الانسان باستحداث وزارة لحقوق الانسان تتبع مجلس الوزراء.[٢]

[١] - المنظمة العربية لحقوق الانسان، التقرير السنوي،2005،على شبكة الانترنت.
[٢] - المنظمة العربية لحقوق الانسان،التقرير السنوي،2000،على شبكة الانترنت.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

(ب) مؤشر أحكام وأوامر الاعدام :

جدول رقم (١٤)

التكرارات السنوية لمؤشر احكام وأوامر الاعدام السياسية في دول عينة الدراسة

السنة/الدولة	الأردن	السعودية	مصر	تونس
1995	-	-	3	-
1996	-	-	-	-
1997	-	-	2	-
1998	-	-	-	-
1999	-	-	-	-
2000	-	-	-	-
2001	1	-	-	-
2002	2	1	-	-
2003	1	2	-	-
2004	7	-	-	-
2005	11	-	-	-
المجموع	22	3	5	-

المصدر: منظمة العفو الدولية، التقرير السنوي، سنوات مختلفة، على شبكة الانترنت.
المنظمة العربية لحقوق الانسان، التقرير السنوي، ١٩٩٥-٢٠٠٥، على شبكة الانترنت.

من خلال مطالعتنا للجدول السابق نلاحظ ان الاردن قد تصدر دول عينة الدراسة لمجموع ٢٢ حكم بالاعدام تركزت معظمها خلال عامي ٢٠٠٤- ٢٠٠٥ وذلك بسبب المناخ الاقليمي المرتبط بقضايا الارهاب وصدام السلطات مع الجماعات الاسلامية المتطرفة كجماعة ابي سياف وكتائب التوحيد وتنظيم القاعدة بزعامة ابو مصعب الزرقاوي ،والتي اتهمت بالسعي للتخريب وتهريب الاسلحة والقيام بعمليات ارهابية وهي تهم تصل عقوبتها للاعدام.[١] لأن مثل هذه الاعمال تمس أمن وأمان الوطن الذي حظي بعناية النظام السياسي والحكومة .

أما في السعودية يظهر الجدول السابق أنه لم يتم اللجوء الى أحكام الاعدام الا في حالات نادرة ، بلغت ٣ حالات فقط خلال سنوات الدراسة مما يدل على أن هذه العقوبة غير شائعة لدى النظام السياسي في القضايا السياسية [٢] غير أن المنظمة العربية لحقوق الانسان ترى أن هناك إعدامات سياسية الا أن عدد السجناء السياسيين المحكومين بالاعدام لا يعرف نظراً لمناخ

[١]- المجلس الوطني لحقوق الانسان،التقرير السنوي،الاردن،2005،ص12.
[٢]- مهيدات،عبد الرحمن،أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية،ص 116.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

السرية والتكتم الذي يحيط بنظام القضاء السعودي فيما يختص بهذا الامر عدا الامور الجنائية الاخرى.[1] أما تونس فلم تسجل أي حالة للاعدام خلال سنوات الدراسة .

ثالثا : مؤشرات العنف غير الرسمي

(أ) المظاهرات :

جدول رقم (١٥)

التكرارات السنوية لمؤشر المظاهرات في دول عينة الدراسة

السنة/الدولة	الأردن	السعودية	مصر	تونس
1995	-	-	-	-
1996	2	-	-	-
1997	-	-	-	1
1998	1	-	-	1
1999	-	-	-	1
2000	7	3	3	-
2001	6	-	2	1
2002	2	2	3	2
2003	2	2	5	-
2004	1	-	3	-
2005	2	-	6	-
المجموع	23	7	22	6

المصدر- المنظمة العربية لحقوق الانسان، التقرير السنوي ،١٩٩٥-٢٠٠٥، على شبكة الانترنت.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان الاردن قد استحوذ على المرتبة الاولى بمعدل ٢٣ مظاهرة خلال سنوات الدراسة وتركز العدد الاكبر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ ، والذي تزامن مع انتفاضة الاقصى ، حيث نظمت معظم المظاهرات احتجاجاً على الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الفلسطينيين وتضامناً مع الانتفاضة الفلسطينية [2] هذا بالاضافة الى التظاهرات التي خرجت للتعبير عن الغضب على الاوضاع الاقتصادية وتدهور مستويات المعيشة وارتفاع الاسعار وتقييد الحريات العامة . وعلى الرغم من تصاعد عدد المظاهرات في تلك الفترة الا ان الحقوق الاساسية والحريات العامة شهدت تراجعاً بعد اصدار الحكومة الاردنية العديد من القوانين التي

[1]- المنظمة العربية لحقوق الانسان،التقرير السنوي،2003،على شبكة الانترنت.
[2]- المنظمة العربية لحقوق الانسان،التقرير السنوي ،2000،على شبكة الانترنت.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قوضت الحريات بحيث مارست السلطات العنف الرسمي من اعتقالات عشوائية واستخدام القوة لتفريق التظاهرات ومنع حدوثها.[1]

أما ما يتعلق بمصر فقد احتلت المرتبة الثانية بمعدل ٢٢ مظاهرة تركزت كلها في الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٥ وكان أعلاها في ٢٠٠٥ بمعدل ٦ تظاهرات ، ويعود السبب في هذا الارتفاع الكبير الى جملة من التطورات السياسية والاقتصادية التي عصفت بالمحيط الاقليمي لمصر والى الاوضاع الداخلية التي كانت مرشحة للانفجار فمن انتفاضة الاقصى الثانية الى عمليات غزو العراق والتطورات السياسية الداخلية مثل تشكيل الحركة المصرية للتغير (كفاية) وقضايا التعديلات الدستورية وسعي حسني مبارك لفترة رئاسية خامسة ، بالاضافة الى القضايا الاقتصادية وارتفاع الاسعار وعمليات الخصخصة ونقص الخبز المدعوم كلها كانت أسبابا للارتفاع الحاد في إعداد التظاهرات.[2]

أما السعودية فقد حلت في المرتبة الثالثة بمعدل (7) تظاهرات تركزت في أعوام 2000-2002-2003 وكانت مرتبطة بالانتفاضة الفلسطينية الثانية والتنديد بجرائم الاحتلال ضد الفلسطينيين بالاضافة الى تظاهرات الحركة الاسلامية للاصلاح (مقرها لندن) للمطالبة بإصلاحات سياسية والتنديد بالظلم عام 2003 .ويعود سبب انخفاض أعداد التظاهرات في السعودية الى أنه لا يوجد فيها أي حقوق يكفلها الدستور تتعلق بحرية الكلام أو التجمع ولا يحق للمواطنين السعوديين التصويت أو المشاركة بأي نشاط سياسي ويحظر تنظيم المظاهرات.

أما تونس فقد جاءت بالمرتبة الرابعة بمعدل (6) مظاهرات خلال سنوات الدراسة ويعود ذلك أيضا الى القوانين التي تحد من التظاهر وسعي النظام السياسي الدائم الى استخدام القوة المفرطة لتفريق أي مظاهرة .

[1]- المنظمة العربية لحقوق الانسان،التقرير السنوي ،2000،على شبكة الانترنت.
[2]- المنظمة العربية لحقوق الانسان،التقرير السنوي،2005،على شبكة الانترنت

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(ب)الاغتيالات ومحاولات الاغتيال

جدول رقم (١٦)

التكرارات السنوية لمؤشر الاغتيالات السياسية ومحاولات الاغتيال في دول عينة الدراسة

السنة/الدولة	الأردن	السعودية	مصر	تونس
1995	-	-	1(م)	-
1996	-	-	-	-
1997	1(م)	-	-	-
1998	1(م)	-	-	-
1999	-	-	1(م)	-
2000	-	-	-	-
2001	-	-	-	-
2002	1(غ)	-	-	-
2003	-	-	-	-
2004	-	-	-	-
2005	-	-	-	-
المجموع	2(م) 1(غ)	-	2(م)	-

المصدر : منظمة لعفو الدولية، التقرير السنوي، سنوات مختلفة، على شبكة الانترنت.
المنظمة العربية لحقوق الانسان، التقرير السنوي، ١٩٩٥-٢٠٠٥، على شبكة الانترنت.
(م) تعني محاولة اغتيال
(غ) تعني اغتيال
(-) تعني عدم حدوث اغتيالات او محاولات اغتيال

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مؤشر الاغتيالات ومحاولات الاغتيال ينعدم وجوده في كل من تونس والسعودية وانخفضت بشكل كبير في كل من الاردن ومصر بمحاولتي اغتيال لكل منهما وعملية اغتيال واحدة في الاردن (الدبلوماسي الاميركي لورنس فولي).ويمكن ارجاع ذلك الى طبيعة الانظمة السياسية وقدرتها على استيعاب بعض الجماعات والتيارات المتطرفة والى نجاعة الاسلوب الامني الذي تتعامل به حكومات تلك الدول مع هذه الجماعات ونظيراتها .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(ج) الاضرابات :

جدول رقم (١٧)
التكرار السنوي لمؤشر الاضرابات في دول عينة الدراسة

السنة/الدولة	الأردن	السعودية	مصر	تونس
1995	-	-	-	-
1996	1	-	-	-
1997	-	-	1	1
1998	1	-	-	-
1999	1	-	-	-
2000	-	-	-	-
2001	1	-	-	-
2002	2	-	-	1
2003	3	-	13	1
2004	5	-	15	3
2005	4	-	21	1
المجموع	18	-	50	7

المصدر:المنظمة العربية لحقوق الانسان، التقرير السنوي ، ١٩٩٥-٢٠٠٥،على شبكة الانترنت.
مركز الارض لحقوق الانسان، مصر، التقرير السنوي، على شبكة الانترنت.

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن الفترة الممتدة من 1995- 2001 تكاد تنعدم الاضرابات العمالية في جميع دول عينة الدراسة باستثناء (3) اضرابات للاردن واضراب واحد يتيم لمصر وتونس ، الا أنه وخلال السنوات الخمس الاخيرة من عمر الدراسة نلاحظ تطور واضح وتزايد كبير لاعداد الاضرابات خصوصاً في كل من مصر والاردن ، فمصر وحدها حصدت خلال (3) سنوات فقط (49) اضراب ، وصلت أوجها عام 2005 ب (21)اضراب .

وكان السبب وراء ذلك هو تدهور الاوضاع الاقتصادية للشعب المصري عموماً ولطبقة العمال خصوصاً وما رافقها من ارتفاع للاسعار ورفع الدعم عن السلع الاساسية بالاضافة الى تسريع عمليات الخصخصة للشركات الحكومية الامر الذي أدى الى تدني رواتب العمال بشكل لا يلبي متطلبات المعيشة وما زاد الامر سوءاً هو تأخر صرف المستحقات المالية لمدة وصلت في بعض الاحيان الى ثلاثة أشهر .

وقد استمدت الحركات العمالية المصرية قوتها - والتي وصفت بأكبر وأقوى حركة إجتماعية عمالية في مصر منذ الحملة لإنهاء الاحتلال البريطاني - من المطالبات المتزايدة للديموقراطية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومن شعارات التضامن التي أطلقها مفكرو المعارضة والاتحادات العمالية مما قاد الى حركات إجتماعية من قبل الموظفين والأطباء وأساتذة الجامعات ومهنيين أخرين.[1]

أما الأردن فقد جاء بالمرتبة الثانية بمعدل 18 إضراب تركزت غالبيتها في الفترة ما بين 2002- 2005 (15إضراب) وهو وضع لم تألفه الحركة العمالية في الأردن خلال السنوات السابقة ، ويرجع هذا الى ضغط الظروف المعيشية على العمال خاصةً بعد انتقال إدارة بعض المؤسسات الحكومية الى القطاع الخاص بعد خصخصتها ، وحصول كبارموظفي الشركات ومدرائها على رواتب خيالية بالمقارنة مع الرواتب الهزيلة التي يتقاضاها العمال مما دفعهم

للتعبير عن مطالبهم بتحسين ظروفهم المعيشية ، هذا بالإضافة الى وجود النقابات العمالية الفاعلة على الساحة الأردنية وقدرتها الكبيرة على الحشد والتعبئة الجماهيرية .

أما تونس فقد سجلت رقماً ضعيفاً تمثل ب 7 إضرابات على طول فترة الدراسة ويرجع ذلك الى تشديد السلطات الرقابة والضغط على قوى المجتمع المدني ،ومن هنا فهي لا تسمح بقيام تنظيمات نقابية مستقلة وإن كانت تسمح فهناك قيود وضوابط عليها.[2]

أما السعودية فلم تسجل أي حالة إضراب خلال سنوات الدراسة ،ويرجع ذلك الى وجود مستوى معيشي متقدم عن باقي دول العينة بالإضافة الى عدم وجود حركة عمالية متجانسة ومنظمة في إطار مؤسسي (نقابات عمالية) تكون قادرة على التعبير عن حاجات العمال وتطلباتهم.

[1]- المنظمة العربية لحقوق الانسان،التقرير السنوي،2005،على شبكة الانترنت.
[2]- المنظمة العربية لحقوق الانسان،التقرير السنوي،2001،على شبكة الانترنت.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثالث

العلاقة الإحصائية بين مؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشرات الاستقرار السياسي

يهدف التحليل الإحصائي إلى دراسة العلاقة الإحصائية ، بين (مؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشرات الاستقرار السياسي).

استخدم الباحث معامل ارتباط بيرسون، الذي يمثل الدرجة التي يتغير بها متغيران بشكل مترابط بعضهما مع بعض، ويستخدم في قياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين، ولا يقيس قوة أو اتجاه العلاقة غير الخطية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المطلب الاول

العلاقة الارتباطية بين مؤشرات التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في دول عينة الدراسة

أولا: العلاقة الارتباطية بين مؤشرات الدراسة في المملكة الاردنية الهاشمية

جدول رقم (18)

المملكة الاردنية الهاشمية

المؤشر	معامل بيرسون	التعديل والتغيير الوزاري	الاعتقالات	احكام واوامر الاعدام	الاضرابات	الاغتيالات	المظاهرات
الناتج المحلي الاجمالي	Pearson Correlation	.458	-.141	.951(*)	-.187	.(a)	.888(**)
	Sig. (2-tailed)	.156	.679	.013	.657	.	.003
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	Pearson Correlation	.281	-.326	.895(*)	-.387	.(a)	.859(**)
	Sig. (2-tailed)	.402	.328	.040	.343	.	.006
نسبة النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	Pearson Correlation	.293	-.410	.931(*)	-.059	.(a)	.821(*)
	Sig. (2-tailed)	.382	.211	.022	.890	.	.012
العمر المتوقع عند الولادة	Pearson Correlation	.219	.043	.944(*)	.063	.(a)	.754(*)
	Sig. (2-tailed)	.517	.901	.016	.882	.	.031
معدل الامية	Pearson Correlation	.214	.103	.(a)	.212	.(a)	.608
	Sig. (2-tailed)	.528	.764	.000	.615	.	.110
نسبة الالتحاق بالتعليم	Pearson Correlation	.152	.129	.(a)	.244	.(a)	.532
	Sig. (2-tailed)	.656	.704	.000	.560	.	.175
معدل دخل الفرد	Pearson Correlation	.250	-.248	.944(*)	-.049	.(a)	.855(**)
	Sig. (2-tailed)	.459	.461	.016	.908	.	.007
مؤشر التنمية البشرية	Pearson Correlation	-.267	.196	-.511	.195	.(a)	.541
	Sig. (2-tailed)	.427	.563	.379	.644	.	.166

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اثر مؤشر التنمية البشرية على مؤشرات الاستقرار السياسي في المملكة الاردنية الهاشمية.

أظهرت نتائج التحليل ما يلي

1) عدم وجود علاقة إحصائية بين مؤشر التنمية البشرية ومؤشرات الاستقرار السياسي في المملكة الاردنية الهاشمية، اي ان مستوى التنمية البشرية لا يؤثر في الاستقرار السياسي.
2) عدم وجود علاقة إحصائية بين مؤشر التنمية البشرية ومؤشر الاستقرار السياسي الرسمي وغير الرسمي في المملكة الاردنية الهاشمية، اي ان مستوى التنمية البشرية لا يؤثر في الاستقرار السياسي الرسمي وغير الرسمي في الدولة.

ب) اثر مؤشرات معدل القراءة والكتابة، مؤشر معدل العمر المتوقع للولادة ، معدل الامية على مؤشرات الاستقرار السياسي.

أظهرت نتائج التحليل ما يلي

1) عدم وجود علاقة إحصائية ذات دلالة عند مستوى دلالة إحصائية (0. 05) بين مؤشر مؤشر معدل القراءة والكتابة (الامية) ، ومؤشر نسبة الالتحاق بالتعليم ، ومؤشرات الاستقرار السياسي في المملكة الاردنية الهاشمية، وغير دال احصائيا ،اي ان معدل القراءة والكتابة في الدولة ومعدل مستويات التعليم لا يؤثر في الاستقرار السياسي.
2) وجود علاقة إحصائية ذات دلالة عند مستوى دلالة إحصائية (0. 05) بين مؤشر مؤشر معدل العمر المتوقع للولادة ، ومؤشرات الاستقرار السياسي (احكام الحبس او الاعدام ، ومؤشر المظاهرات) وهو دال احصائيا ،اي ان معدل العمر المتوقع للولادة في الدولة يؤثر في الاستقرار السياسي للدولة.
3) وجود علاقة إحصائية ذات دلالة عند مستوى دلالة إحصائية (0. 05) بين مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي ، ونسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي، ومؤشر معدل دخل الفرد ، ومؤشرات الاستقرار السياسي (احكام الحبس او الاعدام ، ومؤشر المظاهرات) وهو دال احصائيا ، وهو دال احصائيا ،اي ان تلك المؤشرات تتاثر في مؤشرات التنمية الاقتصادية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانيا العلاقة الارتباطية بين مؤشرات الدراسة في المملكة العربية السعودية

جدول رقم 2

المملكة العربية السعودية

المؤشر	معامل بيرسون	التعديل والتغيير الوزاري	الاعتقالات	احكام واوامر الاعدام	الاضرابات	الاغتيالات	المظاهرات
	Pearson Correlation	.(a)	.813(**)	.(a)	-.503	.(a)	.(a)
الناتج المحلي الاجمالي	Sig. (2-tailed)	.	.004	.	.664	.	.
	Pearson Correlation	.(a)	.820(**)	.(a)	.152	.(a)	.(a)
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	Sig. (2-tailed)	.	.004	.	.903	.	.
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	Pearson Correlation	.(a)	.809(**)	.(a)	.240	.(a)	.(a)
	Sig. (2-tailed)	.	.005	.	.846	.	.
العمر المتوقع عند الولادة	Pearson Correlation	.(a)	.738(*)	.(a)	-1.000(**)	.(a)	.(a)
	Sig. (2-tailed)	.	.015	.	.000	.	.
معدل الامية	Pearson Correlation	.(a)	.597	.(a)	-1.000(**)	.(a)	.(a)
	Sig. (2-tailed)	.	.068	.	.000	.	.
نسبة الالتحاق بالتعليم	Pearson Correlation	.(a)	.428	.(a)	-.500	.(a)	.(a)
	Sig. (2-tailed)	.	.217	.	.667	.	.
معدل دخل الفرد	Pearson Correlation	.(a)	.557	.(a)	-1.000(**)	.(a)	.(a)
	Sig. (2-tailed)	.	.095	.	.000	.	.
مؤشر التنمية البشرية	Pearson Correlation	.(a)	.414	.(a)	.(a)	.(a)	.(a)
	Sig. (2-tailed)	.	.235	.(a)	.000	.	.

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

** *Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).*

a Cannot be computed because at least one of the variables is constant.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اثر مؤشر التنمية البشرية على مؤشرات الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية.

أظهرت نتائج التحليل ما يلي

1) عدم وجود علاقة إحصائية بين مؤشر التنمية البشرية ومؤشرات الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية، اي ان مستوى التنمية البشرية لا يؤثر في الاستقرار السياسي.
2) عدم وجود علاقة إحصائية بين مؤشر التنمية البشرية ومؤشر الاستقرار السياسي الرسمي وغير الرسمي في المملكة العربية السعودية ، اي ان مستوى التنمية البشرية لا يؤثر في الاستقرار السياسي الرسمي وغير الرسمي في الدولة.

ب) اثر مؤشرات معدل القراءة والكتابة، مؤشر معدل العمر المتوقع للولادة ، معدل الامية على مؤشرات الاستقرار السياسي.

أظهرت نتائج التحليل ما يلي

1) عدم وجود علاقة إحصائية ذات دلالة عند مستوى دلالة إحصائية (0. 05) بين مؤشر مؤشر معدل القراءة والكتابة (الامية) ، ومؤشر نسبة الالتحاق بالتعليم ، ومؤشرات الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية ، وغير دال احصائيا ،اي ان معدل القراءة والكتابة في الدولة ومعدل مستويات التعليم لا يؤثر في الاستقرار السياسي.
2) وجود علاقة إحصائية ذات دلالة عند مستوى دلالة إحصائية (0. 05) بين مؤشر مؤشر معدل العمر المتوقع للولادة ، ومؤشر الاستقرار السياسي (احكام الحبس او الاعدام ، ومؤشر الاضرابات) وهو دال احصائيا ،اي ان معدل العمر المتوقع للولادة في الدولة يؤثر في الاستقرار السياسي للدولة.
3) وجود علاقة إحصائية ذات دلالة عند مستوى دلالة احصائية (0. 05) بين مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي ، ونسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي، ومؤشر معدل دخل الفرد ، ومؤشرات الاستقرار السياسي (احكام الحبس او الاعدام ، ومؤشر الاضرابات) وهو دال احصائيا ، وهو دال احصائيا ،اي ان تلك المؤشرات تتاثر في مؤشرات التنمية الاقتصادية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثالثا: العلاقة الارتباطية بين مؤشرات الدراسة في جمهورية مصر العربية

جدول رقم

جمهورية مصر العربية

المؤشر	معامل بيرسون	التغيرات والتعديلات الحكومية	الاعتقالات	احكام واوامر الاعدام	الاضرابات	الاغتيالات	المظاهرات
المؤشر	Pearson Correlation	-.485	.483	.(a)	.334	.(a)	-.154
الناتج المحلي الاجمالي	Sig. (2-tailed)	.515	.158	.	.666	.	.846
	Pearson Correlation	.177	-.395	.(a)	.660	.(a)	-.174
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	Sig. (2-tailed)	.823	.258	.	.340	.	.826
	Pearson Correlation	.258	-.522	.(a)	.451	.(a)	-.462
نسبة النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	Sig. (2-tailed)	.742	.122	.	.549	.	.538
	Pearson Correlation	-.581	.569	.(a)	.905	.(a)	.986(*)
العمر المتوقع عند الولادة	Sig. (2-tailed)	.419	.086	.	.095	.	.014
	Pearson Correlation	-.982(*)	.461	.(a)	.955(*)	.(a)	.802
معدل الامية	Sig. (2-tailed)	.018	.180	.	.045	.	.198
	Pearson Correlation	-.562	.375	.(a)	.(a)	.(a)	.610
نسبة الالتحاق بالتعليم	Sig. (2-tailed)	.438	.320	.	.000	.	.582
	Pearson Correlation	.073	-.158	.(a)	-.978	.(a)	1.000(**)
معدل دخل الفرد	Sig. (2-tailed)	.927	.686	.	.133	.	.003
	Pearson Correlation	-.037	.472	.(a)	-.500	.(a)	.500
مؤشر التنمية البشرية	Sig. (2-tailed)	.963	.199	.	.667	.	.667

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

a Cannot be computed because at least one of the variables is constant.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اثر مؤشر التنمية البشرية على مؤشرات الاستقرار السياسي في جمهورية مصر العربية.

أظهرت نتائج التحليل ما يلي

1. عدم وجود علاقة إحصائية بين مؤشر التنمية البشرية ومؤشرات الاستقرار السياسي في **جمهورية مصر العربية** ، اي ان مستوى التنمية البشرية لا يؤثر في الاستقرار السياسي.
2. عدم وجود علاقة إحصائية بين مؤشر التنمية البشرية ومؤشر الاستقرار السياسي الرسمي وغير الرسمي في **جمهورية مصر العربية** ، اي ان مستوى التنمية البشرية لا يؤثر في الاستقرار السياسي الرسمي وغير الرسمي في الدولة.

ب) اثر مؤشرات معدل القراءة والكتابة، مؤشر معدل العمر المتوقع للولادة ، معدل الامية على مؤشرات الاستقرار السياسي.

أظهرت نتائج التحليل ما يلي

1) وجود علاقة إحصائية ذات دلالة عند مستوى دلالة إحصائية (0. 05) بين مؤشر مؤشر معدل القراءة والكتابة ، ومؤشرات الاستقرار السياسي في **جمهورية مصر العربية** ، ودال احصائيا ،اي ان معدل القراءة والكتابة في الدولة يؤثر في الاستقرار السياسي.
2) وجود علاقة إحصائية ذات دلالة عند مستوى دلالة إحصائية (0. 05) بين مؤشر مؤشر معدل العمر المتوقع للولادة ، ومؤشرات الاستقرار السياسي (التعديل والتغيير الوزاري، احكام الحبس او الاعدام ، ومؤشر الاضرابات) وهو دال احصائيا ،اي ان معدل العمر المتوقع للولادة في الدولة يؤثر في الاستقرار السياسي للدولة.
3) عدم وجود علاقة إحصائية ذات دلالة عند مستوى دلالة إحصائية (0. 05) بين مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي ، ونسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي، ومؤشر معدل دخل الفرد ، ومؤشرات الاستقرار السياسي (احكام الحبس او الاعدام ، ومؤشر الاضرابات) وهو غير دال احصائيا ، اي ان تلك المؤشرات لا تتاثر في مؤشرات التنمية الاقتصادية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

رابعا: العلاقة الارتباطية بين مؤشرات الدراسة في الجمهورية التونسية

جدول رقم 4

الجمهورية التونسية

المؤشر	معامل بيرسون	التغيرات والتحيلات الحكومية	الاعتقالات	احكام واوامر الاعدام	الاضرابات	الاغتيالات	المظاهرات
المؤشر	Pearson Correlation	-.315	.257	.(a)	.624	.(a)	.495
الناتج المحلي الاجمالي	Sig. (2-tailed)	.685	.539	.	.261	.	.397
	Pearson Correlation	.350	.212	.(a)	.073	.(a)	.389
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	Sig. (2-tailed)	.650	.613	.	.907	.	.518
	Pearson Correlation	.088	-.210	.(a)	.000	.(a)	.408
نسبة النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	Sig. (2-tailed)	.912	.618	.	1.000	.	.495
	Pearson Correlation	-.167	.350	.(a)	.348	.(a)	.412
العمر المتوقع عند الولادة	Sig. (2-tailed)	.833	.396	.	.566	.	.491
	Pearson Correlation	-.342	.304	.(a)	.690	.(a)	.244
معدل الامية	Sig. (2-tailed)	.658	.464	.	.197	.	.692
	Pearson Correlation	-.211	.288	.(a)	.578	.(a)	-.019
نسبة الالتحاق بالتعليم	Sig. (2-tailed)	.789	.489	.	.307	.	.976
	Pearson Correlation	-.421	.511	.(a)	.814	.(a)	.675
معدل دخل الفرد	Sig. (2-tailed)	.579	.196	.	.094	.	.211
	Pearson Correlation	-.927	.265	.(a)	.332	.(a)	.535
مؤشر التنمية البشرية	Sig. (2-tailed)	.073	.526	.	.585	.	.353

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

a Cannot be computed because at least one of the variables is constant.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اثر مؤشر التنمية البشرية على مؤشرات الاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية.

أظهرت نتائج التحليل ما يلي

1) عدم وجود علاقة إحصائية بين مؤشر التنمية البشرية ومؤشرات الاستقرار السياسي في **الجمهورية التونسية** ، اي ان مستوى التنمية البشرية لا يؤثر في الاستقرار السياسي.
2) عدم وجود علاقة إحصائية بين مؤشر التنمية البشرية ومؤشر الاستقرار السياسي الرسمي وغير الرسمي في **الجمهورية التونسية** ، اي ان مستوى التنمية البشرية لا يؤثر في الاستقرار السياسي الرسمي وغير الرسمي في الدولة.

ب) اثر مؤشرات معدل القراءة والكتابة، مؤشر معدل العمر المتوقع للولادة ، معدل الامية على مؤشرات الاستقرار السياسي.

أظهرت نتائج التحليل ما يلي

1) عدم وجود علاقة إحصائية ذات دلالة عند مستوى دلالة إحصائية (0. 05) **بين مؤشر مؤشر معدل القراءة والكتابة ، ومؤشرات الاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية ، وغير دال احصائيا ،اي ان معدل القراءة والكتابة في الدولة لا يؤثر في الاستقرار السياسي.**
2) عدم وجود علاقة إحصائية ذات دلالة عند مستوى دلالة إحصائية (0. 05) **بين مؤشر مؤشر معدل العمر المتوقع للولادة ، ومؤشرات الاستقرار السياسي (التعديل والتغيير الوزاري، احكام الحبس او الاعدام ، ومؤشر الاضرابات) وهو غير دال احصائيا ،اي ان معدل العمر المتوقع للولادة في الدولة لا يؤثر في الاستقرار السياسي للدولة.**
3) عدم وجود علاقة إحصائية ذات دلالة عند مستوى دلالة إحصائية (0. 05) **بين مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي ، ونسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي، ومؤشر معدل دخل الفرد ، ومؤشرات الاستقرار السياسي (احكام الحبس او الاعدام ، ومؤشر الاضرابات) وهو غير دال احصائيا ، اي ان تلك المؤشرات لا تتاثر في مؤشرات التنمية الاقتصادية.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الوزاري، احكام الحبس او الاعدام ، ومؤشر الاضرابات) وهو غير دال احصائيا ،اي ان معدل العمر المتوقع للولادة في الدولة لا يؤثر في الاستقرار السياسي للدولة.

بين مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي ، ونسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي، ومؤشر معدل دخل الفرد ، ومؤشرات الاستقرار السياسي (احكام الحبس او الاعدام ، ومؤشر الاضرابات) وهو غير دال احصائيا ، اي ان تلك المؤشرات لا تتاثر في مؤشرات التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني

العلاقة الارتباطية الكلية بين مؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشرات الاستقرار السياسي في الدول العربية المدروسة

ويبين الجدول رقم (22) ملخص تحليل معامل ارتباط بيرسون بين مؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشرات الاستقرار السياسي

جدول رقم (22)

معامل ارتباط بيرسون بين مؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشرات الاستقرار السياسي

		مؤشر الاستقرار السياسي الكلي	مؤشر الاستقرار الحكومي		مؤشرات العنف المدني		مؤشرات العنف الرسمي	
			التغيرات الوزارية	التعديلات الوزارية	المظاهرات	الاظرابات	الاعتقالات	الاحكام بالاعدام او الاعدام
مؤشر التنمية البشرية الكلي	معامل ارتباط بيرسون	.609(**)	-.136	.096	.244	.528	.460	-.068
	مستوى الدلالة الاحصائية (2-tailed) Sig.	.001	.828	.878	.692	.472	.436	.932
نسب الالتحاق بالتعليم	معامل ارتباط بيرسون	.094	-.297	-.098	.080	.528	.334	-.291
	مستوى الدلالة الاحصائية (2-tailed) Sig.	.647	.627	.875	.898	.472	.582	.709
متوسط العمر المتوقع للولادة	معامل ارتباط بيرسون	.518(**)	.288	.535	.575	.603	.700	.427
	مستوى الدلالة (2- Sig.	.010	.638	.353	.310	.397	.188	.573

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاحصائية	tailed)								
نسب محو الامية لدى البالغين	معامل ارتباط بيرسون	.155	-.199	.037	.183	.479	.400	-.122
مستوى الدلالة الاحصائية	Sig. (2-tailed)	.449	.748	.953	.769	.521	.504	.878
الناتج المحلي الاجمالي	معامل ارتباط بيرسون	.315 (*)	.288	.353	.310	-.6 16(*)	.410	-.592(*)
	Sig. (2-tailed)	.010	.638	.237	.183	.010	.336	.020
معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي	معامل ارتباط بيرسون	.274 (*)	.315(*)	.553	.401(**)	-.136	.096	.652(**)
	Sig. (2-tailed)	.0 55	.010	.037	.001	.628	.478	.001
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	معامل ارتباط بيرسون	-.130	.808	.896(*)	.584	.004	.420	.970(*)
	Sig. (2-tailed)	.528	.098	.040	.301	.996	.481	.030

**ارتباط ذو دلالة احصائية عند مستوى 0.01

*ارتباط ذو دلالة احصائية عند مستوى 0.05

أ) اثر مؤشر التنمية البشرية الكلي على مؤشرات الاستقرار السياسي.

أظهرت نتائج التحليل ما يلي:

3) وجود علاقة إحصائية بين مؤشر التنمية البشرية الكلي ومؤشر الاستقرار السياسي الكلي في الدول المدروسة ، وهو ارتباط ذو دلالة احصائية عند مستوى 0.01 ، اي ان مستوى التنمية البشرية يؤثر في الاستقرار السياسي الكلي في الدولة المدروسة بنسبة (609.) ، وقد يكون السبب الرئيسي في ذلك أن ارتفاع مستوى التعليم في الدول المدروسة، وتحسين الخدمات الصحية والخدمية يزيد من العمر المتوقع عند الولادة، ويقلل من معدلات الامية، مما ينعكس على القبول العام من قبل الافراد والجماعات للنظام السياسي ويزيد من درجة الاستقرار السياسي للدولة.

4) عدم وجود علاقة إحصائية بين مؤشر التنمية البشرية الكلي ومؤشر الاستقرار السياسي الفرعية (مؤشرات الاستقرار الحكومي) وهو غير دال احصائيا عند مستوى دلالة 0.05، أي أن مؤشر التنمية البشرية لا يؤثر في التعديلات والتغيرات الوزارية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

التي هي غالبا ما تكون لاعتبارات سياسية قد تكون في جزء منها محلية وقد تكون مرتبطة باستحقاقات سياسية خارجية ، فالتعديلات والتغيرات الوزارية في المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية هي مرتبطة بالملك ، وترتبط بمراحل سياسية واقتصادية معينة ، فيما نجدها في جمهورية مصر العربية وتونس ترتبط برئيس الجمهورية ، وتدل الاحداث والتطورات السياسية في هاتين الدولتين على ان الانجازات الاقتصادية أو السياسية لا تلعب دورا هاما في عمليات التعديل والتغيير الوزاري.

5) عدم وجود علاقة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 ، بين مؤشر التنمية البشرية الكلي ومؤشرات العنف السياسي الرسمي والمدني في الدول المدروسة ، أي أن مستوى التنمية البشرية لا يؤثر في طبيعة النظام السياسي من حيث ميله الى الاعتقالات أو ميله الى اصدار الاحكام السياسية ضد المعارضين ، بل في كثير من الاحيان ما تم استخدام تطور مؤشرات التنمية البشرية كدليل على انجازات النظام السياسية ، مما أعطاه المبرر لزيادة عمليات القمع والاعتقال والتضييق على الحريات السياسية والمدنية ، كما أن طبيعة النظام السياسي تلعب دوراً في السماح للافراد والجماعات بالتعبير عن آرائهم السياسية من خلال المظاهرات او الاعتصامات ، فكل الدول العربية المدروسة قد كبلت المواطنين بالقوانين التي تمنعهم من التظاهر أو الاعتصام تحت طائلة المساءلة والاعتقال والحبس .

ب) أثر مؤشرات التنمية البشرية الفرعية (مؤشر معدل العمر المتوقع للولادة ، نسب الالتحاق بالتعليم ، نسب محو الامية لدى البالغين) على مؤشرات الاستقرار السياسي.

أظهرت نتائج التحليل ما يلي:

4) أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0. 05) بين مؤشر معدل العمر المتوقع للولادة ومؤشرات الاستقرار السياسي الفرعية في الدول العربية المدروسة، أي أن معدل العمر المتوقع للولادة في الدولة لا يؤثر في الاستقرار السياسي للدولة سواء من ناحية التغييرات والتعديلات الوزارية ، أو من ناحية زيادة أو انخفاض أعمال العنف سواء كان من قبل الدولة أو من قبل الافراد.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

5) أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0. 05) بين مؤشر نسبة الالتحاق بالتعليم ومؤشرات الاستقرار السياسي الفرعية في الدول العربية المدروسة ، أي أن زيادة عدد الطلاب على مقاعد الدراسة في الدولة لا يؤثر في الاستقرار السياسي للدولة سواء من ناحية التغييرات والتعديلات الوزارية ، أو من ناحية زيادة أو انخفاض أعمال العنف سواء كان من قبل الدولة أو من قبل الافراد.

6) أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0. 05) بين مؤشر نسبة محو الامية لدى البالغين ومؤشرات الاستقرار السياسي الفرعية في الدول المدروسة، أي أن زيادة نسب محو الامية في الدولة لا يؤثر في درجة الاستقرار السياسي للدولة سواء من ناحية التغييرات والتعديلات الوزارية ، أو من ناحية زيادة أو إنخفاض أعمال العنف سواء كان من قبل الدولة أو من قبل الافراد.

ج) أثر الناتج المحلي الاجمالي على مؤشرات الاستقرار السياسي

أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0. 05) بين الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر الاستقرار السياسي الكلي، أي أن مستوى الناتج المحلي الاجمالي يلعب دورا في التأثير على الاستقرار الكلي في الدولة ،وقد يكون السبب الرئيس أن الناتج المحلي الاجمالي يتكون من كل القطاعات الاقتصادية ، فاي تحسن فيه ينعكس على موازنة الدولة وعلى قدرة الدولة على زيادة دعم المواطنين وتعزيز مستوى الرفاهية الموجودة داخل الدولة ، فيما نجد أن انخفاض الناتج المحلي الاجمالي يحدث آثاراً عكسية على كل القطاعات الاقتصادية المختلفة ، مما يجعل الدولة تقلص الكثير من خدماتها ومشاريعها الخدمية والصحية والتعليمية ، مما يكون لذلك دوراً هاماً في الاستقرار السياسي للدولة ، كما أظهرت النتائج أن الناتج المحلي الاجمالي يؤثر في الاعتقالات السياسية وفي أحكام السجن وأحكام الاعدام، وترتبط تلك النتيجة بجزء كبير منها في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، فكلما زادت الدولة من حجم الاعتقالات وأحكام السجن والاعدام كلما دل ذلك على سلطوية وقمع النظام، مما يقلل من فرص الاستثمار داخل الدولة.

أما العلاقة بين مؤشر الناتج المحلي الاجمالي وباقي مؤشرات الاستقرار السياسي الفرعية وهي مؤشرات التعديلات والتغييرات الوزارية و مؤشر المظاهرات والاضرابات ، فقد أظهرت

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0. 05) بينهما ، أي أن الناتج المحلي الاجمالي لا يؤثر في حدوث التعديلات أو التغييرات الوزارية أو في حدوث المظاهرات والاضرابات.

د) أثر مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على مؤشرات الاستقرار السياسي

أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0. 05) بين الناتج المحلي الاجمالي ومؤشرات الاستقرار السياسي الكلي ، وكذلك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0. 05) بين الناتج المحلي الاجمالي ومؤشرات الاستقرار السياسي الفرعية التالية (التعديلات الوزارية ، أحكام الحبس والإعدام) في الدول العربية المدروسة ، أي أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يؤثر في التعديلات الوزارية أو التغييرات الوزارية ، وغالباً ما تم عمل تعديلات أو تغيرات وزارية نتيجة تذمر المواطنين من عدم الاستفادة من التطور في الناتج القومي الاجمالي أو في زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، مما يؤدي الى التغيير.

كما أن أحكام السجن والإعدام قد تتأثر بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، فعدم العدالة في توزيع مكتسبات التنمية داخل أقاليم الدولة نفسها ، أو سوء الادارة وزيادة الفساد قد تؤدي الى ارتفاع سقف المطالب الشعبية والفردية ، مما يزيد من قمع النظام السياسي وهو ما ينعكس في زيادة أحكام السجن والاعدام وزيادة عدم الاستقرار السياسي في الدولة .

أما العلاقة بين مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وباقي مؤشرات الاستقرار السياسي الفرعية وهي مؤشرات المظاهرات والاضرابات، والاعتقالات فقد اظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0. 05) بينهما ، أي أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لا يؤثر فيها ولا ينعكس ذلك على مستوى الاستقرار السياسي في الدولة.

ح) أثر مؤشر معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي على مؤشرات الاستقرار السياسي

أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0. 05) بين نسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر الاستقرار السياسي الكلي ، أي أن نسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي تؤثر في درجة الاستقرار السياسي للدولة ، حيث يعكس نمو الناتج المحلي الاجمالي نجاح السلطة السياسية للدولة في زيادة مستوى رفاهية المواطنين ، وخياراتهم

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاقتصادية ، كما يزيد من قدرتها التوزيعية لمكتسبات التنمية على أغلب أجزاء الدولة وهو ما يؤثر بدرجةٌ كبيرة على الاستقرار السياسي .

كما أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0. 05) بين نسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي ومؤشرات التغييرات الوزارية، والمظاهرات ، وأحكام السجن والاعدام ، وهي تدل على أن كثير من التعديلات الحكومية في الدول المدروسة تتم لأسباب اقتصادية ، كفشل برامج التنمية والتحديث وعدم القدرة على جذب الاستثمارات المطلوبة لإحداث التنمية الاقتصادية ، وهي غالبا ما تنعكس على زيادة معدلات الفقر والبطالة ، وارتفاع المطالبات السياسية بإحداث التغيير المطلوب.

إن نتائج التحليل الاحصائي تبين أن الارتباط بين مؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشرات الاستقرار السياسي في الدول العربية المدروسة هو ارتباط جزئي مع بعض المؤشرات وليس كلها ، وتتطابق نتائج التحليل الاحصائي مع التحليل النظري الذي يبين أن الدول العربية المدروسة تتفاوت في تنميتها الاقتصادية ، مثلما تتفاوت في استقرارها السياسي ، فالمملكة العربية السعودية تمتاز بأن الناتج المحلي الاجمالي فيها مرتفع ، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مرتفع أيضاً، كما ترتفع فيها مؤشرات التنمية البشرية ، وتمتاز في نفس الوقت بارتفاع نسبة الاستقرار السياسي فيها ، ولكنه استقرار مبني على السلطوية في الحكم ، وعدم توفر الحريات السياسية الكافية للتعبير عن المطالب الشعبية ، أي أن نظامها السلطوي يمنع الافراد من التعبير عن آرائهم ومطالبهم من خلال المظاهرات والاعتصامات ، وهو ما يفسر الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية ، الا أن المنظمة العربية لحقوق الانسان ترى أن هناك اعدامات سياسية موجودة فيها ، كما أن عدد السجناء السياسيين المحكومين بالاعدام لا يعرف نظراً لمناخ السرية والتكتم الذي يحيط بنظام القضاء السعودي فيما يختص بهذا الامر عدا الامور الجنائية الاخرى.[1]

أما في المملكة الاردنية الهاشمية ورغم أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وكذلك حجم الناتج المحلي الاجمالي ، يقل بشكل كبير عن المملكة العربية السعودية، الا أن النظام السياسي الاردني يتيح للأفراد حرية التعبير عن آراءهم ومطالبهم، مما يفسر ارتفاع نسبة تلك المظاهرات والمطالب الشعبية وانخفاض مستوى الاستقرار السياسي .

[1]- المنظمة العربية لحقوق الانسان،التقرير السنوي،2003،على شبكة الانترنت.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أما في تونس فيرتفع فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي عن مستوى نصيب الفرد الاردني، وترتفع فيها مؤشرات التنمية البشرية ، لكنها تصنف كدولة استبدادية تسلطية، تركز في تعاملاتها مع المواطنين على الجانب الامني، من خلال قمع الحريات السياسية للافراد ، وهو ما يعطيها استقراراً سياسياً مصطنعاً يخفي في ثناياه احتقاناً شعبياً قابلاً للانفجار ، وهو نفس الامر فيما يتعلق بجمهورية مصر العربية.

وبشكل عام نجد أن الدول العربية المدروسة وغير المدروسة بقيت وما زالت، تحل أجهزة الأمن في تنظيم الحياة السياسية بدلا من إحلال السلطة القانونية، واستباحت الموارد العامة لتقوية النظام بدلا من الإحساس بالواجب والأخذ بمبدأ المسؤولية، إضافة إلى أنها تعاملت بمعيار الولاء الفردي والإرضاء العشائري بدلا من معيار الكفاءة، وهو ما يفسر حالات الاستقرار السياسي التي تتمتع بها تلك الدول.

ولقد استخدمت الانظمة السياسية العربية التنمية الاقتصادية كغطاء لتوطيد الاستبداد فيها ، حيث كرست ممارساتها السلطوية تحت شعار البيئة المناسبة للتنمية الاقتصادية ، لكنها في نفس الوقت أوجدت سلطات قوية قادرة على تطبيق القوانين والأنظمة.[1] مما انعكس على مؤشرات الاستقرار السياسي ظاهرياً فقط" أي استقراراً مصطنعاً " فالمملكة العربية السعودية تتمتع بتنمية اقتصادية مرتفعة لكنها لم تسلم من مطالبات المواطنين المطالبة بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً في المنطقة الشرقية (مناطق الشيعة) الامر الذي يمكن ان يشكل اساسا لتحركات شعبية قد تزعزع استقرار البلد.

وبقيت المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها بدون قانون أساسي ، حتى عام (1992) عندما تم إنشاء القانون الأساسي الذي بدأ العمل فيه عام (1993) وأنشأت المملكة العربية السعودية مجلس شورى معين، يتكون من (90) عضواً لمدة (4) سنوات ولا يتمتع المجلس بأية سلطات تشريعية بل هو مجلس استشاري فقط، وفي عام (2003) وبعد قيام مجموعة كبيرة من المثقفين بالمطالبة بالإصلاحات السياسية ، تم الإعلان عن إنشاء هيئة مستقلة للصحفيين ، وتم منح مجلس الشورى صلاحيات مناقشة التشريعات والسياسات ، كما تم إقرار نص قانوني يجيز تشكيل مجلس لكل بلدية، يتكون من (14) عضواً ينتخب نصفهم عن طريق الانتخاب المباشر وتم إجراء أول انتخابات بلدية في المملكة عام (2005) لكن الحريات السياسية والمدنية فيها ما

[1]- المعشر، مروان، لماذا يتعثر مسار الإصلاح في العالم العربي؟ مؤسسة كارنجي للسلام الدولي ، السبت 30 تشرين الأول/أكتوبر 2010 http://carnegie-mec.Org/publications/

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

زالت ضعيفة إن لم تكن معدومة، وما زال فيها دور المرأة مهمشاً فهي لا يحق لها التصويت أو الانتخاب أو حتى قيادة السيارة[1].

فيما الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي الجزئي (الأردن، تونس، مصر) أقل تنمية اقتصادية، لكنها دول غير ديمقراطية في تعاملها السياسي، ولم تقدم الاهتمام الكافي بمسألة الديمقراطية والحريات السياسية.

ولم يسجل تغير في هذه الأنظمة بجمهورياتها الأوتوقراطية أو العسكرية وملكياتها المطلقة أو الدستورية، وتجارب الانفتاح التي تمت هنا أو هناك في بعضها تعود إلى أسباب عديدة لكنها ليست من إفرازات التنمية الاقتصادية ولا من نتائجها، فقد عرفت تونس منذ عهد الاستقلال رئيسان تعاقبا على الحكم هما الحبيب بورقيبة، وزين العابدين بن علي.

إن استمرار بقاء الرئيس زين العابدين في السلطة منذ 1987 ، مؤشر يحمل دلالة عجز وعقم هذه التجربة، فرغم ما يميز تونس عن باقي دول المغرب العربي من أنها لا تعاني من المشكل الإثني، إلا أنها تشكو من عدة عقبات تتجلى في ضعف المجتمع المدني، و هيمنة الحزب الحـــاكم و إدماج هياكله و تنظيماته في الهياكل العامة، إضافة إلى إقصاء المنظمات الحزبية الأخرى من الحياة السياسية وعدم إشراك المعارضة في اتخاذ القرار و تهميش الحركات الإسلامية، ويتم التظاهر بتطبيق ديمقراطية إقتصادية و إجتماعية و إخفاء معالم دكتاتورية سياسية، كما يطبع النظام التونسي عدم احترامه لحقوق الإنسان، بسبب الاعتقـالات التحكيمية

والتعذيب في السجون الذي يطال الناشطين السياسيين، بالإضافة إلى غياب الصحافة والاعلام المستقل، بل يتم الاعتماد على صحافة الدولة، التي تحتكر المجال الإعلامي.[2]

وعلى الصعيد الأردني، فمنذ تولي الملك عبدالله الثاني العرش في العام 1999، ما زالت الحياة السياسية الأردنية تعاني من عدم وجود إصلاحات فعلية، حتى وإن كانت تدريجية [3] وما الانتخابات البرلمانية التي كانت تجري في الاردن وفي مصر ونتائجها المعلومة سلفاً ، الا برهاناً على محاولة النظام استمرار هيمنته على العمل التشريعي ، ويحول دون منازعة تفرده بالسلطة التنفيذية ويكرس ضعف المعارضة وتفتتها ويختزل التنافس بين الحكم والمعارضة إلى محض واجهة تعددية خالية من المضمون ويجرد الانتخابات من جوهرها الديمقراطي

---

[1]- النعيمي، عبد الرحمن،مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتنمية المجتمع المحلي في أقطار مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد318، اب2008، ص100-102

[2]- الداسر،محمد ، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، ص 01. على شبكة الانترنت، www.shebacss.com/docs/poadt009-09.pdf - Yémen

[3]-المعشر مروان، عقد من جهود الإصلاح المتعثرة في الأردن: النظام الريعي العنيد ، ورقة كارنيغي، أيار/مايو 2011 .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والإصلاحي. وفي مصر فمنذ عام 1952 وحتى اليوم، لم تتغير الحياة السياسية ، سواء في ما خص استمرار غياب تداول السلطة، وهيمنة مؤسسة الحكم وحزبها أو لجهة الإدارة السلطوية للعلاقة بين النخبة والمعارضة وبين النخبة وعموم المواطنين أو بالنظر إلى حضور الأدوات القمعية وقدرة النخبة على استخدامها في أي وقت وظرف.[1]

وبالنتيجة فأن حجم التباين في العلاقة بين مؤشرات التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في الدول العربية المدروسة ، يظهر من خلال العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي كما تظهر في الجدول التالي:

جدول رقم (23)

العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي

الدولة	ترتيب الدول في التنمية الاقتصادية	ترتيب الدول في مؤشر عدم الاستقرار السياسي
المملكة الأردنية الهاشمية	3	1
المملكة العربية السعودية	1	3
مصر	2	2
تونس	4	4

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى الجداول 10 و12

يبين الجدول أن المملكة العربية السعودية تحتل المركز الاول في مؤشرات التنمية الاقتصادية الا أنها تحتل المركز الثالث في درجة عدم الاستقرار السياسي فيما نجد أن المملكة الاردنية الهاشمية تحتل المركز الاول في عدم الاستقرار السياسي ، فيما تحتل المركز الثالث في مؤشرات التنمية الاقتصادية، ونلاحظ أن تونس توافق فيها ترتيبها في مؤشرات التنمية الاقتصادية مع ترتيبها في مؤشرات عدم الاستقرار السياسي.

وهو ما يؤكد أن التنمية الاقتصادية لا تؤثر على الاستقرار السياسي، بل العكس هو الصحيح ، فالاستقرار السياسي كلما كان مرتفعاً في الدولة وفر بيئة أفضل للتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية ترتبط بتوفر مقومات البنية التحتية الأساسية من مواصلات واتصالات، وأيدي عاملة ذات خبرة ، وحاجة كل ذلك إلى الاستقرار الأمني ولقد أوضحت تقارير التنمية الانسانية

[1]-المعشر، مروان، حمزاوي، عمر، مصر والأردن - انتخابات تعددية نعم، لكن من دون جوهر ديمقراطي أو تبعات إصلاحية، مؤسسة كارينجي للسلام، على شبكة الانترنت، *http://carnegie-mec.Org/publications/2010*

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

العربية ،[1] أن إدارات الحكم في الدول العربية ضعيفة لأسباب ذاتية تقع في صلب النظام الاقتصادي والسياسي العربي.

ولعل من السمات اللافتة للنظر هي اعتماد الاقتصاد العربي المفرط نسبياً على الدخل الريعي أو شبه الريعي ، الذي يتكون من الايرادات النفطية، والتحويلات الرسمية الخارجية، والفوائض المالية لمؤسسات القطاع العام ونظراً لكون النظم السياسية العربية جُلّها أسريّة ، أو تقع تحت توصيف "شخصنة السلطة"، تصبح ملكية العوائد الريعية، والتصرف فيها مصدراً حاسماً لتعزيز قوة النظام وتمكينه من تخصيص الموارد الضخمة لحماية نفسه وإدامة حكمه من مخاطر المعارضة، وليس على الجانب الأمني وحماية المواطنين من الأخطار الخارجية، كما أن من إفرازات الريع النفطي تمكين الحاكم من إقامة دولة رفاهية من دون ضرائب، وشراء سكوت الناس عن الفساد الكبير، إذ أن من الصعوبة بمكان أن تجتمع الايرادات الريعية النفطية مع المشاركة في الحكم في وقت واحد وبلد واحد.[2]

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية العربي الثالث ، نحو الحرية في العالم العربي، 2004 ، عكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ ثلاث سنوات على إعداد تقارير معنية بالشأن العربي، حيث أطلق أول تقاريره حول التنمية الإنسانية العربية في عام 2002 بعنوان «خلق الفرص للأجيال القادمة» في حين إن التقرير الثاني أطلق عام 2003 بعنوان» نحو إقامة مجتمع المعرفة.

[2]-عبد الله،عبد الخالق،البعد السياسي للتنمية البشرية: حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي،العدد290،نيسان،2003،ص105.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الخلاصة

هدفت الدراسة الى معرفة أثر التنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي في الدول العربية خلال الفترة الزمنية (1995-2005).

تناول الفصل الاول من الدراسة موضوع التنمية الاقتصادية ، بحيث أبرز المبحث الاول منه تعريف التنمية بمفهومها العام والتعريفات الحديثة للتنمية ، وأبرز النظريات التي تحدثت عن التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، ومن أبرزها النظرية الكلاسيكية ، والنظرية الكينزية ونظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن وغير المتوازن والفكر الاشتراكي في التنمية وغيرها. وفي اطار ذلك عرفت الدراسة التنمية الاقتصادية على أنها "عبارة عن ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كعنصر هام وأساسي ولكنه ليس هدف لها ، واقتران ذلك بتغييرات عميقة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع المحلي وفي العلاقات التي تربطه بالنظام الاقتصادي والسياسي العالمي، وينتج عن ذلك توليد زيادات تراكمية في مستوى دخل الفرد الحقيقي على أن تكون قابلة للاستمرار والديمومة وما يوافق ذلك من آثار إيجابية أخرى غير إقتصادية".

وتناول الفصل الاول كذلك مفهوم التخلف الاقتصادي والنظريات المفسرة للتخلف الاقتصادي في الدول النامية .

وتناول المبحث الاخير من الفصل الاول مؤشرات التنمية الاقتصادية وكيفية قياسها ،حيث حاول الباحث اختيار المؤشرات التي تعكس التنمية الاقتصادية في الدول العربية المدروسة .

وقد تم إختيار مؤشرات ،حجم الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نموه الذي يعكس حجم التطور في إقتصاد الدولة بقطاعاته المختلفة ، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الذي يعكس مستوى الرفاهية الموجودة في الدولة ، ومؤشر التنمية البشرية الذي يعكس مستوى التقدم الصحي والتعليمي والاقتصادي للفرد متمثلاً بمؤشرات متوسط العمر المتوقع عند الولادة ونسبة محو الامية ونسب الالتحاق بالتعليم ونصيب الفرد من الناتج الاجمالي معدلا بالقوة الشرائية.

أمّا الفصل الثاني فقد تم الحديث فيه عن الاستقرار السياسي ، من حيث مفهوم الاستقرار الذي يتميز بالمرونة النسبية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح ، وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يمكنه من السيطرة عليها وتضاؤل العنف السياسي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما تم الحديث عن الشروط الموضوعية اللازمة لتحقيق الاستقرار، مثل الشرعية السياسية للنظام، وقدرته على خلق القنوات الصالحة لاستيعاب مطالب المجتمع (الفاعلية) ، كما تطرق الباحث في الفصل الاول الى أبرز النظريات التي تفسر ظاهرة العنف السياسي، والعوامل التي تؤثر على ظاهرة الاستقرار السياسي في الدول العربية المدروسة ، حيث قسمت الى عاملين رئيسيين هما :

العامل السياسي ، المتمثل بمصادر شرعية النظام السياسي، الديموقراطية وتداول السلطة، العامل الاقتصادي ، المتمثل بمعدلات الفقر والبطالة ، عدم العدالة التوزيعية في مكتسبات التنمية ، وقد خلص الباحث الى أن معظم الدول العربية تعاني من فقدانها للشرعية السياسية ، وتميزها بالاستبداد وغياب الديموقراطية ، وعدم تداول السلطة .

كما تناول الباحث دور العوامل الخارجية في الاستقرار السياسي والتي من أبرزها التدخلات الخارجية للقوى الدولية والاقليمية المهيمنة في الشؤون الداخلية العربية .

وتناول الفصل الثاني في مبحثه الاخير مؤشرات الاستقرار السياسي ، وكيفية قياسها وتم إختيار مؤشرات الاستقرار المؤسسي (التغير الوزاري والتعديل الوزاري) ، ومؤشرات العنف غير الرسمي (التظاهرات والاضرابات والاغتيالات ومحاولات الاغتيال) ، ومؤشرات العنف الرسمي (الاعتقالات وأحكام وأوامر الاعدام).

أما الفصل الثالث من الدراسة فقد تناول الاطار التطبيقي للدراسة من حيث تطبيق مؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشرات الاستقرار السياسي في الدول العربية المدروسة .

ولتحليل العلاقة بين المؤشرات ، تناول الباحث في الاطار النظري العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي ،حيث قسم الباحث العلاقة الى ثلاث اتجاهات ، هي الاتجاه المؤيد للتنمية الاقتصادية على حساب الاستقرار السياسي ، والاتجاه المؤيد للاستقرار السياسي بغض النظر عن مستوى التنمية الاقتصادية ، فيما يرى الاتجاه الثالث أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة منفصلة ، فالتنمية الاقتصادية لا ترتبط بالاستقرار السياسي ، بل ترتبط في جزء من مؤشراتها بطبيعة النظام السياسي والمتغيرات المحلية والاقليمية والدولية المرتبطة بالدولة .

ثم تناول المبحث الثاني من الفصل الثالث الاطار الاحصائي من خلال إيجاد العلاقة الارتباطية بين مؤشرات الدراسة من خلال معامل إرتباط بيرسون .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1- أظهرت الدراسة أن الدول العربية المدروسة قد حققت نتائج جيدة في مستوى التنمية الاقتصادية ،وهي تتقارب فيما بينها في معظم المؤشرات خصوصاً في مؤشرات التنمية البشرية، لكن ذلك لم يمنع من ظهور كثير من المعيقات أمام تلك الدول فما زال التعليم في الدول العربية يركز على الكم لا النوع وهو ما إنعكس على عدم الموائمة بين مدخلات التعليم ومخرجاته في سوق العمل لتلك الدول مما يعني تزايد معدلات البطالة (التي تعاني منها أصلاً الدول العربية بشكل مزمن) وارتفاع مستويات الفقر الأمر الذي يؤثر على استقرار تلك الدول.

2- أظهرت الدراسة أن هناك تفاوتاً كبيراً في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بين الدول العربية المدروسة فبينما نجد أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في المملكة العربية السعودية (15,711 دولارا) نجده في جمهورية مصر العربية لا يتجاوز (4,337 دولارا) ، ولكن هذه المستويات لا تعكس مستويات توزيع الدخل حسب الفئات الاجتماعية أو التوزيع الجغرافي ، مما يدلل على وجود عدم عدالة توزيعية بين فئات المجتمع وبالتالي خلق تفاوت إجتماعي وإقتصادي بين الطبقات الاجتماعية داخل نفس الدولة وفيما بين الدول المدروسة.

3- يعتبر الاقتصاد السعودي من أكثر إقتصاديات الدول المدروسة ارتباطاً بالنفط باعتباره المصدر الرئيسي للدخل القومي السعودي ، مما يجعل الاقتصاد السعودي إقتصاداً مفتوحاً بشكل كبير و عرضة للاهتزازات الاقتصادية الناجمة عن التغير في أسعار النفط، عكس اقتصاديات الدول الاخرى كمصر وتونس والاردن الاكثر تنوعاً مما جعلها أكثر قدرة على استيعاب الاحداث والتطورات الاقتصادية.

4- أظهر تطبيق مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في الدول المدروسة أن المملكة الاردنية الهاشمية قد إحتلت المرتبة الاولى في الترتيب الاجمالي لتلك المؤشرات تلتها جمهورية مصر العربية ثم السعودية وأخيراً تونس ، ويرتبط ذلك الترتيب في أغلبه الى طبيعة الانظمة السياسية العربية المختلفة من حيث سماحها بالحريات السياسية والمدنية أم لا وقدرة تلك الانظمة على سماحها بالتعبير عن المطالب الشعبية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

5- اظهرت الدراسة ان الاستقرار السياسي هو الشرط الاساسي للتنمية الاقتصادية ، فهو الذي يوفر البيئة المناسبة للتنمية وارتباط ذلك بإدارات الحكم وغياب الفساد المالي والسياسي وتداول السلطة الديمقراطي.

6- أظهر التحليل الاحصائي باستخدام معامل إرتباط بيرسون عدم وجود علاقة إرتباط بين مجمل مؤشرات التنمية الاقتصادية ومجمل مؤشرات الاستقرار السياسي باستثناء العلاقة التالية:

أ- وجود علاقة إحصائية بين مؤشر التنمية البشرية الكلي ومؤشر الاستقرار السياسي الكلي في الدول المدروسة ، أي أن مستوى التنمية البشرية يؤثر في الاستقرار السياسي الكلي للدول المدروسة.

ب- وجود علاقة غير دالة إحصائياً بين مؤشر معدل العمر المتوقع عند الولادة ومؤشر الاستقرار السياسي الكلي للدول المدروسة ، أي أن الاستقرار السياسي للدوله يتأثر بمعدل العمر المتوقع عند الولادة.

ج- وجود علاقة دالة إحصائياً بين مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومؤشرات الاستقرار السياسي الفرعية التالية (التغيرات الوزارية، أحكام الاعدام) في الدول المدروسة ، أي أن المؤشران السابقان هما الوحيدان اللذان يؤثر فيهما مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .

وتدل تلك النتيجة على أن الاستقرار السياسي في الدول العربية المدروسة يتأثر ببعض مؤشرات التنمية الاقتصادية وليس كلها، مما يعني أن هناك متغيرات وسيطة كالفقر والبطالة وطبيعة النظام السياسي ومستوى التجانس القومي في المجتمع قد تلعب دوراً في التأثير على مستويات الاستقرار السياسي في الدول العربية المدروسة وهي متغيرات لم يتطرق لها الباحث في الدراسة.

7- إن النتائج السابقة لا تتوافق مع فرضية الباحث الرئيسية ، من وجود تأثير لمؤشرات التنمية الاقتصادية الكلية على مؤشرات الاستقرار السياسي الكلية في الدول العربية المدروسة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

التوصيات:

بناءاً على النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

1- العمل على دراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية بدقة لمعرفة الحالة العربية على حقيقتها بالمعلومات والاحصاءات ، والعمل على وضع أهداف مرحلية قابلة للتحقيق (التخطيط) بما يتناسب مع واقع تلك الدول وإمكاناتها .

2- حشد وتعبئة جميع الامكانات العامة والخاصة والموارد الاقتصادية (المادية والبشرية) وتوزيعها توزيعاً ملائماً للتنمية على النطاق الجغرافي والقطاعي، أي العمل على توزيع الموارد الاقتصادية بما يضمن الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية واليد العاملة وفقاً لكل مرحلة من مراحل التنمية ووفقاً للخطة الموضوعة.

3- إعطاء أهمية كبرى للموارد البشرية ولا سيما التعليم لما لذلك من دور هام وكبير في تحقيق التنمية، وضرورة العمل على جعل مخرجات التعليم تتناسب مع حاجات سوق العمل لتفادي مشاكل البطالة والفقر والحيلولة دون تفجر الازمات والامراض الاجتماعية التي ستنعكس على استقرار الدولة وأمنها.

4- العمل والسعي الدؤوب نحو تحقيق نظام سياسي واجتماعي مبني على العدل والمساواة والحرية لا القمع والارهاب والاستغلال ، وأن تكون دعامة ذلك الادارة الواعية الرشيدة وعدم المس بحقوق المواطنين ، فالحريات الديمقراطية والمساواة بين الناس يعتبران الضمانة الكبرى لتحقيق الاستقرار السياسي وخلق البيئة الملائمة للتنمية الاقتصادية.

5- العمل على تحقيق السلام الاقليمي وحسن الجوار وإقامة علاقات طيبة إن لم تكن علاقات تعاون كامل بين دول المنطقة الواحدة ، وعدم الدخول في صراعات (داخلية كانت أم خارجية) تعمل على تشتيت موارد الدولة ومجهوداتها بدلا من توجيهها نحو الانماء والتنمية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائمة المراجع

- **اولا: الكتب**
- ابراهيم ، حسنين توفيق ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1992.
- الاقداحي، هشام، معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ط1،2009.
- ---------، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة، ط1، 2009.
- أبو حسن، ياسر، ظاهرة العنف السياسي في العالم العربي (1990-2007) ، الخرطوم، ط1، 2008.
- أبو شنب، جمال، قضايا المجتمع والسياسة في العالم الثالث- دراسة في واقع المجتمع المصري، السويس، دار المعرفة الجامعية، ط1،2004.
- أمين ، جلال، كشف الاقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية ، القاهرة ، دار الشروق، ط1، 2007.
- أمين، سمير، التراكم على الصعيد العالمي، ترجمة حسن فيبس، بيروت، دار ابن خلدون، ط1، 1981.
- باران، بول، الاقتصاد السياسي للتنمية، ترجمة احمد فؤاد بلبع، دار الكتاب العربي للنشر، 1967.
- بتلهايم، شارل، التخطيط والتنمية، ترجمة اسماعيل صبري عبد الله، القاهرة، دار المعارف، ط2، 1968.
- بدر الدين، اكرام عبد القادر، ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر، جامعة القاهرة، 1983.
- بدوي،هناء حافظ، التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، سوريا، دار المعرفة الجامعية، ط1، 2000.
- البرعي ، عزت، استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، العروبة للطباعة، ط1، 2004.
- بركات، احمد قائد، التخلف لماذا؟ والتقدم لم لا؟ ، دمشق، دار الفكر للنشر، ط1، 1988.
- بكري، كامل ، التنمية الاقتصادية ، بيروت، الدار الجامعية للنشر، ط1، 1988.
- الجاسور، ناظم، موسوعة علم السياسة، عمان، دار مجدلاوي للنشر، ط1، 2004.
- الجوهري، محمد محمود، علم اجتماع التنمية، عمان، دار المسيرة للنشر، ط1 ، 2010.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- الحبيب، فايز ابراهيم، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، الرياض، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ط1، 1985.
- الحق، محبوب، ستار الفقر خيارات التنمية أمام العالم الثالث، ترجمة أحمد بلبع، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1977.
- حسن،حمدي عبد الرحمن، التعددية وأزمة بناء الدولة في افريقيا ، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1992.
- الحكم السليم وتحسين الاداء الاقتصادي الكلي في منطقة الاسكوا، الامم المتحدة، نيويورك، 2003.
- الحلباوي، يوسف، خرابشة، عبدالله، نحو مفهوم افضل للتنمية الحديثة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1989.
- حمزة، نبيلة، التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية – حالة البلدان العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا(الاسكو)، الامم المتحدة ، نيويورك، 1999.
- الخضري، سعيد، إقتصاديات التخلف والتطوير، بورسعيد، دار الجلاء الحديثة، ط1، 1985.
- خلف، فليح حسن، التنمية والتخطيط الإقتصادي ،عمان، دار جدارا للكتاب العالمي،ط1، 2006.
- خشيم، مصطفى عبدالله، موسوعة علم السياسة،ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع،ط1، 1994.
- الدقس،محمد عبد المولى، التغير الإجتماعي بين النظرية والتطبيق،عمّان، دار المجدلاوي، ط1، 1987.
- الراوي، تيسير، التنمية الإقتصادية، جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية،1986 .
- الرميحي،محمد، معوقات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الخليج لعربي،الكويت،دار السياسة،1987.
- زهران، حمدية، التنمية الاقتصادية ، الفكر الاقتصادي والتحليل الاقتصادي، القاهرة،مكتبة عين شمس، ط1 ،1988.
- سلامة،رمزي علي، إقتصاديات التنمية،جامعة لإسكندرية، ط1، 1991.
- سليم، محمد السيد ،سعد،نيفين عبد المنعم،العلاقة بين التنمية والديموقراطية في آسيا،جامعة القاهرة،مركز الدراسات الآسيوية، ط1، 1999.
- سنتش،توماس، الإقتصاد السياسي للتخلف، نقد نظريات التخلف،ترجمة فالح عبد الجبار،بيروت،دار الفارابي،ط1، 1979.
- شافعي، محمد زكي، التنمية الإقتصادية،بيروت،دار النهضة العربية،1971.
- شرايحة، وديع، دراسات في التنمية الإقتصادية،عمّان،دار كتابكم،ط1، 1987.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- الصاوي ،علي ، مدخل في الإجتماع السياسي للإدارة،القاهرة،مكتبة نهضة الشروق،ط1، 1995.
- عارف،نصر محمد، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،ط1، 1992 .
- عبد الرحمن،حمدي، العسكريون والحكم في أفريقيا ،دراسة في طبيعة العلاقات المدنية والعسكرية،القاهرة، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ط1، 1996.
- عجمية، محمد عبد العزيز،عطية، إيمان، التنمية الإقتصادية، دراسة نظرية وتطبيقية ،جامعة الإسكندرية،ط1، 2000.
- ـــــــــ، التنمية الإقتصادية، دراسة نظرية وتطبيقية ،جامعة الإسكندرية، ط2،2010.
- عريقات، حربي محمد، مبادىء في التنمية والتخطيط الإقتصادي،عمّان، دار الفكر للنشر،ط1، 1994.
- العشري، درويش حسين، التنمية الاقتصادية ، بيروت، دار النهضة العربية، ط1، 1989.
- عطية، عبد القادر محمد ، اتجاهات حديثة في التنمية، الاسكندرية، الدار الجامعية، ط1، 2002.
- العكره، أدونيس، الارهاب السياسي - بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الانسانية، بيروت، دار الطليعة للنشر، 1983.
- عمرو، محي الدين، التخلف والتنمية، بيروت، دار النهضة العربية، ط1، 1975.
- العيسى، جهينة سلطان، علم اجتماع التنمية، سوريا، دار الاهالي للنشر، ط1، 1999.
- العيسوي، ابراهيم ،التنمية في عالم متغير- دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها ، القاهرة، دار الشروق، ط1، 2000.
- القريشي، مدحت، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، عمان، دار وائل للنشر، ط1، 2007.
- كريم، حسن ، مفهوم الحكم الصالح ، في كتاب، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2004.
- الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة علم السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1995.
- لطفي، علي، العدل، محمد رضا، التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1987.
- ماير، جيرالد، بالدوين، روبرت، التنمية الاقتصادية نظرياتها سياساتها تاريخها، ترجمة يوسف صايغ، بيروت، مكتبة لبنان، ط1، 1964.
- محمود، محمود مصطفى، أصول قانون العقوبات في الدول العربية، القاهرة، دار النهضة العربية، ط1، 1983.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- مسعد، نيفين عبد المنعم، الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، ط1، 1998.
- المنجد الابجدي، بيروت، دار المشرق، ط1، 1967.
- المنوفي، كمال، نظريات النظم السياسية ، الكويت، وكالة المطبوعات، ط1،1989.
- ناصف، ايمان عطية، مباديء الاقتصاد الكلي، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ط2، 2008.
- نامق، صلاح الدين، نظرية التنمية الاقتصادية، بيروت، دار النهضة العربية، ط1، 1980.
- هادي، رياض عزيز، المشكلات السياسية في العالم الثالث، جامعة بغداد، ط1، 1981.
- هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2001.
- الوحيد، مهدي علي، مجيد، هلال ادريس، مقدمة في التنمية والتخطيط، بغداد، وزارة التربية والتعليم، 1986.

- **ثانيا: الدوريات**

- بلقزيز، عبد الإله، العنف السياسي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، ع 207،سنة 1996.
- الزرقاني، علي عباس،تجديد المشروع القومي العربي في ضوء الواقعة القطرية ،المشاركة والشرعية والإستقرار،مجلة المستقبل العربي،ع 235،سنة 1998.
- شفيق، أمينة،الاحتجاج ظاهرة للدراسة، مجلة أوراق عربية،ع1،سنة 1986.
- عبدالله ، عبد الخالق، البعد السياسي للتنمية البشرية، حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، ع 290 ، سنة 2003.
- الكواري،علي خليفة، نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية ،مجلة المستقبل العربي، ع49 ،سنة 1983.
- معوض، جلال، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الإقتصادية والاجتماعية في الدول النامية ،مجلة العلوم الإجتماعية،ع11، سنة 1983.
- النعيمي، عبد الرحمن ، مطلب الديمقراطية وحقوق الانسان وتنمية المجتمع المحلي في اقطار مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل الخليجي، ع318، سنة2008.
- هياجنة، عدنان محمد، قضايا منهجية في تفسير ظاهرة العنف السياسي، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، ع 26، سنة 1999.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **ثالثا: الرسائل الجامعية**
- الرجوب، سلامة، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستقرار السياسي في الدول العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الاردن، 2005.
- الرشواني، منار محمد، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جمعة آل البيت – معهد بيت الحكمة، المفرق، الاردن، 1999.
- السرو، عبير عقيل، الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك ، الاردن، 2005.
- عبد الهادي، غازي محمود، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الاردن، 2005.
- العكاليك، حمزة سليمان، التخاصية والاستقرار السياسي في الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الاردن، 2005.
- العودات، عبد الرؤوف محمد، أثر التنمية الاقتصادية على الديمقراطية - حالة دول الاسكوا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الاردن، 2007.
- مهيدات، عبد الرحمن موسى، أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الاردن،2006.
- **رابعا: التقارير الدولية**
- البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم، 1995-2005.
- تقرير التنمية الانسانية العربية، خلق الفرص للاجيال القادمة، برنامج الامم المتحدة الانمائي، نيويورك، 2000.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية، الامانة العامة، القاهرة، 1995-2005.
- تقرير التنمية البشرية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، الامم المتحدة، نيويورك، 1995-2005.
- مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي اسيا (اسكوا)، الامم المتحدة ، نيويورك، 1995-2005.
- التقرير الاحصائي السنوي ، البنك المركزي الاردني، عمان، 1999.
- المجلس الوطني لحقوق الانسان، التقرير السنوي، *عمان*، 2005.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- **خامسا : المراجع الاجنبية**

- Charmles,jonson, Revelutionary change, Boston, little Brawn Company, 1966.
- Deutch, Karel,The resolution of Conflicts and Detructive process, Yale university press,1973.
- Franke, Andre, Captalizm and underdevelopment in latin America, NewYork, monthly review press,1969.
- Jhingan, M.L:,The Economics Of Development and planning, Vrinda publications, 1999.
- Lipset, Seymour, Political man, The social bases of politics, London,Mercury Books, Farrold and Sons Limited,1964.
- ----------,Economic Development and Political Ligitmacy, American Political science review,1959.
- Merks,G.W, Economic and History in The Study of Rebellion-the Argentina case, in Garry Brever and Ronald Brunner , Political Development and Change, a policy approach, New Yourk,1975.
- Nurkse,R. The Conflicts Between Balanced Growth and International Specialization , In Meier, Gerald,Leading issue in Economic Development,1979.
- Olson, Mancour, Rapid Growth as a Destablising Force, in Jason ,L.Finkle and Richard Gable,Political Development and Social Change , New Yourk, 1966.
- Rostow,W. The Stage of Economic History, Cmbridge university,1960.
- Rodan,Rosentein, The Theory Of The Big Push, In Meier ,Gerald, Leading issue in Economic Development,1979.
- 12-Schumpeter,J.,The Theory Of Economic Development, Harvard university press, Cambridge,1934.
- Smith,Adam,An Inquiry into The Nature Of Cases OF The Wealth of Nations.
- Terrell, L.M, Social Stress, Political Instability and Level of Military Efforts, 1971.
- Thirwall,A.P.,Growth and Development, Macmllan press,London,1999.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- William,Benton. The New E ncyclopedia Britanica,The university Of Cambridge,1981.
- William,H,Flanging and Edition, Fogilman, Patterns of Political Violence in Comparative Historical Perspective, Comparative Politics, 1970.

سادسا: مواقع الانترنت

- اعلان الحق في التنمية ، مكتبة حقوق الانسان، جامعة مينيسوتا

www.hilbrar.ngo.rul\arabic.html

- ابو زيد، احمد، البطالة في الدول العربية تتفاقم في ظل العولمة

almoslim.net\node\84251

- منظمة العفو الدولية، التقرير السنوي،

www.amnesty.org/ar/annual-report/(2005)

- المنظمة العربية لحقوق الانسان التقرير السنوي

www.aohr.net/arabic/data/Annual/2006/ANNUAL.xml.

- مركز الارض لحقوق الانسان، مصر،

www.lchr-eg.org.

- موقع رئاسة الوزراء الاردنية،

. www.pm.gov.jo/arabic/index.php?page

- موقع رئاسة الوزراءالمصرية،

www.cabinet.gov.eg/Capinet/Former.aspx.

- موقع رئاسة الوزراء التونسية،

www.pm.gov.tn/pm/content/index.php?lang=ar.

- المعشر،/ مروان، لماذا يتعثر مسار الإصلاح في العالم العربي؟ مؤسسة كارنجي للسلام الدولي ، السبت 30 تشرين الأول/أكتوبر2010

http://carnegie-mec.Org/publications

- محمد الداسر، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي،

www.shebacss.com/docs/poadt009-09.pdf - Yémen

- المعشر مروان، عقد من جهود الإصلاح المتعثرة في الأردن: النظام الريعي العنيد ، ورقة كارنيغي، أيار/مايو 2011

http://carnegie-mec.Org/publications2010

- المعشر، مروان، حمزاوي، عمر، مصر والأردن - انتخابات تعددية نعم، لكن من دون جوهر ديمقراطي أو تبعات إصلاحية، مؤسسة كارينجي للسلام، على شبكة الانترنت.

http://carnegie-mec.Org/publications2010

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

Abstract

Aldalgamouni, Mohammed Jadallah, economic development and political stability in the Arab States, MA - Yarmouk University, 2011 - Supervisor (Nezam Mahmoud Barakat).

This study aimed to determine the impact of economic development (independent variable) on the political stability (dependant variables) in four of study Arab countries, Jordan, Saudi Arabia, Egypt and Tunisia as a field and application within the time period 1995-2005.

The researcher used a range of approaches in analysis the variables of the study, (a descriptive approach) in the framework of talk about economic development and its objectives and its requirements as it applies to political stability, and to make it to identify the factors affecting it at the Arab level , and the approach of (systems analysis) which based on the idea of input coming in the form of demands from the internal and external environment of system and its role in shaping decisions and policies of the system (outputs), through the feedback that enables systems of air conditioning, and the researcher used the (comparative approach) to make a comparison between the countries studied on the development rates and the degree of political stability, as well as the (statistical method) to detect the presence orabsence of a correlation between the variables of the study.

. The study is based on a fundamental premise to the effect that there is a negative inverse relationship between economic development and political stability, the lower the rates of economic development has increased the degree of political instability.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

the statistical analysis using Pearson's correlation coefficient shown that there is no correlation between the overall economic development indicators and the overall indicators of political stability , and these results are not compatible with the hypothesis of the researcher that there is an impact between the overall development indicators and the overall indicators of political stability in the Arab countries ., but the relationship requires an intermediate indicators such as poverty, unemployment and the nature of the political system and the level of homogeneity

National Community may play a role in influencing the levels of political stability in the Arab countries, and this indicators the researcher did not studied it.

Keywords, economic development, indicators of economic development, political stability, indicators of political stability, the Arab countries

© Arabic Digital Library - Yarmouk University